الأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

قرار الحرب فى السياسة الإسرائيلية

د . السيد عليوة

مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الاهرام ومن اهدافه دراســة العلاقات الدولية بهدف تقــديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التاثير على الشرق الأوســط عامــة وعلى الصراع العــربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :
  — التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
  — المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
  — المنظمــات الدولية والتكتلات والتحــالفات الســياسية والاقتصادية والعسكرية .
  — الجوانب الســياسية والاقتصــادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .
- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
- يتناول جهــاز البحوث بالمركز بالبحث والدراســة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراساتالسياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية ، (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصــاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضــلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الاهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٤٦٤٦٤

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

مدير المركز : الســيد يسين

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

قرار الحرب في السياسة الاسرائيلية

تحليل مضمون لمحاضر الكنيست عام ١٩٦٧

د . السيد عليوة

فبراير ١٩٧٧

تصدير

نشأت فكرة هذه الدراسة فى اطار الاستفادة من الترجمة الكاملة لمحاضر الكنيست الاسرائيلى السادس التى سبق للمركز أن تعاون فى انجازها مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت والتى نشرت نصوصا مختارة منها فى كتاب صدر عام ١٩٧١ ، وذلك لتحقيق هدفين :

أولهما أكاديمى علمى وهو تشجيع الدراسات السياسية التى تعتمد على مصادر البحث الاولية كالوثائق والمقابلات والتى تصل الى استنتاجات وتفسيرات وفروض جديدة من واقع هذه المصادر بعد أن أتخمت المكتبة العربية بالبحوث التى تعتمد على المراجع والكتب وحسب ، وفى تصورنا أن هذا الاتجاه ضرورى للغاية فى مجال تطوير علم السياسة فى مصر والوطن العربى والخروج به الى دائرة أرحب وأكثر تمشيا مع الاتجاهات العلمية الحديثة . وفى هذا الصدد اتبعت الدراسة أداة تحليل المضمون .

وثانيهما : عملى سياسى وهو التركيز على ملامح الخلفية الاسرائيلية لعدوان ١٩٦٧ وذلك من خلال تحليل مناقشات الكنيست فى الفترة السابقة عليه باعتبارها فترة كاشفة

يمكن أن تعرفنا بخصائص الموقف الاسرائيلي والمشاكل التى كانت موضع النقاش والتى شغلت الراى العام وعبرت عنها المناقشات . وهو ما يمكن أن يساعدنا على فهم العوامل الكامنة وراء اصدار قرار الحرب الاسرائيلي وتنفيذه .

وعلى هذا الضوء جاء هذا الكتاب الذى يرتكز على تحليل المضمون لحوالى ١٠٧٩ بندا من بنود المناقشة داخل الكنيست الامر الذى يساعد على توضيح الابعاد الحقيقية للازمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت تواجه اسرائيل خلال هذه الفترة .

ويشمل البحث مجموعه من الملاحق والجداول الاحصائية التى تساعد على ضبط التحليل والتثبت من الافتراضات والنتـــــائج التى خـــرج بها ، والتى كان من اهمهـا أن الحل الاسرائيلي للازمات هو تصعيد التوتر المرسوم الذى يصل بالاوضاع الى حافة الحرب أو الحرب .

ثم كانت المقارنة بظروف حرب سيناء ١٩٥٦ السابقة ، وحرب اكتوبر ١٩٧٣ اللاحقة خير مقياس لتحديد العوامل المؤثرة على « صنع قرار الحرب فى السياسة الاسرائيليه » بشكل يساعد فى فهم وتفسير السلوك الاسرائيلي والتنبؤ به .

واخيرا نرجو أن يمثل هذا الكتاب اضافة الى الدراسات الموجوده حول هذا الموضوع وأن يساهم فى استخلاص العبر والدروس من الماضى القريب تحسبا للمسار الذى سيتخذه الصراع العربى ـ الاسرائيلي فى المستقبل .

وحدة النظم السياسية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة

منذ فترة ليست بالقصيرة شغلنى موضوع صنع القرار السياسى فى اسرائيل من حيث العمليات التى يمر بها والمتغيرات الاساسية والتابعة التى تساهم فى صياغته وطبيعة العوامل الكامنة وراء اتخاذه .

ولا ريب ان قرار الحرب – وبالذات حرب يونيه ١٩٦٧ – كان من اخطر القرارات السياسية التى اتخذت فى اسرائيل منذ قيامها . ومن هنا كان حماسى لفكرة هذا البحث الذى يرجع الفضل فى اقتراحها الى الصديق الدكتور على الدين هلال رئيس وحدة النظم السياسية بالمركز والابحاث بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة « والذى ساهم ايضا بملاحظاته النقدية عند الصياغة النهائية للبحث » ، حيث انها تتيح استخدام واحد من أحدث أدوات البحث – ونعنى به اداة تحليل المضمون – لفحص محاضر الكنيست الاسرائيلى المترجمة الى اللغة العربية (١) ، وذلك لفهم الظروف والملابسات التى صاحبت قرار يونيه ١٩٦٧ الذى مثل منعطفا تاريخيا فى تطور الصراع العربى الاسرائيلى .

وقد استدعى جمع وتصنيف وتفريغ وحدات تحليل المضمون – وهى بنود المناقشات فى الكنيست – الرجوع الى الترجمة الاصلية للمحاضر ، الامر الذى استغرق نحو ستة شهور تم خلالها تجميع البيانات واخراج الملاحق على النحو المبين فى هذه الدراسة .

وقد قسمت الدراسة الى ستة فصول تناول الاول المنطقة والمنهج وعالج الثانى الكنيست الاسرائيلى وتوزيع القوى السياسية داخله اما الفصول الثالث والرابع والخامس فقد شرحت الابعاد الحقيقية للازمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية « او الامنية » التى كانت تحيط بصانعى القرار فى اسرائيل خلال الفترة السابقة على شن الحرب . اما الفصل السادس والاخير فانه يستخلص اهم سمات النمط الاسرائيلى فى السلوك السياسى لمواجهة الازمات المتلاحقة والمتداخلة التى تكتنف وجوده .

لقد برهنت الحقائق التى كشفت عنها الدراسة ان ارتفاع درجة التوتر بين مكونات النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى قد عبرت عن الاخفاق الذى منيت به المؤسسات الصهيونية فى اداء

---

(١) راجع مقال احمد بهاء الدين .. ماذا تقول محاضر الكنيست عن معاملة العرب » الاهرام ١٦ يوليو ١٩٧٢.

تقلصه لجأ النظام ...

حين استجاب الى مطالب أو بالاحرى نزعات اخرى لدى المجتمع الصهيونى ونعنى بها نزعات العنصرية والعنف والتوسع والعدوان وغيرها من الاعبارات التى أملت قرار الحرب .

وفى هذا الصدد نشير الى الدراسة الموسعة التى قام بها الباحث الاسرائيلى الكندى بريتشير على سبعة من اهم القرارات الاستراتيجية والتكتيكية التى اتخذت فى اسرائيل كان من بينها قرار حرب يونيو ١٩٦٧ ، الى جانب قرارات تتعلق بالقدس ، والتعويضات الالمانية ، والحرب الكورية ، ونهر الاردن ، وحملة سيناء ، ومشروع روجرز « ٢ » .

وعلى الرغم من اختلاف المنطلق والمنهج الذى اعتمدته هذه الدراسة عن دراسة بريتشير المذكورة ، فانه يمكن القول ان النتائج التى توصلنا اليها يمكن استخدامها لفهم وتفسير العوامل الكامنة وراء تصورات ومواقف صانعى السياسة ، وسلوك النخبة ومجموعة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التى شكلت داخل اسرائيل الخلفية التاريخية لعدوان يونيه ١٩٦٧ .

هذا عن أهم ما تضمنه البحث . أما عن الجهد الذى تطلبه اخراج هذا الكتاب فلا يفوتنى ان انوه بالمساعدات الثمينة التى لقيتها من بعض الاصدقاء منها الملاحظات القيمة التى ابديت فى جلسة مجلس الخبراء بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عند مناقشة البحث يوم الاحد ٢ مايو ١٩٧٦ التى حضرها كل من الاساتذة السيد يسين ، جميل مطر ، اللواء حسن البدرى ، حسن يوسف ، د . على الدين هلال ، د . عمرو محيى الدين .

كما اسجل وافر الشكر للزميلة السيدة أميزة سلام الباحثة بالمركز لمعاونتها فى ترتيب ترجمات تلك المحاضر . وكذلك لزوجتى السيدة نادية زكى اللواء لمعاونتها فى فرز وتصنيف واحصاء الجداول والملاحق . فضلا عن الجهد الذى بذله الزميل الاستاذ عبد العاطي محمد في مراجعة البحث . الى هؤلاء جميعا ازجى صادق الامتنان .

ا . غ

---

(٢) Michael Brecher : Decisions in Israel's Foreign policy, London, (1974), p. 318 .

الفصل الأول

خطة الدراسة ومنهجها

تعتمد هذه الدراسة بالدرجة الاولى على استخدام أداة تحليل المضمون للمناقشات التى دارت داخل الكنيست الاسرائيلى السادس ابان الشهور الستة السابقة على حرب يونيو ١٩٦٧ ، على امتداد ٦٤ جلسة . وقد استمر هذا الكنيست السادس فى عمله أربع سنوات من نوفمبر ١٩٦٥ حتى انتخابات الكنيست السابع فى أكتوبر ١٩٦٩ .

وأبسط تعريف لتحليل المضمون أنه « أسلوب للبحث يهدف الى الوصف الموضوعى المنظم الكمى للمحتوى الظاهر للاتصال » ، وعادة ما يستخدم كأسلوب من أساليب تحليل الصحافة بقصد اكتشاف اتجاهات الرأى العام كما يعتبر أداة صالحة للكشف الاستطلاعى وخصوصا اذا طعمناه ببعض العناصر المكملة أو الضابطة للنتائج مثل المقارنة ، وجمع المعلومات من مصادر أخرى ، وتعدد القائمين بعملية التحليل «٣» .

أولا : مستويات التحليل :

عند تنفيذ خطة تحليل المضمون فى هذا البحث جرى اتباع مستويين للتحليل . مبدئى ونهائى .

وكان التحليل المبدئى تحليلا كيفيا ، أى أنه جرى على عينات صغيرة وغير كاملة . حيث طبق على ثلاثة بيانات حكومية متنوعة القيت فى الكنيست . وقد اعتمد التحليل خلالها على الرموز اللفظية كالكلمات والجمل التى تتضمن معنى واحدا من المعانى التى اتخذت معيارا لتصنيف المضمون الى ثلاث فئات هى : فئة الاجتماعى ، والاقتصادى ، والامنى ، وكان ذلك تمهيدا لوضع الفروض الاولية للبحث .

[illegible] النهائى فقد كان تحليلا كميا بمعنى انه انطوى على قدر كبير من وحـــدات التحليـــل « يشـــمل ١٠٧٩ وحدة » بغرض تحرى الدقة والموضوعية واختبار الفروض المطروحة وضبط نتائج التحليل المبدئى . وقد اعتمد التحليل خلالها على فئة موضوع الاتصال [illegible] أى الفكرة التى تدور حولها المسألة او البند محل

---

(٣) د. جمال زكى والسيد يسين : اسس البحث الاجتماعى ، (دار الفكر العربى : القاهرة ١٩٦٢) ص ٣٧٤ - ٣٨٢ وللتوسع أنظر

John Galtung : Theory and Methods of Social Research, (George Allen & Unuion Ltd) London (1969) pp. 67-71

المناقشة : وذلك حتى تم ادراجها ضمن واحدة من الازمات الثلاث ، التى نفترض أنها كانت تمسك بتلابيب المجتمع الاسرائيلى قبيل الحرب ، وهى الازمة الاجتماعية ، والازمة الاقتصادية ، والازمة الامنية .

ثانيا : المصطلحات والمفاهيم :

وفيما يلى بيان باهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى البحث .

مادة التحليل : هى محاضر الكنيست * التى تضمنت المناقشات التى دارت ابان الشهور الستة السابقة على شن عدوان يونيو ١٩٦٧ على امتداد ٦٤ جلسة .

وحدة السياق : هى أكبر جزء من المضمون يمكن فحصه للتعرف على وحدات التحليل ونعنى بها هنا كل واحدة من جلسات الكنيست التى تنظر خلالها مجموعة من البنود .

وحدة التحليل : هى أصغر جزء من المضمون يمكن فحصه للتعرف على وحدات التسجيل . ونعنى بها هنا كل واحد من البنود التى تناقش فى الجلسة بوحده وقد اخترت ثلاثة منها وهى : البيانات الحكومية ، مقترحات الاعضاء لجدول الاعمال ، الاسئلة والاستفسارات التى يتقدم بها اعضاء الكنيست . وقد بلغ مجموعها ١٠٧٩ وحدة مصنفة على النحو التالى : ١٠ بيانات حكومية ، ٤١ اقتراحا بجدول اعمال ، ١٠٢٨ استجوابا .

معيار التصنيف : هو الاساس الذى يصنف وفقا له موضوع وحدة تحليل المضمون وقد اعتمدنا على المتغيرات أو الظواهر الثلاث محل اهتمامنا هنا وهى : الظاهرة أو الازمة الاجتماعية ، الظاهرة أو الازمة الاقتصادية ، الظاهرة أو الازمة الامنية « السياسية والاستراتيجية والعسكرية » .

---

[*] المقتطفات التى جرت عليها دراسة المضمون فى هذا البحث هى من اعمال الدورة الثانية للكنيست السادس للسنة العبرية ٥٧٢٧ [١٩٦٦/١٩٦٧] والسنة العبرية تبدأ عادة ، خلال شهر سبتمبر او اكتوبر من السنة الميلادية وتنتهى خلال نفس الشهرين من السنة الميلادية التالية . وجدير بالذكر أن الدراسة اعتمدت على الترجمة الكاملة للنصوص الاصلية لمحاضر الكنيست التى قام بها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت والتى نشر جزء منها عام ١٩٧١ يتضمن نصوصا مختارة .

ثالثا : خطوات العمل :

١ ـ اتبع تحليل المضمون المبدئى ، كأداة من أدوات التحليل السياسى ، حيث جرى فى البداية عمل تحليل كيفى على ثلاث عينات لبيانات حكومية : بيان امنى « ملحق رقم « ١ » » . وبيان اقتصادى « ملحق رقم « ٢ » » وبيان اجتماعى « ملحق رقم « ٣ » » . وتم تفريغ نتائجه فى جدول احصائى « جدول رقم « ١ » » ساعدت مؤشراته فى وضع الفروض الاولية للبحث . ونجد هذا التحليل مشروحا فى هذا التمهيد . كما تم اعداد بيان كل فئة مع تفتيتها الى عناصرها مشارا اليها بحرف رمزى لتيسير التحليل الاحصائى « ملحق رقم « ٤ » » .

٢ ـ تم تحديد البعد الزمنى للظاهرة محل البحث بالشهور الستة من أوائل ديسمبر ١٩٦٦ حتى آخر مايو ١٩٦٧ ـ وبذا تم حصر الجلسات التى بلغ عددها ٦٤ جلسة « ملحق رقم « ٥ » » ثم جرى اعداد بيان احصائى بجلسات الكنيست فى الشهرين التاليين لعدوان يونيه ١٩٦٧ وذلك للمقارنة « ملحق رقم « ٩ » » .

٣ ـ تم تفريغ بنود هذه الجلسات فى ثلاث قوائم :

أ ـ قائمة البيانات الحكومية « ملحق رقم « ٦ » »

ب ـ قائمة مقترحات الاعضاء لجدول الاعمال « ملحق رقم « ٧ » » .

جـ ـ قائمة الاسئلة والاستجوابات « ملحق رقم « ٨ » » .

٤ ـ فى نفس القوائم السبقة جرى تصنيف وحدات التحليل « البنـــود » فى كل قائمة تبعا للسمة الغالبة للموضـوع من واقع السياق الى : اجتماعى ، اقتصادى ، أمنى .

٥ ـ تم تحليل وجدولة كل فئة من هذه الفئات الى عناصرهـا الرئيسية فمثلا تم تفتيت فئة الاجتماعى الى عناصر : اضطهاد الاقلية العربية ، ومشاكل التعليم ، وقضايا الديانة اليهودية ، والبطالة والاضرابات واستغلال الطبقة العاملة ، وتدهور اوضـاع

الهجرة ، والتمييز ضد اليهود الشرقيين واخيرا متنوعات « أيضا ملحق رقم ٨ » » .

٦ ــ كما تم تحليل فئة الاقتصادى الى عناصرها الرئيسية وهى : تباطؤ التنمية الاقتصادية وزيادة العجز المالى ومشاكل الاستثمارات « بسبب زيادة الانفاق العسكرى » ، وتدهور الصادرات وخلل ميزان المدفوعات ، وزيادة الضرائب والتضخم ، ثم متنوعات « أيضا ملحق رقم ٨ » .

٧ ــ أما فئة الامنى فقد جرى تفتيتها الى عناصرها الرئيسية وهى تصاعد ضغط المعارضة وتزيد اجراءات القمع ، وتدهور الوضع الامنى على الحدود مع الدول العربية وتصاعد العمل الفدائى الفلسطينى واخيرا متنوعات « أيضا ملحق رقم « ٨ » » .

٨ ــ جرى تفريغ هذه القوائم فى جدول تلخيص احصائى « جدول رقم « ٨ » الوارد بالفصل الثالث يبين فيه عدد « أى تكرار » كل منها ، ونسبتها .

٩ ــ تم اعداد جدول احصائى لترتيب المشاكل الرئيسيه فى اسرائيل طبقا لاولويه الاهتمام ــ من جانب أعضاء الكنيست ــ فظهرت على متواصل واحد يبدأ بمشاكل التعنيم وينتهى بالعمل الفدائى « جدول رقم « ٩ » » .

وجدير بالذكر أن عملية تحليل المضمون عادة ما تشمل عزل خصائص فكريه معينة والبحث عن مصادرها ، عن تكرارها ، عن ملابساتها ، عن علاقاتها الارتباطيه بغيرها من الحقائق التى تدور حولها الرساله موضع التحليل . والاسلوب العلمى فقط هو الذى يسمح بوصف هذه الديناميات الخفيه على أنها تعبر عن ضفتى الاضطراب والانتظام «٤» . وهذا هو بالضبط ما استهدفناه من

«٤» د. حامد ربيع : فلسفة الدعاية الاسرائيلية «مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية بيروت ــ ١٩٧٠» ص ١٩٨

جداول التحليل الاحصائى الاخرى الواردة بالدراسة ، وكذلك بما أعقب عملية تحسين البيانات من ملاحظات واستنتاجات نجدها متناثرة فى بقية فصول البحث .

رابعا : الافتراضات النظرية :

منذ البداية جرى وضع ثلاثة فروض محددة ، ثم دأبت على محاولة اختبارها والتحقق منها وتعميقها وهذه الفروض هى :

١ – تمثيل الكنيست للرأى العام

يعتبر الكنيست الاسرائيلى الى حد كبير مرآة تعكس اهتمامات الرأى العام والنخبة . وعلى سبيل المثال فان البيانات الحكومية التى يلقيها رئيس الوزراء او الوزراء بصدد الموقف السائد حينئذ ، او التى تشرح السياسات التى تزمع الحكومة انتهاجها ، هى بمثابة المصابيح الكاشفة من زوايا الحكومة ومخططاتها . كما أن مقترحات جداول الاعمال التى يتقدم بها اعضاء الكنيست سواء من احزاب المعارضة او تلك المشتركة فى الحكم ، تمثل التيارات والاهتمامات السياسية العامة . اما الاستجوابات التى يتقدم بها اعضاء الكنيست للوزراء فعادة ما تعبر عن اهم القضايا او المشاكل التى تشغل الرأى العام الاسرائيلى على المستويين القومى والمحلى .

٢ – وضع الأزمة [illegible] فى اسرائيل :

ان تطور الاحداث وتصاعد المشاكل الامنية والاقتصادية وزيادة التوترات الاجتماعية داخل اسرائيل يعكس وضع الازمة بما يعنيه هذا من خلل فى العلاقة بين مدخلات « مطالب » النظام السياسى الاسرائيلى من مخرجاته « التى تتمثل فى القدرة على تحويل الموارد المتاحة لتحقيق هذه المطالب » بما يترتب عليه من عجز المؤسسات القائمة عن مواجهة هذه المتغيرات والتكيف معها الامر الذى يتمخض عنه تحد لسلطة او شرعية النظام من قبل جماعات واطراف داخلية وخارجية .

وقد كان تفاقم هذه المجموعة المعقدة من التناقضات الاجتماعية

والمشاكل الاقتصادية والامنية التى سادت الاوضاع العامة في اسرائيل خلال العامين ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ المدخل الحقيقى لوضع الازمة الشاملة الذى خيم على أفق الحياة هناك .

لقد تزايد اضطهاد الاقلية العربية ، وتكاثرت مشاكل التعليم وقضايا الهوية اليهودية والبطالة والاضرابات واستغلال الطبقة العاملة وتدهور اوضاع الهجرة « تناقص الهجرة الوافدة وتزايد الهجرة المضادة » والتمييز العنصرى ضد اليهود الشرقيين وصحب ذلك تباطؤ التنمية الاقتصادية وزيادة العجز المالى ومشـــــاكل الاستثمارات وتدهور الصادرات وخلل ميزان المدفوعات وزيادة الضرائب والتضخم .

وتبعا لذلك تصاعد ضغط المعارضة من جهة ، وتزايدت اجراءات السلطات الحاكمة من جهة اخرى فضلا عن تدهور الوضع الامنى على الحدود مع الدول العربية بفعل تزايد التحدى العربى ، وتصاعد العمل الفدائى الفلسطينى .

هذه المشاكل الحادة تعبر عما يمكن ان نسميه باختصار ازمة الشرعية « السياسية والقانونية والاخلاقيه » وازمة المشاركه وآزمة التوزيع وازمة الهويه والتى يمكن آن نبلورها جميعا فى « أزمة الوجود » التى تتهدد الكيان الاسرائيلى .

٣ ـ الحل الاسرائيلى للازمات :

ازاء هذه الازمات ، واخفاق المؤسسات الصهيونية فى آداء وظائفها بد واضحا ان النظام لابد ان يصاب بنوع من عدم التوازن الوظيفى ، ومن ثم فلا مناص من تقلصه ما لم يلجأ الى عملية تعويض عن طريق الاستجابة الى مطالب اخرى او بالاحرى نزعات اخرى لدى المجتمع الصهيونى ، ونعنى بها نزعات العنصرية والعنف والتوسع والعدوان .

ومن هنا كان الحل الاسرائيلى للازمات هو تصعيد التوتر المرسوم الذى يصل بالاوضاع الى شفا الحرب او شن الحرب .

خامسا : التحليل المبدئى للمضمون :

اعتمدنا فى هذه المرحلة الاولية على التحليل الكيفى لعينة صغيرة هى عبارة عن ثلاثة بيانات حكومية : الاول بيان للحكومة عن الوضع الامنى فى ١٧ يناير ١٩٦٧ « ملحق رقم « ١ » وقد تم تحليل نحو ٤ صفحات منه بهدف تقصى الكلمات والمصطلحات ذات الدلالة الاقتصادية « مثل المزارعين منشآت المياه ـ تعطيل الفلاحين ـ موسم الزراعة ـ وقف الاعمال الزراعية ـ السلاح بالمجان » وذات الدلالة الاجتماعية « مثل ضحايا بشرية » .

وكان البيان الثانى عبارة عن عرض من وزير المالية لنشاط وزارته فى ٢٩ مايو ١٩٦٧ « ملحق رقم « ٢ » وقد تم تحليل نحو ٤ صفحات منه بهدف تقصى الالفاظ والكلمات ذات الدلالة الامنية « مثل التوتر ذروة الاحداث ـ الوضع السياسى الامنى ـ وقت الطوارىء ـ امننا ـ التطوع للجيش ـ التجنيد » وايضا تلك المصطلحات ذات الدلالة الاجتماعية « مثل الاثار الاجتماعية والاخلاقية لترفع الاسعار » .

اما البيان الثالث فقد كان ذا طابع اجتماعى ونعنى به رد وزير العمل فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٦ بشأن ضريبة الهجرة النازحة من اسرائيل « ملحق رقم « ٣ » حيث تم تحليل نحو ٤ صفحات منه لالتقاط التعبيرات ذات المغزى الامنى « مثل حالة الامن ـ حراسة البلد ـ حرب الاستقلال ـ اخطار السلم والحرب » وذات المغزى الاقتصادى « مثل البحث عن الثراء ـ يعانى ضائقة ـ الانتعاش الاقتصادى ـ التبرير الاقتصادى ـ على حساب دافعى الضرائب ـ الضيق الاقتصادى » .

---

[*] الملاحق الثلاثة السابقة منقولة من « محاضر الكنيست الاسرائيلى » [مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧١] ص ٢٨٥ ، ٦٨٩ ، ٢٥٨ على الترتيب .

وقد امكن رصد نتائج التحليل على الوجه المبين فى الجدول التالى :

جدول رقم « ١ »

نتائج التحليل المبدئى للمضمون

نوع البيان / جدول تكرار العنصر	الامنى عدد المرات	الاقتصادى عدد المرات	الاجتماعى عدد المرات	مجموع
البيان الامنى	—	١٠	١	١١
البيان الاقتصادى	٢٦	—	١	٢٧
البيان الاجتماعى	٥	٧	—	١٢
اجمالى :	٣١	١٧	٢	٥٠
نسبة مئوية :	٪٦٢	٪ ٣٤	٪ ٤	٪١٠٠

ومنه نتبين ان الاعتبار الامنى حظى لدى الحكومة باولوية مطلقة « ٦٢ فى المائة » يليه الاعتبار الاقتصادى « ٣٤ فى المائة » فى حين يلقى العامل الاجتماعى درجة دنيا من الاهتمام « ٤ فى المائة » .

وانطلاقا من هذه المؤشرات الاولية بدأ العمل فى ضبط وتقنين الدراسة بواسطة التحليل الكمى للمضمون لعينة كبيرة نسبيا شملت نحو ١٠٧٩ بندا من بنود المناقشات فى ٦٤ جلسة متوالية من جلسات الكنيست وهذه تجد نتائجها مشروحة تفصيلا فى الفصول الثالث والرابع والخامس .

وغنى عن البيان ان ما ورد فى بقية فصول الكتاب « الفصل الثانى والفصل السادس والخاتمة » يساعد كثيرا فى فهم النتائج والحقائق العامة التى توصلت اليها الدراسة وذلك بوضعها فى اطارها الصحيح .

لفصل الثانى

الكنيست وتوزيع القوى السياسية داخله

في اليوم التالي لصدور قرار الامم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين عمدت الوكالة اليهودية إلى تشكيل لجنة من فقهاء القانون برئاسة الدكتور « كوهين » لتحضير مشروع الدستور ، وعرض المشروع بعد ذلك على مجلس الدولة المؤقت ، وأدخلت عليه بعض التعديلات ثم نشر في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ أي قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ببضعة أسابيع .

ورغم أن هذا المشروع « الذي وضعته لجنة الدكتور كوهين » لم يلق موافقة الجمعية التأسيسية وبالتالي لم يصبح دستورا الا أن كثير من المبادىء الاساسية التي قام عليها تعد أساس الأحكام الدستورية القائمة الآن في إسرائيل ، فقد اقتبس مشروع القانون الانتقالي الذي قدمته حكومة بن جوريون المؤقتة الى الجمعية التأسيسية في ١٦ فبراير ١٩٤٩ عن مشروع الدكتور كوهين ومع أن قانون الانتقال هذا أو « الدستور الصغير » يعتبر الاساس الدستوري للحكم في اسرائيل فهو لا يمكن اعتباره دستورا جديدا بين الامم ، ولا يمكن اعتبار صدوره تطبيقا لقرار الامم المتحدة « ٦ » .

المهم أن الجمعية التأسيسية اطلقت على نفسها اسم « الكنيست » حتى تاريخ اجتماعها السابع في تل ابيب في ٨ مارس ١٩٤٩ ، فتحولت الى هيئة تشريعية « برلمان » عملا بالمادة الاولى من الدستور الصغير .

وقد ذكر القانون الاساسي الصادر في فبراير عام ١٩٥٨ بأن الكنيست هو برلمان الدولة الذي يمثل النظام التشريعي للبلاد ويتكون من مجلس واحد يضم مائة وعشرين مقعدا .

أما مدة العضوية فقد تحددت بأربع سنوات من يوم الانتخابات على أن يستمر نشاط الاعضاء في المجلس القديم الى أن يتم انتخاب المجلس الجديد وينعقد ، وتنتهي عضوية عضو المجلس بالانتخابات

---

[٦] السيد عليوه : القوى السياسية في اسرائيل [مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية — ١٩٧٣] ص١٧٧

الجديدة أو بتعيين أو إنتخاب العضو لأى منصب يسلب منه هذا الحق بسلطة القانون أو بالاستقالة أو بالموت .

وينتخب الكنيست بطريق الانتخاب العام المباشر ، وعملية التصويت سرية ونص قانون الكنيست الصادر في يناير ١٩٥٥ على اتباع نظام التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة . وتعد البلاد كلها « أى اسرائيل » دائرة انتخابية واحدة كما أن المائة وعشرين مقعدا تعامل في قائمة واحدة .

وهناك عدة تفسيرات لتبني نظام التمثيل النسبي للانتخابات عند انشاء اسرائيل ، الاول : أن معظم الصهيونيين الأوائل جاءوا من بلاد أوروبا الشرقية والبلقان وألمانيا حيث كان نظام التمثيل النسبي هو السائد في تلك البلاد ، والثاني : أن الصهيونيين كانوا سجناء تقاليدهم الماضية حيث كان هذا النظام هو النظام السائد في المؤتمرات الصهيونية .

وتجرى انتخابات الكنيست كل فترة زمنية مدتها اربع سنوات أو في حالة عدم تشكيل حكومة تستطيع أن تنال ثقة البرلمان ، وتجرى الانتخابات في يوم الثلاثاء الثالث من الشهر العبرى « تشمان » في السنة التي ينتهي فيها الفصل التشريعي للمجلس .

ويجرى الاقتراع بان يدلى الناخب بصوته أمام لجان الانتخابات الفرعية التي يبلغ عددها حوالى لجنة في اسرائيل ويقوم الناخب بالتصويت لصالح قائمة من القوائم الحزبية ، أي أنه يدلى بصوته الانتخابى للحزب السياسى وليس للمرشح الفرد .. ومجموع الاصوات التي تحصل عليها كل قائمة تبين النسبة التي يحصل عليها الحزب من المائة وعشرين مقعدا في الكنيست ، وحين تحدد هذه النسبة فانه يتم اختيار المرشحين طبقا لترتيبهم في قائمة كل حزب .

وقد اثار نظام التمثيل النسبي للانتخابات بالقائمة المتبع في اسرائيل كثيرا من المناقشات والمساجلات السياسية والفكرية ، دارت جميعها حول مزايا ومساوىء نظم التمثيل النسبي المتبع والاصلاحات المقترحة .

ومن أبرز مزايا نظام التمثيل انه يقيم علاقة مباشرة بين عدد الاصوات التي يحصل عليها حزب ما وعدد المقاعد التي ينالها في

البرلمان وهو ما لا توفره النظم الانتخابية الاخرى . أى أنه يمد اسرائيل بتمثيل صحيح فى الكنيست للجماعات السياسية يتناسب مع قوتها العددية ، اذ يعكس كل اتجاه فى الرأى العام ويسمح لكل حزب من الناحية الديمقراطية باعتناق المذهب الذى يرتضيه لنفسه وحرية تأييد الناخبين له . كما تستطيع الاحزاب الصغيرة أن تحصل على التأييد فى أى وقت وفى أى مكان داخل البلاد .

اما اهم مساوىء هذا النظام فتتلخص فى أنه يشجع على تعدد الاحزاب السياسية ويجعل من الصعب تشكيل وزارة من الوزارات ما لم تكن وزارة ائتلافية الأمر الذى يؤدى فى كثير من الاحيان الى عدم الاستقرار الوزارى وفقدان روح الاستمرار فى الحياة السياسية والادارية .

ومهما يكن من أمر ، فقد تعددت الاقتراحات التى عرضت لاصلاح النظام الانتخابى الا أن موقف غالبية أحزاب اسرائيل حال دون تنفيذ معظمها .

وحتى نلم بصورة وافية بأبعاد الدور السياسى الذى يلعبه الكنيست فى الحياة العامة فى اسرائيل كمقدمة ضرورية لمسح ورصد وتحليل المناقشات التى دارت داخله ابان الشهور الستة السابقة على عدوان يونيو ١٩٦٧ ، ينبغى أن نناقش أسلوب تنظيمه ووظيفته وتركيبه الحزبى ، وعلى ضوء ذلك سوف نعالج ثلاثة جوانب هى : التنظيم الداخلى للكنيست ، وأهم اختصاصاته ثم الاحزاب السياسية فى الكنيست السادس .

أولا : التنظيم الداخلى للكنيست :

يتم انتخاب رئيس الكنيست بأغلبية الاصوات ويتولى الاشراف على تنظيم الاجتماعات والمناقشات ولكنه لا يشترك فيها ، وله الرأى النهائى فى أمور المناقشات وخاصة فيما يتعلق بطرق وقواعد سير العمل فى المجلس ، ويجرى انتخاب نواب رئيس المجلس بنفس الطريقة . وقد وصل عدد نواب رئيس الكنيست الى ثمانية مما يتيح فرصة للاحزاب الكبيرة لكى يكون لها نائب فى رياسة المجلس .

ويتمتع رئيس الكنيست بسلطات واسعة تعادل سلطات رئيس الجمهورية هناك ومنها حق المجلس فى تحديد موعد اجراء

الانتخابات الجديدة . كما يتولى رئيس الكنيست رئاسة الدولة فى حالة غياب أو مرض أو عزل أو استقالة رئيس الجمهورية .

ويلاحظ أنه يتم تنظيم المقاعد داخليا من اليسار الى اليمين حسب حجم الحزب داخل المجلس وليس على حسب ميوله . فالحزب صاحب الأكثرية يجلس على اليسار ويتدرج هذا الوضع الى أن يجلس أقل الأحزاب تمثيلا فى المجلس فى أقصى اليمين .

اللجان الداخلية : يشكل أعضاء المجلس عدة لجان داخلية دائمة لتمارس نشاطها فيما يدخل فى اختصاصات المجلس فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهى تسع لجان دائمة وهذه اللجان هى : لجنة المجلس ، واللجنة المالية ، ولجنة الدستور ، ولجنة القانون والعدالة ، والشئون الاقتصادية ، والشئون الداخلية ، والتعليم والثقافة ، والخدمات العامة والعمل ، والشئون الخارجية والأمن .

ولقد نجح حزب الماباى الذى لعب دورا هاما فى الحياة السياسية الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ فى ابعاد الحزب الشيوعى وممثلى الأقلية العربية من لجنة المالية ولجنة الشئون الخارجية والدفاع ، حين تقرر عدم السماح للأحزاب التى تتمثل بأقل من ثمانية أعضاء بالاشتراك فى أى من اللجنتين .

أما بالنسبة للمعارضة داخل المجلس فرغم أنها قوية فى الحياة السياسية الا أنها تماثل المعارضة « المؤسسة » فى بريطانيا . ومن ثم فلا يوجد زعيم للمعارضة يتسلم مرتبه من الأموال العامة مثل النظام الانجليزى بل تقف المعارضة متفرقة فى وجه الحكومة .

سير العمل فى الكنيست : فيما يتعلق بناحية الشكل والاجراءات فى سير العمل بالكنيست فان المجلس يعقد أول اجتماع له يوم الاثنين فى الساعة الرابعة من الاسبوع الاول لاذاعة نتائج الانتخابات ويجتمع المجلس فى دورتين عاديتين فى العام بشرط الا تتعدى مدة هاتين الدورتين ثمانية أشهر . كما يعقد المجلس دورات استثنائية بناء على طلب الحكومة أو طلب ثلاثين عضوا من المجلس .

ويلاحظ أنه تتم ترجمة المناقشات العبرية بالنسبة للأعضاء العرب كما يتولى المجلس بنفسه وضع قواعد ولوائح اجراءاته وتقوم « لجنة المجلس » بدور فعال فى هذا الصدد .

اما جدول الاجتماع فان الحكومة تقوم بتقديم اقتراح خاص به في اول كل اجتماع أسبوعي وتتاح الفرصة للاعضاء للمساهمة في اعداد الجدول . ولا يتطلب حضور عدد معين من الاعضاء لاجراء المناقشات ، كما يتم توزيع الوقت بين الاحزاب تبعا لنسبة التمثيل التي يتمتع بها كل منها . ويجري الاقتراع باحدى الطرق الثلاث اما برفع الايدي أو بالنداء أو الاقتراع السري .

كيف يوضع جدول الاعمال : طبقا للمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية يقوم رئيس المجلس بتحضير جدول أعمال الجلسات طبقا لتوصيات الحكومة الا في جلسة واحدة كل اسبوعين تخصص لمناقشة الاقتراحات التي تقدمها الاعضاء في قاعة الجلسة . وتجتمع رئاسة الكنيست مع أحد مندوبي الحكومة كل يوم ثلاثاء لوضع جدول الاعمال للاسبوع التالي .

ومن الطبيعي أن يعطي للحكومة كافة الفرص لما تريد القاءه من بيانات وأن تسيطر على الجزء الاكبر من جدول الاعمال في ذلك النظام البرلماني الذي تعتبر فيه السلطة التنفيذية واقعيا جزءا من السلطة التشريعية ، كنظام اسرائيل .

وفي الجلسات التي تخصص لمناقشة اقتراحات الاعضاء يقوم الاعضاء بتقديم موضوعات جديدة على شكل « اقتراحات تضم الى جدول الاعمال » وهكذا مع الاولوية التي تعطى للحكومة فان الكنيست يخصص جزءا كبيرا من وقته للموضوعات والاقتراحات التي يقدمها الاعضاء .

وطبقا للمادة ١٠٦ من اللائحة التنفيذية فان اقتراحات الاعضاء والمشروعات التي يقدمونها يجب أن تدرج في جدول الاعمال في غضون شهرين من يوم تقديمها الى رئيس المجلس .

الاسئلة البرلمانية : لكل عضو في الكنيست أن يقدم اسئلة او استفسارات كتابية للوزراء فيما يتعلق بهم من موضوعات والسؤال البرلماني يقدم للحصول على معلومات او لتصحيح وقائع او لتوجيه النقد او للفت نظر الوزير الى أمر يعتقد العضو أنه يحتاج الى اجراء أو لأعطاء الوزير الفرصة لالقاء بيان عن بعض الامور الهامة ولدى الوزير الفرصة للرد على السؤال في حدود ٤٩ يوما . واذا اعلن في المجلس ان الوزير لم يرد على السؤال في الموعد المحدد فان

ذلك يعتبر مخالفة منه . ومن الناحية الواقعية فان غالبية الوزراء يردون على الاسئلة البرلمانية بسرعة وقليل جدا منهم من يماطلون فى الرد .

والواقع أن تقرير وقت محدد للرد على الاسئلة البرلمانيه يخدم عدة أغراض هامة . فهذا التحديد يعطى لاعضاء الكنيست الفرصة لنقد الاعمال اليومية للحكومة . والسؤال البرلمانى هو الوسيلة لجذب انتباه الكنيست لاى عمل يقوم به اى موظف بالدولة . وتعطى أيضا هذه الاسئلة الفرصة لاعضاء الكنيست لاظهار مجهوداتهم الشخصية بعيدا عن الاحزاب وكذلك توثق الصلة بينهم وبين الشعب بكونهم ابواقا للناس تعبر عن متاعبهم وشكاياتهم .

ومن وجهة نظر المواطن العادى فان السؤال البرلمانى هو وسيلته فى اتخاذ اجراء سياسى بطريقة غير مباشرة باعلان الشكايات والتظلمات من المسئولين وذلك من على منصة الكنيست . وتظهر ايضا له أن الكنيست لا يهتم فقط بالامور العامة على المستوى القومى ولكنه يهتم أيضا بمشكلات الشعب ومتاعب الافراد من الروتين والبيروقراطيه وغيرها من المشكلات اليومية .

ويعتبر السؤال البرلمانى أول خطوة من خطوات الاجراءات والاستجوابات البرلمانية . فاذا لم يقتنع العضو مقدم السؤال بالاجابة التى قدمها الوزير ورأى أن المجلس يجب أن يتخذ موقفا فى هذا الامر فانه يقدم السؤال فى صورة اقتراح يضاف الى جدول الاعمال . ويبين الجدول رقم « ٢ » تطور عدد الاسئلة البرلمانية فى مجالس الكنيست الأولى :

جدول رقم « ٢ »
تطور عدد الاسئلة البرلمانية فى الكنيست

	الكنيست الأول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس
عدد الاسئلة	٩٩٨	٥٤٣	١٧٨٦	١٩٥٨	٢٥٢٦

الإقتراحات المطلوب اضافتها لجدول الاعمال : تعطى الكلمة لمقدم الاقتراح المراد ادراجه فى جدول الاعمال لمدة عشر دقائق لكى يشرح

وجهة نظره . فيقوم بتقديم الاقتراح وينتهى من كلامه بطلب ادراج الموضوع فى جدول أعمال المجلس لمناقشته .

عند ذلك يوافق الوزير المختص على مناقشة الموضوع أو يطلب أن يحول الموضوع الى اللجنة المختصة أو يطلب شطب الاقتراح وفى الحالة الاخيرة يجوز لعضو آخر أن يطلب الكلام ليحبذ الاقتراح المقدم من العضو ، ولكن عادة يطلب احالته الى اللجنة المختصة بدلا من مناقشته فى الجلسة ، وعندئذ تؤخذ الاصوات على الاقتراح .

واذا قرر الكنيست الموافقة على طرح الموضوع للمناقشة يدرج الموضوع فى جدول الاعمال ولكن يحدد موعد مناقشته بعد ذلك بوساطة رئيس المجلس والوكلاء بالتفاوض مع الحكومة ، وقد تؤجل المناقشة بعض الوقت .

وتبدأ المناقشة وتنتهى عن طريق العضو مقدم الاقتراح أو من ينوب عنه من الاعضاء وتقرر لجنة الكنيست مدة مناقشة الموضوع . واذا أحيل الاقتراح الى لجنة دائمة يجب على اللجنة وضع تقريرها على مائدة الكنيست . وبهذا الاجراء الرسمى وينشر قرار اللجنة فى محاضر الكنيست « ديفرى هاكنيست » يعتبر الاجراء البرلمانى قد تم .

ولاشك أن الاقتراح بادراج موضوع الى جدول الاعمال له فوائد عديدة أكثر مما للسؤال البرلمانى . فأولا تعطى لمقدم الاقتراح الفرصة للكلام فى الكنيست فى حين أن الاسئلة البرلمانية تقدم كتابة فقط ، وثانيا تستلزم بيانا مفصلا من الوزير . وثالثا فى حالة الموافقة على الاقتراح يأخذ دوره فى المجلس أو فى اللجان .

ولهذه الاسباب فالاقتراح بالاضافة الى جدول الاعمال يعتبر وسيلة برلمانية أهم من السؤال البرلمانى .

ويمكن القول عموما أن العضو يلجأ الى الاقتراح بالاضافة الى جدول الاعمال فى الامور التى يعتقد انها تهم الجماهير . وفى بعض الاحيان يقدم الاقتراح فى الوقت الذى يعتبر فيه السؤال البرلمانى أكثر ملاءمة وذلك لان الوزراء قد يتأخرون فى الاجابة على الاسئلة البرلمانية .

ويقدم الجدول رقم « ٣ » بيانا بالاجراءات التى اتخذت فى الاقتراحات بطلب الاضافة لجدول الاعمال على امتداد الدورات الخمس الاولى للكنيست .

جدول رقم « ٣ »

الاجراءات التى اتخذت فى الاقتراحات بطلب الاضافة لجدول الاعمال

الكنيست	قبلت	رفضت بعد المناقشة	حولت للجان	نوقشت واقترع عليها
الأول	١٨٢	٥٩	٦٧	٣٠
الثانى	٣٥٢	١٦١	١٢٥	٢٤
الثالث	٣٢٥	١٤٢	١٥٠	١٣
الرابع	١٨٤	٧٢	٨٥	١٩
الخامس	٤٤٨	١٦٦	٢٢٥	٢٧

البيانات الحكومية والحزبية فى المجلس : للحكومة الحق فى القاء بيان فى الكنيست فى أى وقت . وهناك ظروف تستدعى القاء بيانات من الحكومة كتكوين حكومة جديدة واختيار وزارة جديدة واختيار نائب وزير ووجود مكان شاغر فى مجلس الوزراء وتغيير الوزارات أو نقل اختصاصات من وزير لاخر .

وتقوم الاحزاب أيضا بالقاء بيانات مختلفة لبيان موقفها فى بعض الموضوعات .

المناقشة : تعنى المناقشة بمعناها العام اى مرحلة من مراحل العمل الذى يؤدى فى الكنيست . وسنقتصر المقصود بالمناقشة هنا على انها المناقشة العامة التى تدور عند القراءة الاولى على الموضوعات المقدمة .

وعلى عكس القراءة الثانية لمشروعات القوانين وأيضا الإقتراحات بالضم لجدول الاعمال والتى تحدد اللائحة التنفيذية اعضاء بالذات للاشتراك فى المناقشة ، فان المناقشات العامة مفتوحة لجميع الاعضاء فى حدود الزمن المعطى لاحزابهم .

والمناقشة هى وسيلة السلطة التشريعية فى اسرائيل لرقابة وتوجيه قرارات وأعمال السلطة التنفيذية فى جميع الامور التى تتعلق بالسياسة الخارجية والامن الداخلى والتخطيط الاقتصادى

والتعليم والامور الداخلية . وفى نفس الوقت فان المناقشة لها دور هام فى تكوين الرأى العام .

واذا كانت الاغلبية فى صف السياسة المعروضة فان فائدة المناقشة هى بيان موقف الحكومة فى الموضوع بوضوح وبغير لبس .
وفى بعض الاحيان عندما تعضد الاغلبية الحكومة ولكن تعارضها نخبة من الاعضاء فقد تعدل الحكومة موقفها تمشيا مع هذه المجموعة تبعا لما أبدوه من اعتراضات فى المجلس .

وعند نظر مشروعات القوانين فان اللهجة التى يناقش بها المشروع قد توجه الحكومة الى سحبه حتى قبل أن يتقرر الاقتراع عليه .

تبدا المناقشة فى الكنيست عقب بيان من الحكومة أو بقرار من الكنيست لمناقشة موضوع اقترح احد الاعضاء ادراجه فى جدول الاعمال او بتقديم الحكومه لاحد مشروعاتها .
وتعقب بيانات الحكومة عادة مناقشة لها وان كانت اللائحة التنفيذية تنص على وجوب اجراء المناقشة اذا طلب ذلك ثلث عدد أعضاء المجلس على الاقل .

وهناك نوعان من المناقشات فى الكنيست ، المناقشات الشخصية بين الاعضاء كافراد والمناقشات الحزبية بين الاعضاء كممثلين لاحزابهم .

وأهم ما يميز المناقشة الشخصية أن الاعضاء يأخذون الكلمة رأسا وليس عن طريق احزابهم مما يعطيهم حرية أكثر فى إبداء آرائهم الشخصية .

وتتخذ طريقة المناقشة الشخصية عادة فى القراءة الاولى لمشروعات القوانين التى لا تختلف فيها آراء الاحزاب .
أما المناقشة الحزبية فعادة ما تكون عقب بيان الوزارة وفى مناقشة بحث نشاط مختلف الوزارات وايضا فى مناقشة الاقتراحات باضافة موضوعات لجدول الاعمال .

وتحدد اللجنة التنفيذية بأغلبية اعضائها الوقت الذى يخصص للمناقشة الحزبية . وكقاعدة تطمع احزاب المعارضة فى أن يعطى لها وقت طويل للمناقشة فى حين ان احزاب الحكومة تهدف الى

اختصار الوقت الذى يعطى للمعارضة . ويقيم الوقت المحدد للمناقشة بواسطة اللجنة التنفيذية بين الاحزاب حسب قوتها .

ولكى تؤدى المناقشة تأثيرها فى توضيح الموضوع المقترح واستخلاص نتائج محددة واضحة عن موقف الكنيست وضعت القواعد التى تتيح للمناقشة فى كل حالة ، واساسا تشمل المناقشة أربعة أقسام ، الافتتاحية ـ المناقشة ـ الاجابة ـ النتيجة على هيئة اقتراع على قرار أو قرارات .

وبالاضافة الى العمل العادى للكنيست وقراراته الروتينية « تحويل مشروعات القوانين الى اللجنة بعد القراءة الاولى مثلا » يقوم الكنيست باتخاذ قرارات قد تكون قانونية بطبيعتها او تختص بأمور هامة .

ونصل أخيرا الى « محاضر الكنيست » « ديفرى هاكنيست » التى تحتوى كل ما يقال فى جلسات الكنيست العلنية . عدا ما يأمر رئيس الكنيست أو احد نوابه بشطبه من المحاضر لكونه يشكل خطرا على أمن اسرائيل ، وهو فى الواقع قليل لان معظم الشئون الامنية تبحث فى جلسات مغلقة للجنة الشئون الخارجية والامن ، أو ما يشطب من المحاضر لكونه ينافى الذوق السليم أو يشكل اهانة لاحد الاعضاء أو الوزراء . كذلك تحتوى المحاضر على ما يسمح بنشره من النقاش فى الجلسات المغلقة أو تقارير لجان الكنيست المختلفة وتوصياتها . والمحاضر تكون جاهزة عادة فى صورتها الاولية « على ورق استنسل » بعد ساعة من الادلاء بالمحتويات فى الكنيست ، ويمكن الحصول على نسخة منها فى اليوم التالى ـ تحتوى على كل ما قيل فى الكنيست فى اليوم السابق .

اما المحاضر بصورتها النهائية فتكون جاهزة بعد بضعة أسابيع ، وتصدر على شكل كراريس ، يحتوى كل منها على ما قيل فى الكنيست خلال أسبوع كامل «٧» .

---

(٧) أشرين زيدون : الكنيست ، ترجمة عربية ـ القاهرة ١٩٦٩ ص ١٢٧ ـ ١٢١ .

ثانياً : اختصاصات الكنيست الاسرائيلي :

يتمتع الكنيست بسلطات واسعة فهو يشرف على جميع [illegible] الدولة ويشرف على جميع الشئون الداخلية والخارجية ، وهو يستطيع أن يسن القوانين والقرارات واللوائح التنفيذية ، ويقوم على مراقبة الحكومة [illegible] القواعد الادارية ، ويقر المعاهدات وينظم علاقته [illegible] الأجنبية ويقوم بانتخاب رئيس الجمهورية ويستطيع أن [illegible] أو يعزله من منصبه ويقوم أيضا بفرض الضرائب والموافقة على الميزانية .

وبالاضافة الى هذه السلطات الهامة يتمتع الكنيست أيضا بسلطة [illegible] ويستطيع أن يسقط الحكومة [illegible] ويقوم بتعيين اللجنة المركزية للاشراف على الانتخابات (٨) .

ويلاحظ أن أهم اختصاصات الكنيست هي بوجه عام شبيهة [illegible] في النظام البرلماني ، وهي تتلخص في [illegible] وظائف : الوظيفة التشريعية ، والوظيفة المالية ، والوظيفة السياسية ، والاشراف على الجهاز الاداري ، ويحق للكنيست حل نفسه واجراء الانتخابات ، ويعتبر الأخير من الخصائص المميزة للنظام البرلماني الاسرائيلي .

الوظيفة التشريعية : ان أهم عمل يتولاه مجلس الكنيست هو اصدار التشريعات العامة للبلاد وتقوم الحكومة باقتراح مشروعات القوانين التي قد تقدم بواسطة الوزير المختص أو بواسطة أعضاء الكنيست أنفسهم ، ويجب أن يمر مشروع القانون بثلاث قراءات (٩) حتى يصبح قانونا ، ولابد أن يحصل المشروع على نسبة الأغلبية البسيطة للحاضرين ، ولكن في حالة القوانين التي تؤثر على دستور الدولة فانها تحتاج لأغلبية كل الكنيست لاقرارها . وفيما يلي بالجدول رقم « ٤ » احصاء عن نشاط الكنيست في مجال التشريع .

---

(٨) Oskar Kraines, Government and politics in Israel, (Boston, 1961), p. 34.

(٩) في القراءة الاولى تكون المناقشة مناقشة عامة في أسس المشروع وتترك التفاصيل الدقيقة لمرحلة اللجان ، أما القراءة الثانية فتدور حول مشروع القانون فقرة فقرة ، وتعقبها القراءة الثالثة عادة في الاسبوع التالي بالتصويت على مشروع القانون بعد ادخال التعديلات اللازمة .

جدول رقم « ٤ »
احصائية عن [illegible] التي حدثت في [illegible]

	الكنيست الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
التشريعات الصادرة	٢٢١	٢٨١	٢٩٢	١٢٤	٢٨١

الوظيفة المالية : ومن أهم الوظائف المالية الأخرى للكنيست حقه في فرض الضرائب وعرض الميزانية كما أصدر الكنيست منذ وقت مبكر في ١٨ مايو ١٩٤٩ قانونا بانشاء منصب « مراقب الدولة » لرقابة الشئون المالية ومشروعات الدولة الاقتصادية وهو يعين بقرار من رئيس الدولة لمدة خمس سنوات وبناء على ترشيح من الكنيست وهو مستقل عن السلطة التنفيذية ولا يسأل عن أعماله الا أمام الكنيست .

الوظيفة السياسية : وجوهر هذه الوظيفة هو رقابة الكنيست على أعمال الحكومة الاسرائيلية وترتكز على حق الكنيست في طلب الثقة أو سحبها ، ووقف السؤال أو الاستجواب وكذلك استدعاء الوزراء وكبار الموظفين .

وعلى أية حال فانه لم يحدث في التاريخ الاسرائيلي أن سقطت الوزارة نتيجة لاقتراع الكنيست بعدم الثقة بها اللهم الا مرة واحدة في فبراير ١٩٥١ ، اذ صوت ضدها ٤٩ مقابل ٤٢ صوتا حول تعليم اطفال يهود اليمن في المعابر * . كما ان وقف السؤال الذي يعد أداة هامة للاشراف البرلماني على الحكومة والادارة لم يتقدم عن مرحلة كونه أداة للمصالح الحزبية لاربابك الحكومة .

نخلص من هذا أن رقابة الكنيست على أعمال الحكومة جد ضعيفة من الناحية الواقعية . بل أنه حتى في ميدان الشئون الخارجية والدفاع والامن الذي يتمتع فيهم بصلاحيات واسعة ، نجد أن المجلس غالبا لا يقوم بفحص سياسات وبرامج الحكومة الا بصدد حادث ما ، وعادة ما يجري التحقيق على اتجاه البيانات والمعلومات التي تقدمها الحكومة للمجلس ، كما ان رقابة الكنيست على الادارة تعد أقل أعمالها شأنا فغالبا ما تعمل الحكومة الى ارجاء المناقشات البرلمانية المتعلقة بالعيوب المالية والادارية .

---

[*] المعابر هي معسكرات الانتقال التي كان ينزل بها المهاجرون الجدد حتى يتم تدبير المساكن لهم .

اقرار بعض التعيينات في المناصب الكبرى : وهذا الاختصاص يشتمل نوعين : الموافقة على قرار الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا ، وشغل منصب مراقب للدولة .

حق الحل : لا تستطيع أي سلطة أن تصدر قرارا بحل مجلس الكنيست ، وانما يصدر مجلس الكنيست القرار بحل نفسه والدعوة لاجراء انتخابات عامة جديدة ، وبذلك يكون النظام البرلماني الاسرائيلي على خلاف النظم البرلمانية الغربية التي يتقرر حل البرلمان فيها بواسطة الحكومة .

ولم يحدث أن استعمل هذا الحق الا مرة واحدة ، حين عجز بن جوريون عن تشكيل وزارة جديدة بسبب « أزمة لافون » في ٢٨ مارس ١٩٦١ .

ومع ذلك فان هذه الصلاحيات لا تعني تمتع الكنيست بمركز قوي في خلفية الصراع السياسي . وفي ذلك نجد الدكتور بنحاس شفنيفر – يكتب في هارتس « ان الكنيست خاتم من معلمات الحكومة ، انه موسسة تشريعية ، ولكنه خاضع تماما للحكومة وأحيانا ما يكون منفصلا تماما عن ظواهر اجتماعية أو اقتصادية تحدث في الدولة . ولا شك أنه لا يلبي الحاجة الى مجلس تشريعي مستقل وغير مرتبط بالجهاز التنفيذي . ويستعمل – مادام لا يوجد دستور – كقلب حزبية » .

المركز السياسي للكنيست : من المشاهد لاول وهلة أن الكنيست يتمتع بمركز سياسي ممتاز من الناحية الشكلية يدل على ذلك الاختصاصات الواسعة بالاضافة الى ما يتمتع به أعضاء المجلس من حقوق وحصانات لا يجوز سحبها منهم أو اسقاطها عنهم الا بموافقة المجلس . وقد عزز هذا الوضع غياب وجود دستور في اسرائيل الأمر الذي يعطي قوة رسمية كبيرة للكنيست .

ونحن من الناحية الفعلية نجد انه لا يتمتع بهذا الوضع حيث أن سلطات اللجان داخل المجلس سلطات ضعيفة . فمنذ الكنيست الاول كانت أول مشكلة واجهت المجلس هي تأليف اللجان وصلاحيتها بالنسبة للحكومة والوزراء . وقد اتخذ حزب الماباي موقفا بالاشتراك مع الصهيونيين العموميين دعا فيه الى اعطاء صلاحيات واسعة للجان البرلمانية الى حد تشمل منعه التدخل في صلاحيات الوزراء .

وقد كان هدف المابام من ذلك الحد من صلاحيات المباى الذى كان على ما يبدو سيشغل معظم الحقائب الوزارية . غير ان بن جوريون كان من القوة بمكان بحيث إذ حال دون تحقيق أمنية المابام .

كما ان اعضاء الكنيست لا يمثلون دوائر جغرافية بقدر ما يمثلون احزابهم . وبهذا يعتبر الكنيست « دار الاحزاب » اذ انه ابتداء من ترتيب المقاعد إلى اجراء التصويت ، يعد الحزب قلب كل الاشياء[1] . فالاعضاء يحرزون مقاعدهم وفقا لاحزابهم ، كما أن مقاعد اللجان تخصص وفقا للقوة البرلمانية للاحزاب وليس طبقا للافراد كما أن جدول اعمال المجلس تعد الحكومة الممثلة للاحزاب المؤتلفة فضلا عن ان الاحزاب المعارضة أيضا تستخدم الكنيست كمنبرهم الدائم .

كما ان ضعف مركز الكنيست له علاقة بظاهرة تدهور سلطة المجالس التشريعية فى عالم اليوم . وحيث أنه من المعتاد فى كل العالم الزعم بان الايام المجيدة للهيئات التشريعية قد سقطت ضحية الحقائق الجديدة وأن السلطة قد انتقلت الى ايدى المنفذين . وعلى اية حال فقد بات واضحا ان البرلمانات لم تعد فى كثير من البلدان ، المراكز الحقيقية للسلطة . وهذه حقيقة جد موجودة فى اسرائيل ، لعدة اسباب بنيوية وتاريخية . فمثلا من النادر ان شخصية عامة قيادية فى اسرائيل كونت اسمها داخل الكنيست .

ان الامر حيثما كان هو فى يد الحكومة نفسها . ولما كانت الحكومة مكونة بالائتلاف ، وطالما كان اعضاء الائتلاف مترابطين ، كان من المعقول أن تؤيد اغلبية الكنيست الحكومة ، لان أعضاء الحكومة هم فى ذات الوقت زعماء الاحزاب المؤتلفة .

واذا ما استشعر قادة الاحزاب المؤتلفة ان ثمة هياجا فى صفوف قواعدهم الحزبية بصدد قضية ما محتملة الوقوع ، فانهم يأخذون

Leonard Fein, Israel — Politics and Population, (Second edition, Toronto, 1969). p. 220. [1]

ذلك فى مفاوضاتهم على المستوى الحكومى ، مما يجعل الحكومة تتردد فى عرض القانون محل النزاع .

ولكن ليس معنى هذا أن الكنيست لا يلعب دورا هاما فى الحياة السياسية عموما ففى اسرائيل كما فى بلاد أخرى ، يلعب المشرعون دورهم كمصدر للاعلام أو للتقييم بالنسبة للعامة ، ومن خلال مناقشاتهم المفتوحة وبسبب دور المجلس فى الفكرة الديمقراطية فانه يضفى الشرعية على قرارات الحكومة . وفى مناسبات نادرة ، قد تتبنى الحكومة او تدمج مقترحات اعضاء التشريعية فى مشروعاتها . وهكذا فرغم أن التأثير المباشر للكنيست على التشريع تأثير جد محدود ، فانه يستبقى أهميته كمؤسسة فى النظام السياسى .

حرية الاعضاء فى ابراز الاراء واعطاء الاصوات :

لما كان الحزب فى الكنيست لا يمكنه منع اعضائه من أخذ الكلمة فى المناقشات بين الافراد الا أنه يمكنه اجراء هذا المنع وتنفيذه بأن يطلب جعل موضوع المناقشة بين الاحزاب لا بين الافراد لانه فى حالة المناقشة بين الاحزاب فان الحزب هو الذى يقرر من من اعضائه يأخذ الكلمة باسم الحزب ليتكلم عنه .

وفى بحث أجرى على الأحزاب الكبيرة فى الكنيست ظهر ان ثلاثة من هذه الاحزاب تطلب من الاعضاء الذين يريدون التقدم بأسئلة أن يأخذوا موافقة الحزب « الرئيس أو المنسق » قبل التقدم بالسؤال . وفى بعض الاحزاب يقوم سكرتير الحزب باعداد مشروعات الاسئلة .. بعض الاعضاء بتقديمها رسميا .

وجميع احزاب الكنيست تطلب من اعضائها بالمجلس اخذ موافقة الحزب قبل التقدم بطلب اضافة بند فى جدول الاعمال أو فى المشروعات الخاصة ، لانه فى مثل هذه الامور يجب أن يكون موقف

الحزب موحدا . قد لا يكون مقترح هذا البند هو الذى يتقدمه للمجلس من على منصة الكنيست نقد يعهد الحزب بذلك الى عضو آخر «١٠» .

وفى العادة لا تتدخل الاحزاب ـ فى المناقشات الخاصة الفردية ـ فى حقوق الاعضاء فى طلب الكلمة أما فى المناقشات بين الاحزاب فان الحزب هو الذى يختار المتكلمين عنه وقد يمنع أحد أعضائه من أخذ الكلمة أما لخوف الحزب من أنه قد لا يتمشى مع رأى الحزب أو لانه لن يتمكن من اظهار رأى الحزب بوضوح .

دور المعارضة فى الكنيست : تراقب المعارضة أعمال الحكومة اليومية وتلتقط نقط الضعف وتذيعها لكى يكون الشعب على علم بها من فوق منصة الكنيست باستخدام احدى الوسائل كالاسئلة البرلمانية والاقتراحات التى يطلب اضافتها لجدول الاعمال والمشروعات الفردية للاعضاء والمناقشات العامة ومناقشات اللجان .

ومع أن هذه الوسائل تخدم جميع الاعضاء الا انها تستعمل أساسا عن طريق المعارضة ففى الكنيست الرابع كانت الغالبية العظمى للاسئلة البرلمانية وثلثا الاقتراحات التى يطلب ضمها الى جدول الاعمال مصدرها المعارضة .

ومن الطبيعى ان احزاب الحكومة لا تقف ساكنة أمام نقد الاحزاب المعارضة . فالمناقشات فى الجلسة تعطى لها الفرصة لرفض هذا النقد واظهار النواحى الايجابية فى اعمال الحكومة . وتستخدم الحكومة الاسئلة البرلمانية الموجهة لها فى اظهار المضىء من أعمالها .

وهنايكثر التساؤل ماهو هدف المعارضة فى قيامها بأعمال النقد اذا كانت النتيجة الحتمية رفض مقترحاتها . يرد على ذلك بان نجاح

---

[١٠] آشر بنزيدون ، مرجع سابق ص ٨٢ .

المعارضة فى اعمالها يختلف عن أحزاب الحكومة ـ فتحقيق اهداف المعارضة لا يقاس بمقدار الاقتراحات التى فازت بالموافقة عليها بل بقدرتها على كشف النقاب عن الجوانب غير المعروفة من أعمال الحكومة لوضع واقتراح سياسات جديدة لحل المشكلات القائمة ، وتقدم للناخبين على الاقل ـ نظريا ـ بديلا عن الحكومة القائمة .

ومع أن احزاب الحكومة تفضل فى بعض الاحوال أن تترك لتعمل بهدوء حسب تقديرها للامور لاسيما وأن هناك أمورا من الافضل عدم اذاعتها الا أن هناك حالات أصرت المعارضة على كشفها فى قاعة المجلس واثبتت الحقائق ان ذلك قد حقق فائدة كبيرة .

ثالثا : التركيب الحزبى للكنيست السادس :

نعنى بصفة خاصة بالكنيست السادس « ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ » الذى تم ابان فترته شن عدوان يونيو ١٩٦٧ . لقد لاحظنا سابقا كيف أن الاحزاب تلعب دورا هاما فى الكنيست وتشكيله فجميع المناقشات الهامة فى الكنيست تبنى على أساس الاحزاب « وليس على الافراد » أى أن الاعضاء يأخذون الكلمة عن طريق الحزب الذى يمثلونه ، وطلب طرح الثقة يكون فقط عن طريق حزب من الاحزاب ، وكذلك حق القاء الكلمات فى المجلس لتفسير الامتناع عن التصويت هو من حق الاحزاب فقط وليس من حق الافراد وجميع المناقشات التى تطرح فى المجلس تسبقها مشاورات بين الاحزاب عن الموضوع المطروح للمناقشة .

لقد اسفرت الانتخابات العامة التى جرت يوم ٢ نوفمبر ١٩٦٥ عن قيام الكنيست السادس الذى تشكل من الاعضاء الممثلين للاحزاب والفئات الاسرائيلية المختلفة على النحو المبين بالجدول رقم « ٥ » .

جدول رقم (٥)

الاحزاب والقوائم الانتخابية الممثلة فى الكنيست السادس وعدد اعضائهـــا

القائمـــــــــة	عدد الاعضــاء
التجمع (ماباى + أحدوت هاعفودا)	٤٥
جاحال	٢٦
الحزب الدينى القومى	١١
رافـــــى	١٠
مابــــام	٨
حزب الاحرار المستقلين	٥
اجودات اسرائيل	٤
التعاون والانماء	٤
القائمة الشيوعية الجديدة	٣
عمال اجودات يسرائيل	٢
هاعولام هازيه ـ قوة جديدة	١
الحزب الشيوعى الاسرائيلى	١
المجمـــوع	١٢٠

وتشير الاحصاءات الى أن توزيع مقاعد الكنيست الاسرائيلى فى فصوله التشريعية السبعة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٩ على الاجنحة الحزبية تم وفقا للجدول التالى :

جدول رقم « ٦ »

توزيع مقاعد الكنيست على الكتل الحزبية ✻

الكتلة الحزبيـــة	مجالس الكنيســــــت							
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
العمالية	٦٦	٦٠	٥٩	٦٣	٥٩	٦٣	٦٠	٥١
اليمينية المحافظة	٢٦	٣٢	٣٣	٣١	٣٤	٣١	٣٢	٣٩
الدينيــــة	١٦	١٥	١٧	١٨	١٨	١٧	١٨	١٥
جماعات أخرى	١٢	١٣	١١	٨	٩	٩	١٠	١٥
مجموع :	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠

ويمكن أن نخرج من الجدول السابق بأهم ظاهرة سياسية تتعلق بالكنيست وهى التكوين الكثرى الحزبى للكنيست . وفى ذلك يشير الدارسون الى انه لم يستطع أى حزب ان يحوز اكثر من ٣٨ فى المائة من الاصوات ولم يقل عدد الاحزاب السياسية الممثلة فى الكنيست عن تسعة أحزاب ، وبالتالى تكونت حكومات ائتلافية فى مواجهة معارضة ائتلافية . فمثلا فى الكنيست الخامس استندت الحكومة الائتلافية الى مساندة ٦٨ صوتا فى الكنيست فى مقابل ٥٢ صوتا تتراوح من حيروت فى أقصى اليمين الى الشيوعيين فى اقصى اليسار ، وبينهم حزب اجودات اسرائيل . ولم يكن بين هذه الاحزاب قضية واحدة يمكن ان يجتمعوا عليها ، حتى يستطيعوا ان يوحدوا من جهودهم ليقذفوا بالحكومة خارج السلطة .

✻ تعتبر هنا ان جناح الاحزاب العمالية يضم ماباى وأحدوت هاعفورا ورافى ومابام ، امام جناح الاحزاب اليمينية المحافظة فتضم جاحال « حيروت والصهيونيين العموميين والتقدميين » وحزب الاحرار . أما جناح الاحزاب الدينية فيضم الحزب الديني القومى وأجودات اسرائيل وعمال اجودات .

اى انه طالما لا يوجد حزب قادر على النزال فى تحد التفوق للمابای فان هناك باعثا ضئيلا لازاحة الحكومة ، بل انه يمكن القول ان الحكومة لم تسقط فى اسرائيل بسبب انفجار نضال المعارضة او بالاحرى المعارضات ولكن بسبب انشقاق يحدث داخل الائتلاف الحاكم .

ويلاحظ ان نتائج انتخابات الكنيست السابع التى جرت فى اكتوبر ١٩٦٩ ، تشير الى ان جناح الاحزاب الدينية قد احتفظ بنفس مجموع مقاعده التى كانت له فى الكنيست السادس حيث حصل الحزب الدينى القومى على ١١ مقعدا وحزب الاجودات على ٤ مقاعد وعمال الاجودات على مقعدين .

كما تشير الاحصاءات ان الاحزاب العمالية تمتعت بثبات نسبى — مع بعض التذبذب فى تلك النسبة من الاصوات التى تحصل عليها فى الانتخابات العامة للكنيست .

ورغم ذلك القدر من الثبات النسبى للاصوات فان هناك تذبذبا فى عدد المقاعد التى يشغلها اعضاء من المابای فى الكنيست من دورة برلمانية لاخرى بل انها تتذبذب داخل الدورة الواحدة ، سواء بالنسبة للمقاعد التى يحتلها المابای او غيره من الاحزاب العمالية ، وذلك على النحو الذى يبينه الجدول رقم « ٧ » ويرجع ذلك أصلا الى الانشقاقات والتكتلات داخل الاحزاب الاخرى التى ينعكس اثرها على مركز المابای .

جدول رقم (٧)

عدد مقاعد الاحزاب العمالية فى الكنيست

الحـــزب	الكنيست الأول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع
مابای	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	٤٥	
احدوت هعفودا			١٠	٧	٨		٦٢
مابام	١٩	١٥	٩	٩	٩	٨	

اما كتلة الاحزاب اليمينية المحافظة فتحتل فى مجموعها المركز الثانى فى الكنيست بعد كتلة الاحزاب العمالية ، ونصيب هذه الكتلة من مقاعد المجلس تراوح من الكنيست الاول « ١٩٤٩ » حتى الكنيست الثامن « ١٩٧٣ » على النحو التالى :

٢٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٩ . اى أن السمة العامة لمركز كتلة الاحزاب اليمينية المحافظة داخل الكنيست هو الاستقرار المائل نحو التزايد .

ومن الاحصاءات يتضح ان المرات التى شاركت فيها بعض اجنحة هذه الكتلة فى الحكومه هى مرات معدودة . لقد شارك الصهيونيون العموميون فى الحكومتين الخامسة والسادسة ، والتقدميون فى الوزارات العشر الاولى ، والاحرار المستقلون فى الوزارة الرابعة عشرة . اما حزب حيروت فقد ظل خارج جميع الحكومات الائتلافية حتى حزيران « يونيو » ١٩٦٧ . وهذه المرة الاخيرة لم تتجاوز مشاركه كتله جاحال « ومن ضمنها حيروت » فى السلطة أكثر من ثلاث سنوات وشهرين * .

هذه الخلفية التاريخية والسياسية للكنيست الاسرائيلى سوف تفيدنا كثيرا فى فهم وتحليل وتفسير المناقشات التى دارت فى ساحته والتى هى محل اهتمامنا فى الفصول الثلاثة القادمة .

---

* انسحب الوزراء الستة الذين كانوا يمثلون الكتلة فى اغسطس ١٩٧٠ على اثر قبول الحكومة الاسرائيلية مبادرة روجرز .

الفصل الثالث

أبعاد الأزمة الاجتماعية

على عكس الفكرة الشائعة من أن اسرائيل شنت عدوان يونيو ١٩٦٧ بسبب اغلاق مضايق تيران وسحب القوات الدولية وتزايد العمليات الفدائية ، اسفر البحث عن أن الازمة الاجتماعية بابعادها المتعددة احتلت مكان الصدارة في العوامل الداخلية الفاعلة والكامنة وراء قرار الحرب الاسرائيلي . اذ يشير الجدول الاحصائي لنتائج تحليل الاستجوابات التي تقدم بها اعضاء الكنيست ان الازمة الاجتماعية حظيت بنصيب الاسد من الاهتمام « ٤٦٫٣ في المائة » مقابل اهتمام معقول بالازمة الاقتصادية « ٣٤ في المائة » واهتمام اقل بالازمة الامنية « ١٩٫٧ في المائة » .

وقد اعتمدنا في تفسير الازمات الثلاث على نتائج تحليل استجوابات الاعضاء « ملحق رقم « ٨ » » - دون البيانات الحكومية واقتراحات جدول الاعمال - وذلك نظرا لوفرتها النسبية « بلغت ١٠٢٨ بندا » الامر الذي يعطي للمؤشرات الرقمية دلالة يعتد بها .

ولكن ذلك لا ينفي أن تحليل المضمون لمقترحات جدول الاعمال « ملحق رقم ٧ » قد اسفر عن تفوق المسألة الاجتماعية ، حيث حصلت على ١١ اقتراحا » على كل من المسألة الامنية « ٧ اقتراحات والمسألة الاقتصادية « اقتراحين » .

جدول رقم « ٨ »

توزيع استجوابات اعضاء الكنيست
خلال الشهور السته السابقة على الحرب

نوع الازمة وبيان عناصرها	عدد المرات	نسبة مئوية
أولا : الازمة الاجتماعية	٤٧٦	٤٦٫٢
مشاكل التعليم	١٠٦	١٠٫٣
اضطهاد الاقلية العربية	٥٨	٥٫٦
البطالة والاضرابات واضطهاد الطبقة العاملة	٥٦	٥٫٤
الدين اليهودى ومشاكل التمييز ضد اليهود الشرقيين .	٥٣	٥٫٢
تدهور أوضاع الهجرة	٢٣	٢٫٢
متنوعات	١٨٠	١٧٫٥
ثانيا : الازمة الاقتصادية	٢٥٠	٢٤٫١
التنمية الاقتصادية	١٠٢	٩٫٩
العجز المالى والاستثمارات	٦٤	٦٫٣
التضخم والضرائب والتقشف	٥٦	٥٫٥
الصادرات وميزان المدفوعات	٥٤	٥٫٣
متنوعات	٧٤	٧٫٢
ثالثا : الازمة الامنية	٢٠٢	١٩٫٧
ضغط المعارضة	٩٢	٩٫٢
اجراءات القمع	٤١	٤٫
تدهور الوضع الامنى	١٧	١٫٧
تصاعد العمل الفدائى	٨	[illegible]
متنوعات	٤١	٤٫٠
مجموع	١٠٢٨	١٠٠

وجدير بالتنويه أن الازمة الاجتماعية كانت تعكس بدورها عدة أزمات هيكلية فى بنية المجتمع الاسرائيلى ، فهى تعبر أساسا عن أزمة الهوية ثم أزمة التوزيع . على سبيل المثال مشكلة التعليم التى تأتى على رأس عناصر هذه الازمة تعكس فى جانب منها أزمة الهوية

لانها كانت تثير مشكلة العلماني والديني ، العصرى والتقليدى ، القومى والمحلى . كما أنها كانت تعبر جزئيا عن أزمة توزيع الموارد والفرص بين اليهود والعرب ، وبين اليهود الاوروبيين واليهود الملونين ، وبين الحضر والريف «١١» .

١ ـ تدهور الخدمات التعليمية :

وقد جاءت مشكلة تدهور الخدمات التعليمية فى مقدمة مشاكل الازمة الاجتماعية وقد تمثلت فى نقص المدرسين وتداعى المبانى وعدم ملاءمة المناهج والعديد من صور عدم كفاية سياسة التعليم فى المجتمع الاسرائيلى .

وغنى عن البيان اهمية التعليم كأداة للتكامل القومى فى بلد يعانى من تعدد الاجتماعى والتعـــدد الدينى والقومى ، الثقافى والسلالى . فضلا عن كونه ـ أى التعليم ـ أداة للحراك الاجتماعى بين الطبقات ، واداة تحديثية للتخلص من القيم والمفاهيم التقليدية . أى أنه أحد الاسلحة الرئيسية للمشروع الصهيونى ، فاذا أصابه العطب ، فلا مناص أن يلجأ الى شحذ أسلحته وهو الجيش « والحرب » لتحقيق التماسك الاجتماعى ، ولا سيما ازاء تداعى بقية مقومات البنيان الاجتماعى بسبب البطالة والاضرابات ومشاكل الدين اليهودى والتمييز العنصرى ضد اليهود الشرقيين وتدهور أوضاع الهجرة .

٢ ـ اضطهاد الاقلية العربية :

احتلت مشكلة اضطهاد الاقلية العربية داخل اسرائيل المكانة الثانية من مشاكل الازمة الاجتماعية ، فضلا عن كونها تعبر جزئيا عن الازمتين الاخريين الازمة الامنية والأزمة الاقتصادية حتى أنها احتلت المكانة الخامسة فى الثلاث عشرة مشكلة التى تتصدر مشاكل اسرائيل قاطبة « انظر الجدول رقم ٥ » .

---

[١١] انظر د. السيد عليوه «الخلفيه الاسرائيلية لحرب يونيو ١٩٦٧ ـ تحليل مناقشات الـكنيست » الاهرام ٧٦/٦/٤

هذا وقد تمثلت صور الاضطهاد ضد عرب الاراضي المحتلة في مشاكل الاقليات الاسلامية والمسيحية والدرزية ونقص الخدمات في القرى العربية والبطالة في صفوف العمال العرب والاجور الاقل وتشغيلهم في الاعمال الشاقة . وكان ذلك بخلاف اجراءات الامن المقيده لحرية تنقل العرب داخل فلسطين المحتلة ، والتي أدرجناها ضمن عنصر تزايد اجراءات القمع كأحد عناصر الازمة الامنية ، وكذا تخلف المناطق العربية .

لقد كان هدف السلطات الصهيونية في فلسطين المحتلة هو تحطيم القرية العربية كوحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية ، فالقرية في اسرائيل هي قلعة يمكن للكيان العربي أن ينقوقع على نفسه بداخلها وأن يحيا وينمو بين الاجيال الجديدة ، لذلك كان أكثر ما تخشاه اسرائيل هو استمرار احتفاظ القرية باستقرارها ورخائها الاقتصادي . لذلك لجأت الى انتزاع الاراضي من العرب وفرض أسعار مخفضة للمحاصيل التي ينتجونها وبذلك تجبرهم على الهجرة الى المدينة والعمل في المستعمرات الزراعية وبالتالي دمج العربي في الحياة الاسرائيلية «١٢» .

٣ ـ تزايد البطالة والاضرابات واستغلال الطبقة العاملة .

بسبب انتشار البطالة في عام ١٩٦٦ تأثرت كثير من مدن التطوير والتي كانت آهلة بالمهاجرين من الدول الاسيوية والافريقية . لقد اهتمت سياسة الحكومه دائما بانتشار السكان جغرافيا وهذا يتضمن انشاء مدن جديدة وكذلك مستعمرات زراعية . وقد أعطت الحكومة حوافز خاصة للشركات التي عملت على انشاء تلك المدن وكذلك أعطت حوافز كثيرة للسكان الجدد . الا ان السكان كانوا الى حد ما قليلي الخبرة وغير متعلمين وكانوا أول المتعرضين لبطاله . وقد نجم عن ذلك أن البطالة قد ازدادت زيادة كبيرة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٦ في المراكز السكانية الرئيسية . وقد بدأت البطاله في

---

(١٢) علي الدين هلال : تكوين اسرائيل ــ دراسة في أصول المجتمع الصهيوني (بدون تاريخ) ص ٩٦

الانتشار في قطاع البناء والصناعات الاخرى ذات العلاقة ، الا أنها بدأت تنتشر انتشارا كبيرا بين المتعلمين وفي نهاية عام ١٩٦٦ تضاعف خريجو الجامعات المسجلون في أسواق العمل في الوقت الذى نخفض فيه عدد الوظائف الشاغرة الى اكثر من ربع ما كانت عليه في منتصف عام ١٩٦٥ .

وقد نتج عن ارتفاع البطالة ازدياد عدد المهاجرين من اسرائيل ، وقد كان لهذه الظاهرة اهمية خاصة لان معظم المهاجرين كانوا من خريجى الجامعات ومن الاختصاصيين المدربين . وبالرغم من أن ما يسمى « بهجرة الادمغة » او « Brain Drain » تعتبر احدى المشاكل التى تعانى منها اسرائيل الا أن ارتفاع مستوى البطالة فى اسرائيل قد شجع الكثيرين على الهجرة . وقد واجه خريجو الجامعات الجدد منافسة شديدة للحصول على فرص العمل القليلة . وبالرغم من ان عروض العمل من رجال الاعمال فى الخارج لم تكن جيدة الا أن جو البطالة فى اسرائيل قد دفع الكثيرين الى قبول عروض العمل فى الخارج . وقد نجم عن ذلك ان ازدادت الهجرة المضادة ـ أى الى خارج اسرائيل ـ فى عام ١٩٦٦ حتى بلغت « ١١,٠٠٠ » وذلك وفقا لاحصائيات وزارة العمل . وبالرغم من أن مجموع الهجرة هذا كان أقل من المعدلات العالية للهجرة فى عامى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ « والتى وصلت الى ١٣,٠٠٠ » الا أن هذه الهجرة كانت ذات آثار خطيرة نظرا لان غالبية المهاجرين كانوا من المتعلمين والاخصائيين والعمال المهرة . اذ أن غالبية المهاجرين فى السنوات التى سبقت عام ١٩٦٦ وخاصة فى الخمسينات كانوا من أولئك الذين لم يستطيعوا قبول الحياة فى اسرائيل وكانوا عدة من غير المتعلمين . وقد احتوت الهجرة فى عامى ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ نسبا اعلى من خريجى الجامعات والمعاهد التقنية من الهجرات السابقة .

وقد قام عدد كبير من الاضرابات استنكارا لسياسة تجميد الاجور وتجميد علاوة غلاء المعيشة التى حصلت خلال ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ . وقد كانت أكثرية الاضرابات فى حقل الصناعة « ٤٠ فى المائة من ايام الاضراب » والخدمات العامة والتجارية « ٤٠ فى المائة من ايام الاضراب » . أما فى الحقول الاقتصادية الاخرى فكان حدوث الاضرابات منخفضا عام ١٩٦٦ . كما أن حوالى ٤٣ فى المائة من

أيام الاضراب كانت في القطاع الخاص ، ثم ٤٠ في المائة كانت في القطاع العام ثم ١٨ في المائة في قطاع الهستدروت .

وفي حين كانت الاغلبية من الاضرابات التي قامت عام ١٩٦٥ تنادي برفع الاجور ، لم تكثر الاضرابات استنكارا لعدم دفع الاجور في الاوقات المحددة كما قامت نسبة كبيرة من الاضرابات استنكارا لطرد العمال من وظائفهم .

ولم تقتصر احداث العام ١٩٦٦ على الاضرابات فقد قامت تظاهرات كثيرة ضد البطالة وفي احدى التظاهرات التي حدثت جرح سبعة من رجال البوليس وأربعة من المتظاهرين عندما سار حوالي ٢٠٠٠ رجل عاطل في مظاهرة في تل أبيب يطالبون بـ « الخبز والعمل » «١٣» .

هذه هي ظروف سيادة البطالة التي سبقت قرار شن حرب يونيو ١٩٦٧ ، والتي ربما تكون أحد العوامل التي مهدت له . وسر ذلك يكمن ، عموما ، في ان نشوب الحرب تؤدي الى نمو الانتاج الصناعي وبالتالي اجمالي الناتج القومي ، مما يخلق طلبا على العمالة ، كما يمتص المجهود الحربي نسبة هامة من المعروض منها ، علاوة على الأعداد الهامة التي تستخدمهم الصناعات الحربية والطيران .

بالطبع لا نتصور أن هذا العامل ـ معدلات البطالة ـ يغرب عن بال الحكومة الاسرائيلية عند مناقشة الاوضاع الامنية والاستراتيجية المحيطة بالبلاد .

فمن المعروف أن تزايد أعداد العاطلين يفجر التناقضات الاجتماعية والاضرابات العمالية بما يستتبع ذلك من تعطيل التكامل الاجتماعي بين مختلف الجنسيات ، بل وتؤدي الى زيادة موجات الهجرة المضادة الامر الذي يهدد الكيان الاسرائيلي ذاته .

وعلى الرغم من أن هذا النوع من المشاكل قد نال الدرجة الثالثة

---

[١٣] الياس سعد : اسرائيل والبطالة [مركز الابحاث ـ بيروت ١٩٦٨] ص ١١٦ ـ ١١٩

من اهتمام اعضاء الكنيست وفقا لارقام الجدول الاحصائى « رقم ٨ » فان حقيقة الاوضاع كانت اكبر من ذلك بكثير حيث أن كثيرا من عناصر مشكلة البطالة والاضرابات واستغلال الطبقة العاملة تم ادراجه ضمن عنصر اضطهاد الاقلية العربية وذلك فى المجالات التى كانت تمس عرب الارض المحتلة .

٤ ـ مشاكل الدين اليهودى والتمييز ضد اليهود الشرقيين

أما القضايا المتعلقة بالديانة اليهودية ومشاكل التمييز ضد اليهود الشرقيين فقد احتلت المركز الرابع فى قائمة عناصر الازمة الاجتماعية ، واستحوذت على نحو ٢ر٥ فى المائة من اجمالى اهتمامات اعضاء الكنيست اى ما يساوى تقريبا كلا من مشاكل البطالة والاضرابات واضطهاد الطبقة العاملة « من عناصر الازمة الاجتماعية » ومشاكل الصادرات وميزان المدفوعات « من عناصر الازمة الاقتصادية » .

وقد غطى هذا النوع من القضايا « الدينية » شئون الحاخامية وأعمال التبشير ونشاط وزارة الاديان والعمل فى يوم السبت وتشريح جثث الموتى ومعاملة أبناء الطوائف المختلفة .. الخ .

٥ ـ تدهور أوضاع الهجرة

رغم أن المؤشر الاحصائى يكشف عن أن الهجرة ومشاكلها قد احتلت درجة دنيا على سلم الاهتمامات من اعضاء الكنيست « ٢ر٢ فى المائة » بأبعاد الازمة الاجتماعية ، فان تدهور أوضاع الهجرة فى اسرائيل كان يحمل دلالات متنوعة .

لقد تحدث كثير من الباحثين عن الهجرة « الوافدة الى اسرائيل والنازحة عنها » وعن علاقة التطور الذى ينتابها بالضغوط الذى يمكن ان يولدها ذلك على القيادة الاسرائيلية لتحبيذ اختيار العرب أو على الاقل تصعيد التوتر العسكرى والسياسى فى المنطقة . والحقيقة ان تتبع حركة الهجرة يشير الى انه فى الاوقات التى كانت تنعم اسرائيل فيها بنوع من الهدوء والسلام النسبى كثيرا ما لجأت السلطات الاسرائيلية الى شن الحرب أو اشاعة التوتر ، خوفا من

تناقص عدد القادمين وتزايد عدد النازحين لما يصحب مثل هذه الفترات من احتدام التناقضات الاجتماعية لانه فى ظروف الحرب والتوتر تستطيع الحركة الصهيونية أن تستنفر تعصب اليهود لنجدة اسرائيل ومساندتها . فضلا عن أن سعى اليهود فى الشتات لتأييد اسرائيل قد يفضح ظاهرة الولاء المزدوج لهؤلاء الذين يتمتعون بحقوق المواطنة فى بلاد آخرى غير اسرائيل مما يثير حنق وشك مواطنيهم . وهذه العملية تولد ، بدورها ، بين اليهود مزيدا من الحماس للدولة اليهودية والارتباط بها بل والهجرة اليها .

والواقع أنه رغم حملات الدعاية والابتزاز التى نظمتها الصهيونية واسرائيل لجذب اليهود من الشتات ، فانه يمكن القول بأن اسرائيل كانت غير قادرة على تعبئة اليهودية العالمية من أجل هجرة جماعية الى فلسطين ، اللهم الا فى فترات الحرب أو التوتر الشديد . وآية ذلك أن متوسط عدد المهاجرين الوافدين سنويا بلغ ٥٤٢٢٧ شخصا فى الفترات التى اتسمت بسلام نسبى ولو سرت الامور على هذا المنوال ، لبلغ اجمالى المهاجرين ٦٧٨٣٥٨ نسمة خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ ، أى بما نسبته ٤٥ فى المائه من اجمالى الزيادة فى السكان ، ولكن نتائج الحرب والظروف الاستثنائية دفعت باجمالى المهاجرين الى ٨٢٧٦٢٩ نسمة خلال نفس الفترة أى بما نسبته ٥٥ فى المائة من اجمالى الزيادة السكانية «١٤» .

ونخلص من هذا الى أن الحافز الرئيسى للهجرة الكثيفة هو الحرب التى تجلب لاسرائيل آلاف الايدى العاملة الماهرة والمدربة ممن تكلفت البلاد الاجنبية نفقات تأهيلهم خارج اسرائيل . وجدير بالملاحظة أن معظم العوامل الاقتصادية محل بحثنا هنا ، وبالاخص الهجرة ، ذات طابع مزدوج ، بمعنى انها بقدر ما تكون نتيجة لظاهرة معينة قد تكون سببا لنفس الظاهرة . أى أن القيادة

«١٤» Ibrahim Oweiss. The Israel Economy a War Economy, (Georgetown University — Wa-shington, P.C., 1974) p. 19 - 24.

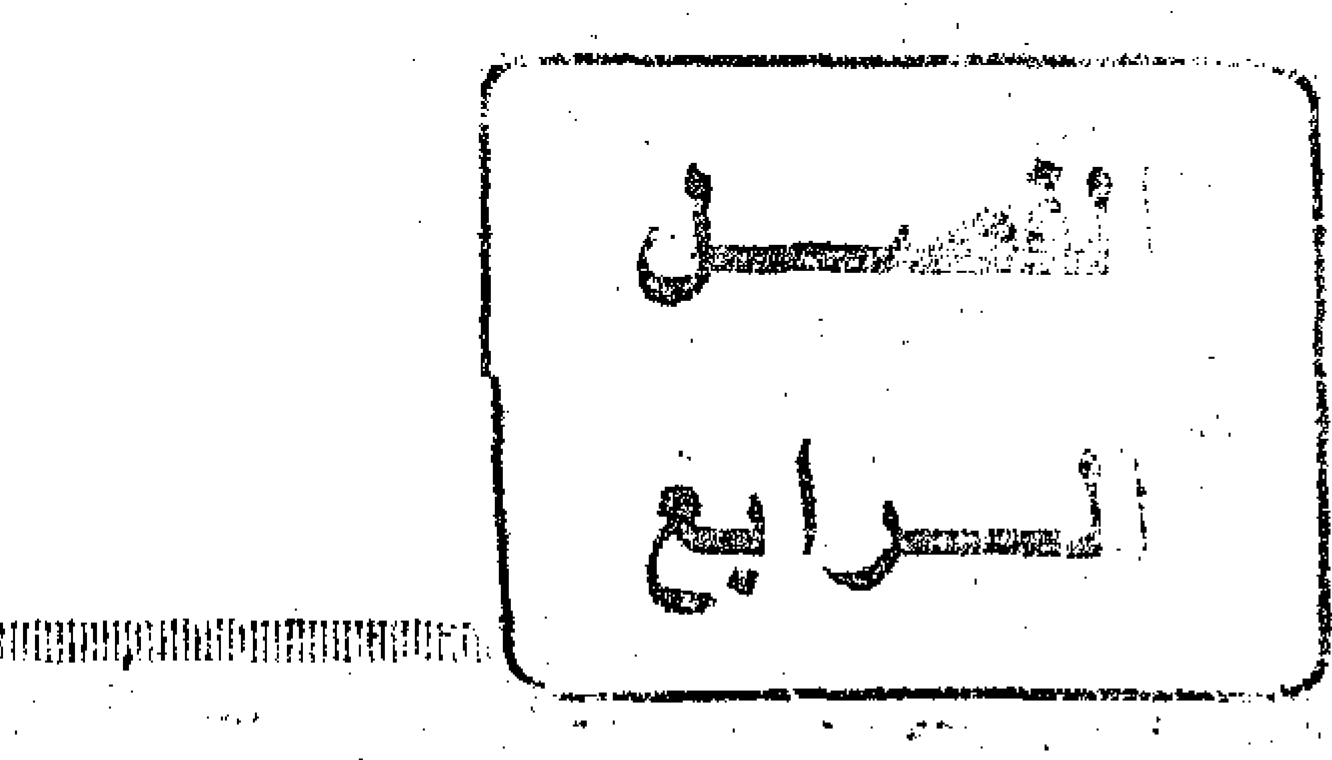
الاسرائيلية تدرك مقدما وقبل اتخاذ قرار الحرب ، أن نشوب الحرب التي تنتصر فيها سينجم عنه لا محالة ازدياد تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل .

هذا وتكون الهجرة الدعامة الاساسية للكيان الصهيوني وذلك بتزويد ذلك الكيان بالطاقة البشرية اللازمة لاثبات وجوده وتشغيله . والظروف الاقتصادية والاجتماعية والامنية في اسرائيل تؤثر بشكل أساسي على استمرار تدفق الهجرة . فارتفاع مستويات البطالة يضعف الى حد بعيد الحافز على هجرة اليهود الى اسرائيل لهذا يعتبر ارتفاع مستويات البطالة أكبر خطر يهدد الكيان الصهيوني .

وعندما يسوء الوضع الاقتصادي وتنخفض الهجرة في أي فترة في تاريخ اسرائيل بحيث تصل الظروف مشابهة لاوضاع فترة ما قبل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أو ما قبل حرب حزيران ١٩٦٧ فان الحرب تصبح هي المخرج الوحيد من الازمه . فبالحرب يمكن تعبئة يهود العالم وتكثر التبرعات وكذلك المساعدات المالية والاقتصادية من الدول الغربية كالولايات المتحدة ، وبذلك تنشط صناعة الطائرات وصناعات الاسلحة الاسرائيلية وتزيد العمالة في فروع الاقتصاد المختلفة كما حدث بعد العدوان الثلاثي وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ .

مما تقدم يمكن استنتاج أن الكيان الصهيوني لا يمكن أن يعيش فترة طويلة في ظل ظروف من «السلام» أو في حالة « اللا حرب واللا سلم » فالطبيعة الطفيلية للاقتصاد الاسرائيلي لا تسمح له أن يمر بفترة كساد ولمدة طويلة لان ذلك يهدد استمرارية تلك الكيان أو على الاقل يثير أزمات أساسية تهدد استقراره بشكل جاد وخطير .

ولعل حدة وضخامة الازمة الاجتماعية في اسرائيل والتي تفاقمت قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ تعكس أزمة الهوية والانتماء التي تعبر عن واحد من أكبر مآزق الصهيونية . ويتمثل ذلك فيما وصل اليه باحث يهودي وهو فريدمان — من أن اسرائيل في طريقها الى أن « تصهر » أمة اسرائيلية ولكن هذا لا يعني أن اسرائيل هي الدولة اليهودية أو انها مركز اليهود في العالم . بل انه يؤكد ان هناك هوة متزايدة في داخلها بين اولئك الذين يعتبرون انفسهم اسرائيليين وأولئك الذين يعتبرون أنفسهم يهودا .



مغزى الأزمة الاقتصادية

استحوذت المشاكل الاقتصادية - كما يتضح من الجدول السابق - على ثلث اهتمامات أعضاء الكنيست وكان في مقدمتها تباطؤ التنمية الاقتصادية والعجز المالي وتعثر الاستثمارات وغيرها .

والواقع ان تلك المشاكل كانت تعبر في الجانب الاعظم منها عن ازمة التوزيع والتي تتعلق في المقام الاول بتخصيص الموارد والتعارض بين الاولويات والاهداف الاقتصادية وبين الطبقات والشرائح الاجتماعية وما يصحب ذلك من صراعات ذات اعتبارات ايديولوجية .

وقد كانت للحروب الاسرائيلية والتي كان لاسرائيل دور جزئي أو كلي في تقريرها آثار هامة وايجابية في التخلص من المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها اسرائيل قبل تلك الحروب . فبينما كانت تعاني اسرائيل في الفترة السابقة للعدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ من تدهور في الاوضاع الاقتصادية الى حد الازمة ، وتخفض في الهجرة الى اسرائيل ، وتزايد في الهجرة منها ، فقد تميزت الفترة التي تلت تلك الحروب بنشاط كبير في الفعاليات الاقتصادية وانخفاض في عدد المهاجرين من اسرائيل والى ازدياد كبير في الهجرة الى اسرائيل . كذلك الحال في حرب يونيو ١٩٦٧ أد كانت الآثار الاقتصادية لتلك الحرب ايجابية حتى ان المحلل للوضع الاقتصادية في اسرائيل للفترة التي سبقت الحرب والتي تلتها لن يجد صعوبة في الاستنتاج بأن حرب "يونيو" ١٩٦٧ كانت العامل الاساسي والهام للتخلص من الكساد الاقتصادي الذي كان يعاني منه الاقتصاد الاسرائيلي خلال الفترة ١٩٦٥ حتى " مايو " ١٩٦٧ . وخلال الاشهر الستة التي تلت الحرب تلاشت البطالة التي وصلت في أواخر عام ١٩٦٦ الى زهاء مائة الف عامل ، وازداد معدل نمو الاستثمار والدخل زيادة كبيرة . وباختصار لعبت حرب يونيو دورا اساسيا وفعالا في الازدهار الاقتصادي الذي تم تحقيقه اسرائيل من قبل والذي استمر حتى و حرب عام ١٩٧٣ ، حيث عمت الصناعات الاسرائيلية و زاد الانتاج تمية وتنويعا وتحسنت جودته ، وازدادت الهجرة الى اسرائيل وخاصة من الفنيين والخبراء زيادة كبيرة منذ حرب يونيه ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر - رمضان - ١٩٧٣ .

ولكن ينبغى التنبيه ، بادىء ذى بدء ، الى أن تأثير العوامل الاقتصادية لا يكون بالضرورة فوريا ومباشرا على متخذ قرار الحرب ، وانما هى تفرز نتائجها بالتدريج وببطء على نحو لا يمكننا معه التعرف على العلاقة بين المتغيرين « التفاعلات الاقتصادية واتخاذ قرار الحرب » الا على المدى المتوسط والطويل .

ونظرا لتعدد العوامل الاقتصاديه المؤثره على قرار الحرب الاسرائيلى ، ما بين عوامل داخلية وأخرى خارجيه ، فاننا سنستبعد الاخيرة ، والتى تتمثل فى الحالة الاقتصادية للبلدان العربية المحيطة باسرائيل ، والوضع الاقتصادى الدولى ، وذلك رغم أهميتها لدرجة قد تكون ذات تأثير واضح على اتجاه صانع السياسة فى الدولة الصهيونية . اذن سوف نحصر إهتمامنا فى العوامل الاقتصادية الداخلية ، والتى يتمثل أهمها فى ضيق الرقعة الجغرافية ، تباطؤ التنمية الاقتصادية ، زيادة العجز المالى ونقص الاستثمارات ، زيادة الضرائب وسياسات التقشف وهبوط الصادرات وخلل ميزان المدفوعات .

ومع ذلك لا ينبغى أن يفضى بنا هذا التحليل الى تصور إنه يمكن دراسه اثر العوامل الاقتصادية بمعزل عن بقية العوامل الاخرى . فالحقيقة أن العوامل الاقتصادية يظل تأثيرها محايدا او على الاقل ضعيفا « وبالتالى يتعذر قياسه » اذا كانت الظروف الاخرى وبالاخص العربيه والدولية غير مواتية أى ساكنة تماما . وهذا الفرض المطروح نظريا غير وارد عمليا ، بمعنى أن الساحة العربية والدولية لا يمكن أن تكون فى وقت من الاوقات ساكنة وذلك بفعل العوامل الديناميه التى تصول فى جنباتها .

مصداقا لذلك تعالوا نجرى قراءة سريعة لتاريخ الحروب الثلاث التى شنتها اسرائيل ضد العرب . انه مما يلفت النظر فى العلاقة المتبادلة بين السياسة والاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية هو التناسق والانسجام الكامل بينهما بحيث تختار السياسة اللحظة المواتية لبدء الحرب حتى تجنى منها أقصى الفوائد . ففى عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ اختارت السياسه اللحظة المواتيه لاشعال الحرب فى الوقت الذى كان فيه العالم لايزال يذكر حوادث الاضطهاد النازى ضد اليهود . كما كانت البلاد العربية فى وضع معقد ولما يزل

مطلبنا يقاسي ويلات الاستعمار والبعض الآخر في أول عهده بالاستقلال يعاني الركائز التي خلفها له الاستعمار ، وكانت جماهير الشعب العربي تفتقر الى وحدة الفكر والهدف ووضوح الطريق امامها كما ان الجماعات والعصابات الصهيونية المسلحة اخذت في شن حرب شبه منظمة منذ عام ١٩٤٧ «١٥» . وفي هذه الظروف دفعت الصهيونية البلاد العربية لاعلان الحرب عليها بعد أن رفضت التقسيم الذي أقرته الامم المتحدة . وهكذا سهلت الشيسة الصهيونية للاستراتيجية العسكرية مهمة تنفيذ أهدافها بالاستيلاء على الجزء الاكبر من فلسطين .

وفي عام ١٩٥٦ استغلت السياسة الاسرائيلية سخط الدوائر الاستعمارية على الشعب العربي الذي بدأ يدرك أهمية الانفتاح على العالم وكسر احتكار السلاح ومساهمته في النضال مع حركات التحرر في العالم وانشغال مصر في تثبيت اركان ثورة ٢٣ يوليو ، ورغبة الولايات المتحدة في احلال نفوذها في المنطقة بدلا من النفوذ الانجليزي والفرنسي المتداعي ، ونقمة الدوائر الاستعمارية الحاكمة في انجلترا وفرنسا على تاميم قناة السويس ، ولوعة الحكومة الفرنسية من جراء هزائمها المتتالية أمام الثورة الجزائرية ، واعادة تسليح الجيش المصري بالعتاد الشرقي - استغلت السياسة الاسرائيلية ذلك كله لتحقق الموقف الملائم للاستراتيجية العسكرية كي تحتل سيناء وخليج العقبة .

وفي عام ١٩٦٧ - وبعد تحضير طويل للحرب منذ عام ١٩٥٧ استغلت السياسة الاسرائيلية الظروف الدولية المعقدة ، والهجمة الاستعمارية الضارية على مواقع التحرر في العالم ، ونقمة الاحتكارات العالمية على الشعب العربي المتطلع الى استثمار ثرواته ، واتجاه الدول الاشتراكية نحو التعايش السلمي ، وبدائية التخطيط الاستراتيجي العربي ، وتمزق الارادة العربية ، وعاطفية

---

[١٥] للتوسع عن المرحلة الاولى للحرب [ديسمبر ١٩٤٧ - ٣١ مارس ١٩٤٨] من الجولة العربية الاسرائيلية الاولى راجع اللواء حسن البدري : الحرب في ارض السلام [دار الوطن العربي القاهرة - بيروت ١٩٧٦] ص ١٧٧ - ١٩٢

أجهزة الاعلام العربى ، وغوغائية السياسة العربية وترددها ـ استغلت السياسة الاسرائيلية ذلك كله لتعطى الاستراتيجية العسكرية الامر بالتنفيذ .

نخلص من هذا السرد الى أن العوامل الخارجية والدولية كان لها وزن راجح فى تقرير اختيار الحرب أو السلام . لقد كان من أبرز دروس الحرب التى خرجت بها اسرائيل أن حرية الدول الصغرى فى العمل محدودة ومحكومة بموقف الدول الكبرى ، كما أن النجاح العسكرى يتحدد لا بدرجة القوة العسكرية للدول الصغرى وانما بدرجة تسامح الدول العظمى ازاء استخدام القوة .
ولكن يمكن القول أن العوامل الاقتصادية يتزايد تأثيرها فى نفس الوقت ، بزيادة التفاعل السياسى والدولى ، وهو من سمات العصر ومن طبيعة الصراع العربى الاسرائيلى ، فالعلاقة التى تربط بينهما « العوامل الاقتصادية والسياسية والدولية » علاقة طردية .
على ضوء ذلك نحاول فيما يلى بيان وتحليل أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على قرار الحرب .

١ ـ ضيق الرقعة الجغرافية :

المفروض أصلا أن الرقعة الجغرافية لاى كيان سياسى أو دولة هى حقيقة ثابتة فى معظم الاحوال وليست ظاهرة عضوية قابلة للتمدد والتقلص كما هو الحال فى اسرائيل . وسر ذلك يكمن فى ضآلة المساحة الجغرافية التى اغتصبتها اسرائيل ، بالقياس الى أطماعها الاقليمية ، وافتقادها الحاد الى الموارد الطبيعية والخامات من ناحية ، والتزايد السكانى الكبير بفعل الهجرة اليهودية الوافدة من ناحية أخرى ، مما يشكل ضغطا على الموارد الداخلية وتزايد أطماع القيادة الاسرائيلية فى العدوان والتوسع على حساب الاراضى العربية .

وقد برهنت اسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ وحتى اليوم انها سارت على معادلة أن الحرب تؤدى الى التوسع ، ومن ثم الى الهجرة وتدفق رأس المال الذى يؤدى بدوره الى معدل أعلى للنمو ، ومستوى أرفع للمعيشة . وهذا يستحث مزيدا من اليهود للهجرة الى اسرائيل ، مما يخلق موجة جديدة من الضغط على الموارد

المحدودة والتى تؤدى بدورها الى التوتر ، وغالبا الى الحروب من أجل مزيد من التوسع الاقليمى .

وهكذا أحرزت اسرائيل خلال الحروب الثلاثة « ٤٨ ، ٥٦ ، ١٩٦٧ » توسعا اقليميا . من خلال غزوها للاراضى العربية . وتم هذا التوسع بمعدل مستوى قدره نحو ٣ر٩ فى المائة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ ، مما أتاح لها فرصا هائلة باستغلال موارد بشرية وطبيعية جديدة لا تمتلكها . معنى ذلك أن السيطرة الاقتصادية كانت أحد المكونات الرئيسية فى ادراك صانع السياسة الاسرائيلية قبيل نشوب الحروب العدوانية التى شنتها فضلا عما تأكد من أن هذه الحروب تمكن اسرائيل من شغل الطبقات المستغلة «بفتح العين» عن اعطائها حقوقها وتنشيط الاقتصاد الاسرائيلى بزيادة الانتاج الحربى من ناحية ، وبزيادة الجباية من يهود الدياسبورا من ناحيه ثانية . وبالاستيلاء على مزيد من الارض ومصادر الثروة من ناحية ثالثة ، ووقف نزيف الهجرة الى خارج اسرائيل وعكسه الى زيادة الهجرة الى اسرائيل من ناحية رابعة « ١٦ » .

على أية حال فان تحليل المضمون يشير الى أن الازمة الاقتصادية قد لقيت اهتماما ملحوظا « نحو الثلث » ومتساويا من كل من الحكومة واعضاء الكنيست « انظر الجدول رقم ١٢ » الامر الذى يعنى ان ظل تلك الازمة لم يكن من سبيل الى انكاره او تمويهه او التقليل من شأنه . بل لا نبالغ اذا قلنا ان بعضا من عناصر الازمة الاجتماعيه السابق ذكرها « مثل البطالة والهجرة » أو بعض جزئياتها « كالتعليم واضطهاد الاقلية العربية » ذات محتوى اقتصادى ، الامر الذى يدفع بالازمة الاقتصادية الشاملة التى اجتاحت اسرائيل قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ ، الى موقع الصدارة جنبا الى جنب مع الازمة الاجتماعية .

---

[١٦] للتوسع انظر السيد عليوه « العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الاسرائيلى » [شئون فلسطينية ـ أكتوبر / نوفمبر ١٩٧٥] هى ١٧٧ وأيضا د. سعد الدين ابراهيم : فى سوسيولوجية الصراع العربى ـ الاسرائيلى « دار الطليعة ـ بيروت ـ فبراير ١٩٧٣ » ص ١٨٩

٢ ـ تباطؤ معدلات التنمية الاقتصادية :

يفصح جدول رقم « ٩ » الخاص بترتيب عناصر الازمة الشاملة طبقا لتحليل مضمون استجوابات اعضاء الكنيست ان مشكلة التنمية الاقتصادية قد ظفرت بالمكانة الثانية « ٩ر٩ فى المائة » فى مشاكل اسرائيل قاطبة ، بعد مشاكل التعليم .

الجدول رقم (٩) ترتيب العناصر طبقا للاولوية

م	بيـــان العنصـــر	عدد المرات	النسبة المئوية
١	مشــاكل التعلـــيم .	١٠٦	١٠ر٣
٢	التنكبة الاقتصا دية	١٠٢	٩ر٩
٣	ضغط المعارضة .	٩٥	٩ر٢
٤	العجز العالى والاستثمارات	٦٤	٦ر٣
٥	اضطهاد الاقلية العربية	٥٨	٥ر٦
٦	الضرائب والتقشف والتضخم	٥٦	٥ر٥
٧	البطالة والاضرابات واضطهاد الطبقة العاملة	٥٦	٥ر٤
٨	الصادرات وميزان المدفوعات	٥٤	٥ر٣
٩	الدين اليهودى والتمييز ضد اليهود الشرقيين	٥٣	٥ر٢
١٠	اجراءات القمع	٤١	٤ر
١١	تدهور اوضاع الهجرة	٢٣	٢ر٢
١٢	تدهـــور الوضع الامــنى	١٧	١ر٧
١٣	تصاعد العمل الفدائى	٨	٠ر٨
١٤	متنوعـــات	٣٩٥	٣٨ر٦
	مجمـــــوع	١٠٢٨	١٠٠ر٠٠

ويؤكد من هذه النتيجة أن التحليلات الاقتصادية تشير الى ان السنوات الثلاث « ٦٥ ــ ١٩٦٧ » شهدت هبوطا فى متوسط نمو الناتج القومى بصورة ملحوظة اذ هبط النمو فى ١٩٦٥ الى ٢ر٨ فى المائة ، ١٩٦٦ الى ٦٠ر فى المائة والى ٢ر٠ فى المائة فى عام ١٩٦٧ . وجاء هذا الانخفاض نتيجة لسياسة انكماشية متعمدة

وضعت فى عام ١٩٦٤ فى محاولة للحد من الاعتماد على المعونة الخارجية وعقب الحرب بلغ النمو السنوى المتوسط للناتج القومى فى عام ١٩٦٨ حوالى ١٠ فى المائة وفى العام ١٩٦٩ ارتفع الى ١١ بالمائة ، ليعود وينخفض الى ٨ فى المائة فى عام ١٩٧٠ .

وهناك مؤشرات كثيرة على أن كثيرا من المسئولين الاسرائيليين كانوا يرون ان حرب يونيو كانت ضرورة اساسية لانعاش الاقتصاد الاسرائيلى بعد فترة الركود التى عاناها والتى استمرت أكثر من سنتين ، وبعد أن فشلت السياسات الاقتصادية التى اتبعتها اسرائيل للتخلص من الكساد الذى نتج عنه ان بلغ عدد العمال العاطلين ما يزيد على مائة الف عامل مما ادى الى انخفاض كبير فى تدفق الهجرة الى اسرائيل . اى بعبارة اخرى ان ظروف الكساد التى سادت فى الفترة التى سبقت حرب يونيو وعدم تمكين الحكومة الاسرائيلية من حل تلك الازمة بالوسائل السلمية كان السبب فى اتجاه اسرائيل نحو تخطيط حرب يونيو ١٩٦٧ وتنفيذها « ١٧ » .

لقد أظهر التطور الاقتصادى فى ١٩٦٥ عدة أشارات من الانكماش الاقتصادى ، فبينما بلغ متوسط معدل نمو مجمل الناتج المحلى فى السنوات الثلاث السابقة لعام ١٩٦٥ زهاء ١١ فى المائة سنويا ، انخفض هذا المعدل للنمو الى ٨ فى المائة فى ١٩٦٥ – كما سبق ذكره – كذلك انخفض الانتاج الزراعى بما يقارب ٢ فى المائة مقارنة بنسبة زيادة فى عام ١٩٦٤ بلغت ١٧ فى المائة ، والسبب فى ذلك يرجع الى الانخفاض فى الانتاج والاستثمارات فى القطاع الزراعى .

وفى هذا الصدد نشير الى ما ذكره بريتشير عن تدهور الاوضاع الاقتصادية فى اسرائيل ، ولا سيما ما يتعلق منها بنمو الناتج القومى والتضخم والبطالة والهجرة الصافية وغيرها من المؤثرات

---

[١٧] راجع « العلاقة بين الازمات الاقتصادية فى اسرائيل والحروب الاسرائيلية » [مجلة الارض – مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية السنة الثانية – العدد ١١ – ١٩٧٥/٢/٢١] ص ١٠ – ٢٣

التى جعلت التعبئة الشاملة للجيش الاسرائيلى ابتداء من ١٦ مايو ١٩٦٧ عبئا ضاغطا فى اتجاه اتخاذ قرار الحرب «١٨» .

٣ ـ زيادة العجز المالى ونقص الاستثمارات :

بالاضافة الى ما سبق فقد انخفض الاستثمار فى الصناعة بمعدل ٩ فى المائة ويتبع ذلك انخفاض فى الاستثمار على مستوى الاقتصاد ، وبعد عدة سنوات من التوسع السريع انخفض مجمل الاستثمار بنسبة ٢ فى المائة وصافى الاستثمار بنسبة ٧ فى المائة ويعزى هذا الامر بصورة جزئية الى الانخفاض السريع فى التحويلات الرأسمالية من الخارج والتى انخفضت بمعدل ٤٠ فى المائة فى عام ١٩٦٥ .

لقد بدأت موجة الكساد فى اسرائيل بانخفاض الطلب الاجمالى والذى انعكس بدوره على مستويات الاسعار فى النصف الثانى من عام ١٩٦٥ . وقد بدأ الانخفاض فى الفعاليات الاقتصادية بارتفاع بسيط فى البطالة فى النصف الاخير من ١٩٦٥ ، ونظرا لان البطالة تعتبر مؤشرا متأخرا فان أثرها لم يكن قويا الا فى السنة التالية «أى ١٩٦٦» .

وهكذا استمر انخفاض معدل النمو فى مجمل الناتج المحلى خلال الربع الاول من عام ١٩٦٦ وابتداء من الربع الثانى فقد بدأ الكساد ، وقد أدى ارتفاع الضرائب الى انخفاض فى الطلب على السيارات والسلع الاستهلاكية بنحو ٥٠ فى المائة . وقد لعبت عوامل أخرى دورها فى تناقص الطلب مثل الخوف من المستقبل وذلك بسبب ارتفاع معدلات البطالة وقد نجم عن ذلك انخفاض كبير فى معدلات الربح للشركات . وقد ساهم فى خلق هذا الجو انخفاض التعويضات الالمانية .

---

[١٨] Brecher, op. cit, p. 326

ولا اظن ان هناك عاملا يعادل عامل تزايد العجز المالى وبالتالى مدى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وبخاصة الهبات والتبرعات من الجاليات اليهودية فى الخارج ، من حيث تأثيره على تأرجح القيادة الاسرائيلية بين خيار الحرب والتوتر وبين خيار السلم والانفراج .

اذ من المشاهد ان المنح والمساعدات الاجنبية والقروض يزداد تدفقها على الدولة الصهيونية فى ظروف الحرب والتوتر ، اجمالى هذه التدفقات نحو ١٣ر٥ بليون دولار خلال الخمس والعشرين سنة الماضية من حياة اسرائيل ويلفت انتباه ان سندات اسرائيل ، مثلا ، تزداد مبيعاتها فى الخارج فى أوقات الحرب وظروف التوتر التى تصاحبها كما يتبين من الجدول التالى لسنوات مختارة «١٩» .

جـــدول رقم (١٠)

مبيعـات سـنـدات اسـرائيـل

السـنة	اجمالى المبيعات (بالمليون دولار)
١٩٥٥	٤٣ر٠
١٩٥٦	٥٤ر٥
١٩٥٧	٤٩ر٨
ــــــ	ــــــ
١٩٦٦	٩٠ر٩
١٩٦٧	٢١٧ر٠
١٩٦٨	١٣٠ر٠

[١٩] راجع عرض السيد عليوه لكتاب د. ابراهيم عويس : الاقتصاد الاسرائيلى اقتصاد حرب [الاهـرام الاقتصادى — ١٥ أبريل ١٩٧٥] ص٥٠ — ٥١

ويصور الجدول كيف يقفز رقم المبيعات فى عام الحرب عن رقم مبيعات العام السابق واللاحق على حد سواء .

ولكن العلاقة الجدلية بين العجز المالى وبين ظاهرة الحرب تكشف جانبا آخر من الصورة لانه اذا كان شن الحرب يكون منفذا للسلطات الاسرائيلية للخروج من مازق العجز المالى المتزايد وذلك بجذب المزيد من رؤوس الاموال والهبات ، فان نشوب الحرب ، وبالتالى تزايد حجم الانفاق العسكرى الذى أصبح يمثل أكثر من ثلث اجمالى الناتج القومى . بل ويزيد عن ٩٠ فى المائة من حصيلة الضرائب الاسرائيلية يؤدى بدوره الى تزايد العجز المالى . اذ يتمخض عن ارتفاع واردات العتاد والسلاح ، استمرار تزايد العجز فى ميزان المدفوعات الاسرائيلى ، وفضلا عن ذلك فان توفير موارد للانفاق العسكرى المتزايد هو احدى المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى . وتتشابك وتتداخل خيوط المشاكل التى تشكل نسيج الازمة الاقتصادية . فالتضخم يرفع أسعار صادرات اسرائيل . ويضعف قدرتها التنافسية فى الاسواق العالمية . ويقلل بالتالى صادراتها للعالم الخارجى بينما ترتفع وارداتها ، مما يزيد العجز فى ميزان المدفوعات وازاء تزايد العجز تقل القدرة الاستيعابية ، ومعها تتضاءل رؤوس الاموال الاجنبية الباحثه عن الاستثمار المربح . ففى عام ١٩٧٤، مثلا ، انخفضت رؤوس الاموال بنسبة ٤٥ فى المائة عما كانت عليه قبل حرب أكتوبر .

٤ ــ زيادة التضخم والضرائب وسياسات التقشف :

يحتل هذا العنصر المركز الخامس من بين ١٣ مشكلة كانت تتصدر مشاكل اسرائيل قبل شن عدوان يونيو ١٩٦٧ وذلك كما يتضح من جدول ترتيب الاولويات السابق .

والواقع أنه لم يكن للميزانية المتضخمة لعام ١٩٦٦ آثار ايجابية على الاقتصاد الاسرائيلى بالرغم من المحاولات الكثيرة لاصلاح الوضع الاقتصادى . فقد استمر الكساد الاقتصادى خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٦٧ حتى ازمة الحرب فى مايو عام ١٩٦٧ .

٥ ـ هبوط الصادرات وخلل ميزان المدفوعات :

تبين من خلال تحليل المضمون لاستجوابات أعضاء الكنيست أن شئون التجارة الخارجية من صادرات وواردات وخلل ميزان المدفوعات يلقى اهتماما له شأنه « ٣ر٥ فى المائة » .

والواقع أن قطاع التجارة الخارجية لاسرائيل يلعب دورا بارز الاهمية والحيوية فى توفير متطلبات البقاء والاستمرار لكيانها الدخيل فى المنطقة العربية ، ولانه يمثل أحد المجالات التى تقوم تدابير المقاطعة العربية بالعمل على التأثير فيه . ان الصادرات تشكل حجر الزاوية فى تعامل اسرائيل مع العالم الخارجى فهى مصدر هام لتوفير العملات الاجنبية وهى التى تتيح التوسع فى المستوردات وفضلا عن ذلك فانها تعتبر الامل فى استمرار بقاء الدولة التى تعتمد ، الى حد كبير ، على المعونات والمساعدات والقروض الخارجية التى لا يمكن أن تدوم الى الابد .

جدول رقم « ١١ »

تطور الصادرات الاسرائيلية فى سنوات مختارة (٣٢)

السنة	نسبة الصادرات للواردات
١٩٥٤	ـــ ر٢٠ ٪
١٩٥٥	٦ ر٢٦ ٪
١٩٥٦	ـــ ر٢٨ ٪
ـــــ	ـــــ
١٩٦٥	٩ ر٥٠ ٪
١٩٦٦	ـــ ر٥٨ ٪
١٩٦٧	ـــ ر٧٢ ٪

والملاحظ بصفة عامة أن أرقام الصادرات لا تعطى دلالة ذات مغزى واضح فى ترجيح القيادة الاسرائيلية لاختيار الحرب . ولكن المتأمل فى الجدول السابق يتبين بعض الايماءات . مثلا كانت نسبة الصادرات للواردات فى عام ١٩٥٦ ، ٢٨ فى المائة وهو عام الحرب ، أعلى منها عامى ٥٤ ، ١٩٥٥ . وهو نفس الحال فى الاعوام ٦٥ ، ٦٦ ، ١٩٦٧ اذ نجد أن نسبة الصادرات للواردات تدرجت بين ١ر٥٠ فى المائة الى ٨ر٥٨ ، ثم ٠ر٧٢ فى المائة عام ١٩٦٧ وهو عام الحرب .

وتبرهن ارقام التجارة الخارجية بعد الحرب على صحة ذلك حيث أن الصادرات من السلع قد ازدادت زيادة كبيرة فى عام ١٩٦٨ مقارنة بمستواها فى عام ١٩٦٧ ، اذ بينما بدأت الزيادة الكبيرة فى الصادرات فى الربع الثالث من عام ١٩٦٧ وبلغت فى نهاية العام حوالى «٣ر٥ فى المائة» من مستواها فى ١٩٦٦ ، بلغت الزيادة فى عام ١٩٦٧ حوالي « ٣ر٢٠ » عما كانت عليه فى عام ١٩٦٦ .

أى أن صـــادرات اسرائيـل عـــامة تحقق زيـادة ملحـوظه فى السنوات التالية للحروب التي تقوم اسرائيل بشنها .

الفصل الخامس

حقيقة الأزمة الأمنية

تعتبر الازمة الامنية تلك الظاهرة المعقدة « ذات البعد السياسي الشعبي والدولي والاستراتيجي والعسكري » التي تجتاح الكيان الاسرائيلي والتي تعبر عن تفاقم كل من ازمة الشرعية وازمة المشاركة وازمة الوجود نتيجة تفاعل عدة متغيرات من اهمها ضغط المعارضة ، وجماعات الرفض والتمرد الداخلي في المجتمع الاسرائيلي ، واجراءات القمع التي تتخذ ضدها ، وتركيبة وتمايز او تكامل القوى السياسية وطبيعة العلاقات فيما بين النخبة الحاكمة .
فضلا عن تدهور الوضع الامني الذي ينجم عن زيادة القدرة العسكرية للدول العربية المحيطة باسرائيل او تحسن موقفها الاستراتيجي مقارنا بالاستعداد العسكري الاسرائيلي وحالة القوات والروح المعنوية ، وكذلك تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني الاستيطاني هذا على المستوى الداخلي .

أما على المستوى الدولي فيتسم الموقف بتفاعل مجموعة اخرى من المتغيرات تتعلق بالاطار الدولي والعلاقات مع القوى العظمي وكل ما يرتبط بذلك من التحالفات الدائمة والمرتقبة ومسألة توريد السلاح والمعدات الحربية وآثرها على التوازن الاقليمي والدولي .

١ ـ الخلفية الداخلية في اسرائيل للازمة الامنية :

هذا ويتضح الوزن الحقيقي للازمة الامنية من الجدول الذي يشير الى ان تلك الازمة بعناصرها الاربعة الرئيسية قد احتلت فقط نحو خمس اهتمام اعضاء الكنيست « ١٩٫٧٪ » بل ان ضغط المعارضة حظي بالاهتمام الاكبر داخل هذه المجموعة « ٩٫٢ في المائة » تليه اجراءات القمع « ٤ في المائة » التي كانت السلطات الصهيونية تمارسها ضد العرب وبعض القوى الاجتماعية في الداخل . في حين لقي تدهور الوضع الامني على الحدود ـ رغم الصراخ العالي والضجيج الذي اثارته الدعاية قبل العدوان ـ نسبة ضئيلة « ١٫٧ في المائة » واخيرا العمل الفدائي الفلسطيني الذي لم يلق اهتماما يذكر من اعضاء الكنيست .

ان مقارنة اهتمامات الحكومة « من واقع تحليل المضمون للبيانات الوزارية » يكشف عن اصرار السلطات هناك على تسليط الضوء

على الازمة الامنية التى استقطبت معظم اهتمامها « ٦٢ فى المائة وذلك كما يتضح من الجدول رقم «١٢» مقابل التقليل من شأن الازمة الاجتماعية « ٤ فى المائة » الامر الذى يحمل معنى التخطيط للحرب والتدبير المسبق للعدوان .

جدول رقم (١٢)
مقارنة لاهتمامات الحكومة واهتمامات اعضاء الكنيست

	الحكومة	اعضاء الكنيست
الازمة الاجتماعية	٤ ٪	٤٦ ٪
الازمة الاقتصادية	٣٤٪	٣٤ ٪
الازمة الامنية	٦٢٪	٢٠ ٪
مجموع :	١٠٠٪	١٠٠٪

على اية حال ، فان المشاكل الامنية قد غلب عليها طابع ازمة الشرعية وأزمة المشاركة ومن الواضح أن أزمة الشرعية التى يعانى منها الكيان الصهيونى ذات ابعاد تاريخية وقانونية واخلاقية وسياسية ، وتتلخص جميعا فى الرفض العربى ــ من داخل فلسطين المحتلة أو خارجها ــ للمشروع الاستيطانى الصهيونى فى حين أن أزمة المشاركة ذات محتوى سياسى يشير الى ضغط الجماعات والقوى السياسية على الحكومة بهدف المشاركة فى صنع القرار .

ولكن يبقى أن لافتة « أمن اسرائيل » تظل دائما أعلى لافتة مرفوعة فوق سارية المجتمع الاستيطانى الصهيونى ، تستخدم كثيرا لتبرير عدوانها وتفسير توسعها . فماهو السر الكامن وراء ذلك ؟

فى تقديرى أن هناك عدة عوامل جعلت « القضية الامنية » تبدو للعين كما لو كانت تسبق ما عداها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . من هذه العوامل ما يلى :

١ ــ ان المفهوم الشائع للامن مفهوم واسع يشمل كل ما يتصل بوجود اسرائيل من الجوانب العسكرية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ ــ ان التركيز الدعائى على « عنصر الامن » يفيد اسرائيل فى كسب تعاطف ومؤازرة الرأى العام العالمى ــ وبالاخص الغربى ــ مع هذا الكيان الصهيونى « الصغير » .

٣ ــ ان الحديث المتكرر عن « الامن المهدد » يساعد فى تنشيط الحركة الصهيونية لجذب اليهود من الشتات واستقطاب رؤوس الاموال والتبرعات .

٤ ــ ان الالحاح الدائم على « قضية الحرب » يساهم أساسا فى توحيد المجتمع فلا ريب أن تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى يشير الى أن المجتمع اليهودى فى فلسطين قد استثمر تجربة الحرب أو التهديد بالحرب لصالحه كثيرا حيث انها ساهمت فى عمليات التعبئة السياسية وتحقيق الدمج الاجتماعى وحل مشاكله الاقتصادية .

وهكذا تميط هذه الدراسة اللثام ــ دون مراء ــ عن حقائق هامة . وبعيدا عن مناقشات الصحف نستطيع أن نقول انها تثبت أن اسرائيل لم تشن عدوان يونيو ١٩٦٧ بسبب تصاعد العمل الفدائى كما ذكر فى الاسماع ، ولا بسبب تدهور الوضع الأمنى على الحدود ، ولا بسبب انسحاب قوات الامم المتحدة وحشد القوات المصرية : كما انطبع فى الأذهان . وانما شنته استجابة منها بالوعى واللاوعى ــ لحركة التفاعلات والتشنجات الداخلية بالكيان الاسرائيلى . ولا يهمنا هنا كثيرا ان نبحث مدى تطابق او تنافر هذه النتائج مع ما كشف من اسرار فى شكل تصريحات او كتابات عن بواعث وخفايا هذه الحرب لأن ما كشف عنه النقاب ليس باليقين هو كل الحقيقة .

لكن ذلك لا يجعلنا نهمل تماما بقية العوامل الاخرى الاقليمية والدولية ، مثل اغلاق خليج العقبة أو سحب قوات الطوارىء . ولكنه يعنى انه فى ضوء البيانات التى تم تحليلها بصورة كمية أحصائية محايدة يمكن ان نزعم أن عملية التفاعل داخل مقومات الكيان الصهيونى تمثل تغيرا رئيسيا وراء توجه اسرائيل نحو الحرب :

وهذه النتيجة تساعدنا كثيرا فى فهم وتصور وتفسير السلوك الاسرائيلى والتنبؤ به مستقبلا .

معنى ذلك انه اذا تفاقمت الازمات داخل اسرائيل ، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وأمنيا ، على النحو السابق الاشارة اليه ، وتحالفت مع تلك المتغيرات الاعتبارات الاقليمية فى العالم العربى والمؤثرات الدولية ، فانه يمكن ان نتكهن بأن الحرب الخامسة سوف تكون عند أقرب منحنى فى الطريق .

وآية ذلك أن الارقام المستخلصة من الجدول التالى « رقم ١٣ » تبرهن على أن اعتبارات الامن تعلو ما عداها عند اتخاذ قرار الحرب الاسرائيلى . والجدول المذكور يقدم ترجيحا — عن طريق احتساب المتوسط الحسابى — لكل من الاعتبارات الثلاثة : الامنية والاجتماعية والاقتصادية طبقا لتحليل المضمون فى القوائم المرفقة «الملاحق ٦ ، ٧ ، ٨» لكل من البنود : البيانات الحكومية ومقترحات جدول الاعمال واستجوابات اعضاء الكنيست . ويبين منه سيادة الاعتبارات الامنية « ٤٢ فى المائة » تليها الاعتبارات الاجتماعية « ٣٩ فى المائة » ثم الاعتبارات الاقتصادية « ١٩ فى المائة » .

جـــدول رقم (١٣)

ترجيح كل من الاعتبارات الثلاث فى بنود جدول أعمال الكنيست (نسبة مئوية)

البند / فئة الاعتبارات	بيانات حكومية	مقترحات جدول الاعمال	استجوابات	متوسط حسابى
الاعتبارات الامنيــة	٧٠	٥ر٣٧	٢٠	٤٢
الاعتبارات الاجتماعية	١٠	٥ر١٢	٣٤	١٩
الاعتبارات الاقتصادية	٢٠	٥٠	٤٦	٣٩
مجمــوع :	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ولعل هذا التحليل يفسر لنا صحة الانطباع الشائع عن اولوية اعتبارات الامن — سواء فى مفهومها الشامل أو تأثيرها المتغلغل — على بقية الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية .

٢ — الخلفية الاقليمية والدولية للازمة الامنية أو سياسة شنا الحرب .

لقد تعددت سلسلة الاعتداءات والتحرشات الاسرائيلية اواخر عام ١٩٦٦ وأوائل عام ١٩٦٧ . ففى ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ قامت القوات

الاسرائيلية بغارة على قرية السموع الاردنية ــ فى محاولة منها للبرهنة على انها ليست اداة فى الحرب الباردة وذلك بهجومها على الاردن حليفة الغرب . ثم غارة جوية عبر بحيرة طبرية على سوريا فى ١٧ ابريل ١٩٦٧ واعقب ذلك أن هدد رئيس الوزراء ليفى اشكول بتكرار ما حدث فى ابريل وبالفعل نفذ وعده فى صباح ٥ يونيو بالهجوم على الدول العربية الثلاث : مصر وسوريا والاردن .

لقد سبق ذلك أنه حدث فى ١٦ مايو ١٩٦٧ ، وبعد حشد القوات المصرية فى سيناء لتخفيف ضغط الحشود الاسرائيلية على الجبهة السورية ، قام الرئيس عبد الناصر بأول حركة استراتيجية غير مباشرة منذ حرب ١٩٥٦ عندما بدأ سلسلة من القرارات انتهت بسحب قوات الطوارىء الدولية من مواقعها بما فى ذلك شرم الشيخ وقطاع غزة ، وكان هذا العمل هو الخطوة الاخيرة لتصفية آثار العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ والذى حصلت اسرائيل بموجبه على حق المرور فى خليج العقبة تحت اشراف قوات الامم المتحدة . ولقد لجأ الرئيس عبد الناصر الى هذا العمل معتمدا على ما يلى : «٢٠»

١ ــ حق مصر « الذى لا ينازع » فى السيطرة على كامل أراضيها ، وانعكاس هذا الحق على الرأى العام الدولى الذى لا يستطيع ان يقف موقف المعارضة من سيادة أى شعب على كامل ارضه .

٢ ــ الاعتقاد بأن القوات المصرية التى احتشدت فى سيناء تشكل مع القوات السوريه المحتشدة على الجبهة الشمالية قوة رادعة كافية لحماية النظام السورى الذى طالما هددته التصريحات الاسرائيلية ولمنع اسرائيل من شن اى هجوم يستهدف العودة الى السيطرة على المضايق المتحكمة فى حركة الملاحة نحو ميناء ايلات . كما أنها قادرة على الدفاع ــ وفق حساب موازين القوى الموجودة والمحتملة ــ اذا ما غامر الاسرائيليون بمثل هذا الهجوم .

٣ ــ تحقيق كسب سياسى على الصعيد العربى الداخلى بعد أن لمحت الأوساط السياسية العربية على نطاق واسع الى وجود قوات

«٢٠» المقدم الهيثم الايوبى : اغلاق مضائق تيران ــ السبب والنتيجة ــ شئون فلسطينية ــ يونيو ١٩٧٣ ، ص ٣٢

الطوارىء وحرية الملاحة الاسرائيلية ، واعتبرت ذلك مساسا بالسيادة العربية * .

وقد اعتبرت اسرائيل أن اغلاق المضايق عبارة عن « اعلان حرب » ولقد عبر جدعون روفائيل مندوب اسرائيل فى مجلس الامن عن هذا الرأى فى جلسة مجلس الامن بتاريخ ٣-٦-١٩٦٧ بقوله « ان قطع هذا الشريان يعتبر عملا متساويا فى خطورته لبتر جزء من أراضينا » .

ويذكر الجنرال يشيعاهو جافيتش « ان اغلاق المضايق لم يكن السبب الوحيد الكامن وراء حرب ١٩٦٧ . فلقد خطط الاسرائيليون لهذه الحرب منذ أمد بعيد بناء على دوافع اقتصادية ديموغرافية وتوسعية ومائية وحددوا أهدافها الاستراتيجية « التوسعية الأمنية » » .

وبعد أن اتخذت الحكومة الاسرائيلية قرار بدء الحرب ، المعتمد على قرار الحرب السابق ووجود ذريعة ، حددت يوم ٥ يونيو لبدء العمليات العسكرية التى اطلقت عليها اسم « الهجوم المضاد المسبق » . ولقد تم هذا التحديد بناء على عوامل متعددة بعضها تأخيرى والبعض الاخر استباقى .

وتتمثل العوامل التأخيرية فى :

١ ـ اعطاء الاجهزة الدبلوماسية والسياسية الفرصة الملائمة لكسب المناورتين السياسيتين الداخلية والخارجية .

٢ ـ اعطاء الاجهزة العسكرية الزمن اللازم للحشد شريطة أن لا يكون هذا الزمن أطول مما ينبغى .

٣ ـ السماح لاكبر عدد ممكن من القوات المصرية من عبور القناة ، ويقول الون بهذا الصدد « وقد رئى بصورة عامة أنه يجب

* ليس من مهمة البحث الحالى تقصى العوامل العربية والعوامل الداخلية فى مصر [مثل الصراع على السلطة بين الجناحين العسكرى والمدنى] التى ساهمت فى صنع القرار بحشد القوات فى سيناء

أن يترك العدو يحشد قواته لاطول فترة ممكنة لاعطاء اسرائيل افضل الفرص لتحطيم الجزء الاكبر من جيشه » .

أما العوامل الاستباقية فهى :

١ ـ الهجوم قبل أن تتوصل الدول البحرية الى تنفيذ تعهدات ١٩٥٧ أو الضغط على مصر لاجبارها على السماح بحرية الملاحة فى المضايق تحت اشراف الامم المتحدة ، الامر الذى يحرم اسرائيل من فرصة استغلال ذريعة الحرب التى سنحت أمامها والتى قد لا تسنح مرة أخرى قبل زمن طويل .

٢ ـ الهجوم قبل استكمال التنسيق المصرى ـ الاردنى ـ السورى وقبل استكمال الحشد العربى بوصول القوات العراقية التى تحركت باتجاه الاردن .

٣ ـ استباق اية عملية مصرية ـ اردنية تخلق وضعا راهنا جديدا يتمثل فى عزل النقب واحتلال ايلات ويقول ايجال آلون « خطط المصريون كما يبدو بالتعاون مع الاردنيين فى عملية محلية لعزل النقب واحتلال ايلات بحركة كماشة مدرعة من سيناء ومن العقبة بمعاونة القطع البحرية المصرية فى البحر الاحمر .. ويجب أن لا نستبعد من الاحتمالات ، احتمال أنهم آملوا فى أن يؤدى احتلال ايلات الى الغاء ضرورة الملاحة الاسرائيلية فى البحر الاحمر » .

هذه على وجه التقريب ملامح الصورة التى تصنع الاطارات الثلاثة المتداخلة : الداخلى والاقليمى والدولى والتى حددت أبعاد الازمات التى كانت تعيشها اسرائيل قبيل الحرب .

الفصل

السادس

الحل الاسرائيلي للأزمات ... شن الحرب

يستهدف هذا الفصل التعرف بقدر الامكان على نمط السلوك السياسى الاسرائيلى فى مسألة من أخطر واعقد المسائل الا وهى اتخاذ قرار الحرب أو على الاقل تصعيد التوتر الدولى اقليميا مع الدول العربية المحيطة وضد السكان العرب داخل فلسطين المحتلة ، وذلك عملا بسياسة التوتر المرسوم التى تقوم على اصطناع مناخ سياسى متأزم من خلال الاجراءات الاستفزازية التى تهيىء ذريعة للحرب .

ويقدر ما ينطوى هذا الفصل على اهتمام خاص بصنع القرار السياسى فى اسرائيل كاطار أشمل وأعم ، فانه يركز - بغرض التحديد والدقة - على تشخيص ظروف التناقضات التى تضع المشروع الاستيطانى العنصرى الصهيونى فى مأزق الاختيار بين الحرب او التراجع « من وجهة نظره » تحت ضغط المتغيرات الداخلية والخارجية . أى أننا نبحث أبعاد الازمات : الاجتماعية والاقتصادية والامنية « السياسية والاستراتيجية » ، ومدى تأثيرها على اتخاذ هذا النوع من القرار : قرار الحرب وهذا بالطبع ليس الا محاولة لتفهم أفضل لمتغيرات واتجاهات القرار الاسرائيلى آخذين العبرة من الماضى تحسبا للمستقبل وما قد يحمله من احتمالات .

ويهتم الفصل فى البداية بالتعرف على أبعاد الازمة الشاملة التى كان يعيشها المجتمع الاسرائيلى قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ونعنى بها أزمة الشرعية « السياسية والاخلاقيه والقانونية » وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع وأزمة الهوية . ويلى ذلك تحليل لاهم العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الحرب . ثم نتعقب دور الكنيست فى صنع القرار ، وأخيرا مقارنة مع الموقف فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

أولا : مجتمع الازمات :

تبينا فيما سبق الحجم الحقيقى للازمات التى كانت تأخذ بتلابيب المجتمع الاسرائيلى قبيل نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ والتى تمثلت فى الازمة الاجتماعية ، والازمة الاقتصادية ، والازمة الامنية .

ويمكن أن نعيد ترتيب قراءة تلك المشاكل والازمات بشكل بنيوى باعتبارها تعبر عن : أزمة الشرعية وازمة المشاركة وأزمة التوزيع وأزمة الهوية . ومن الواضح أن أزمة الشرعية التى يعانى منها الكيان الصهيونى ذات أبعاد تاريخية وقانونية واخلاقية وسياسية وتتلخص

جميعا فى الرفض العربى من داخل فلسطين المحتلة او خارجها للمشروع الاستيطانى الصهيونى .

اما أزمة المشاركة فهى بالدرجة الاولى ذات محتوى سياسى يشير الى تزايد ضغط الجماعات والقوى السياسية على الحكومة بهدف المشاركة فى صنع القرار .

اما أزمة التوزيع فهى فى المقام الاول مشكلة اقتصادية تتعلق بتخصيص وتوزيع الموارد بين الاهداف والاولويات الاقتصادية وبين الطبقات والشرائح الاجتماعية وما يصحب ذلك من صراعات ذات اعتبارات ايديولوجية . فى حين أن أزمة الهوية يغلب عليها الطابع الاجتماعى وما تثيره من مشاكل الانتماء القومى والولاءات الثقافية والسلالية والعنصرية .

معنى ذلك ان المشاكل الامنية يغلب عليها طابع أزمة الشرعية وأزمة المشاركة ، وتتضمن الاولى كثافة مقاومة القوى الرافضة لشرعية السلطة الصهيونية والاغتصاب اليهودى لفلسطين العربية ، وتتضمن الثانية ازدياد حجم وضغط الراغبين فى المشاركة فى الحكم .

اما المشاكل الاقتصادية فيغلب عليها طابع أزمة التوزيع ، فى حين أن المشاكل الاجتماعية تعبر اساسا عن أزمة الهوية .

هذا وتتضح الابعاد السابقة لازمة الوجود الاسرائيلى على النحو الوارد فى الجدول التالى :

جدول رقم « ١٤ »

ابعاد أزمة الوجود الاسرائيلى

ازمة الشرعيـــة	أزمة المشـــاركة	أزمة التوزيـــع	أزمة الهويـــة
* اضطهاد الاقلية العربية .	* التمييز ضد اليهود الشرقيين .	* البطالة .	* الديانة اليهودية
* اجراءات القمع	* ضغط المعارضة	* الاضرابات	* الهجـــرة
* تدهور الوضع الامنى		* النمو الاقتصادى	* العمرانية والريف
* تصاعد العمـــل الفدائى .		* العجز المالى	
		* هبوط الصادرات	
		* ميزان المدفوعات	
		* الضرائب	
		* التضخـــم	

ولا نبالغ اذا زعمنا أن عضوا واحدا من عناصر أى من تلك الازمات « أو أى مشكلة صغرى » مثل مشكلة التعليم كحلة محددة يكفى لكي يقدم لنا عينة ممثلة ، أو بالاحرى خلية صغرى ، تحمل خصائص الازمة الشاملة بالخليه الاكبر . فمثلا تشير احصاءات التعليم الى أن هناك ثمة فوارق واضحة بين الجماعتين حيث نجد قرابة ثلث الفرص فى التعليم الجامعى متاحة لطلبة مولودين فى بلد أوروبى أو أمريكى ، وان قرابة ٦٠ فى المائة من هذه الفرص متاح لطلبة مولودين فى فلسطين وذلك على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

جدول رقم « ١٥ »

طلبة المعاهد الاكاديمية للعام الدراسي ٦٧/١٩٦٨ بحسب بلادهم الاصلية (٢١)

بلد الأصل	طلاب مرحلة البكالوريوس	طلاب ماجستير ودكتوراه
مولودون فى اسرائيل	٥٧٫٩	٥٩٫٨
مولودون فى بلد آسيوى أو افريقى	٩٫٧	٧٫٧
مولودون فى بلد اوروبى أو امريكى	٣٢٫٤	٣٢٫٥

ويتضح من الجدول السابق ان النسبة الاعلى فى كلتا الحالتين « البكالوريوس والدراسات العليا » يتمتع بها طلاب مولودون فى اسرائيل ثم طلاب مولودون فى بلد اوروبى أو امريكى . ويتبلور الموقف تماما اذا عرفنا أن ذات الاحصاءات تشير الى أن نحو ٤٧ فى المائة من طلاب مرحلة البكالوريوس من طلاب الدراسات العليا ينتمون الى آباء ذوى أصل أوروبى . أى أن الطلاب ذوى الاصل الاوروبى تبلغ نسبتهم نحو ٧٩ فى المائة فى مرحلة البكالوريوس ونحو ٨٣ فى المائة فى الدراسات العليا .

---

[٢١] مصدر الجدول انطوان ب . زهلان : العلم والتعليم العالى فى اسرائيل — ترجمة محمد صالح العالم [دار الهلال ١٩٧٠] ص ٨٧

ولا ننسى أن التعليم ، ولا سيما التعليم العالى ، يعتبر المدخل الى الوظائف العليا والمستويات المعيشية المرتفعة ، وبالتالى فان الاحصاءات تشير الى أن ظاهرة التمييز العنصرى التى سبق الاشارة اليها فى مجال التعليم تمتد الى طبيعة الاعمال نفسها حيث نجد نسبة هامة من ذوى الاصول الافريقية والاسيوية يعملون فى البناء والمحاجر والمناجم والاعمال الشاقة « نحو ٧ر١٢ فى المائة من الافروآسيويين مقابل ٥ر٦ من مجموع الاوروبيين » . فى حين نجد أن معظم المهن العلمية والفنية تكاد تكون حكرا على ذوى الاصل الاروبى حيث يحتلها نحو ٧ر٢٢ فى المائة ممن ولدوا فى اسرائيل « وغالبيتهم من اليهود الاشكناز » ٢ر١٦ فى المائة من ذوى الاصل الاوروبى مقابل ٩ر٤ فى المائة من ذوى الاصول الافروآسيوية .

ومهما يكن من أمر فلا يمكن للجهود التى تبذلها السلطات الاسرائيلية ومن ورائها المنظمات الصهيونية أن تؤتى أكلها فى وقت قريب ولا سيما والحواجز الثقافية والعنصرية اللونية بين فئات المجتمع الاسرائيلى عميقة وشديدة والايديولوجية الصهيونية العنصرية المتعصبة المنغلقة والتى تغذيها وتنميها أعمق وأشد . ولا أدل على ذلك من أن اليهود اليمنيين السمر - فى نظر كاتب أمريكى - لا تكاد تبدو يهوديتهم فبؤسهم صارخ ، وفقرهم مدقع ، حتى أنهم يعدون بحق « زنوج » اسرائيل . « ٢٢ »

معنى ذلك أن قضية التعليم فى اسرائيل قبل حرب يونيو ١٩٦٧ كانت تعبر جزئيا عن أزمة توزيع الموارد بين اليهود والعرب ، بين اليهود الاوروبيين واليهود الملونين ، بين الحضر والريف بين المدينة والقرية . ثم أنها كانت أيضا أزمة هوية . فهى قد أثارت مشكلة المدنى والدينى ، العصرى والتقليدى ، القومى والمحلى .

نفس التحليل ينطبق على مشكلة الاجور فقد أدى تزايد قوة رأس المال فى داخل اسرائيل الى زيادة استغلال الطبقة العاملة سواء بخفض أو بتجميد الاجور ، أو استمرار تزايد البطالة والتى وصلت ذروتها الى ٧ر١٣ فى المائة قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .

Magil, A.B., Israel in Crisis (New York, 1950) p. 185. « ٢٢ »

مثل هذه الظروف النفسية القلقة تدفع الطبقة العاملة بالتالى الى الارتماء فى احضان العسكرية الاسرائيلية بما تصوره لها من احلام التوسع العنصرى وذلك باستدعائها للخدمة فى احتياطى الجيش فى حالة الحرب او التأهب لها .

ومن ناحية اخرى يتدعم ذلك الاستنتاج اذا ما قمنا بفحص بعد آخر لأزمة التوزيع ، ونعنى به ما لوحظ من اعطاء اولوية عليا فى تخصيص الموارد لقطاع معين ، مثل اعتماد اسبقية للصناعات الحربية . والصناعات الحربية بطبيعتها صناعات غير منتجة لاستهلاك الجماهير تستوعب قدرا كبيرا من الموارد المالية والجهد البشرى ، مما يؤدى الى ضياع جانب هام من الموارد العامة ، وخوفا من زيادة فقر الطبقة العاملة وتفاقم الصراع الاجتماعى لا يجد النظام السياسى مناصا من الزيادة المستمرة فى الاجور . وتؤدى الزيادة المستمرة للاجور « وبفعل القروض والمساعدات الخارجية » ، والتى لا تتكافأ مع الطاقة العمالية المشغلة للعمال ، الى سيادة نفسية قلقة فى صفوف الطبقة العاملة تدفعها للحصول على المزيد لقاء عمل اقل والاستيلاء على ما كسبه الاخرون مما يولد بالتالى نمو الروح العسكرية وتزايد شهوة الغزو والحماس له فى صفوفهم .

ويعزز من حمى هذه الظاهرة . ما لوحظ من انه كانت هناك دلائل على وجود بعض العناصر والاتجاهات الفاشية الكامنة فى بعض الجماعات السياسية هناك ، وبالذات فى حزب حيروت والنخبة العسكرية . فبهدف خلق الوحدة خلف النظام نجد الدعاية الاسرائيلية الصهيونية تسعى لتحقيق التكامل باثارة الكراهية والخوف من عدو ما مشترك — وهو العرب . . ان وجود عدو خارجى هو فى نفس الوقت موجود فى الداخل — الاقلية العربية — يصبح بؤرة للاعتداء وللاحباط وللتنكيل بالجماعات المختلفة بين السكان التى قد توجه نشاطها ضد النظام ، أو ضد جماعات أخرى بشكل يسبب صراعا داخليا يضعف النظام السياسى .

ويؤيد هذا التفسير ما قيل من أن خبرة يهود المانيا وأوروبا الوسطى قد ساهمت فى غرس الافكار والاساليب الفاشية والاوتوقراطية ، كما هو الحال فى ثانى أحزاب اسرائيل — حزب حيروت . وكذلك ما أشار اليه الباحث الامريكى الاسرائيلى فاين من

ان الالتزام بالديمقراطية ضعيف من جانب شطر هام من السكان . فالاستبداديون المستترون – فى نظره – موحدين اكثر من قيمهم السياسية العامة ، اذ أن معظمهم مرتبطون بروابط عرقية ، وايضا بتيار تحتىمن الاحساس بالقلق وبالضيم – الحقيقىأو المتوهم – تجاه وطنهم الجديد . هذا بالاضافة الى الحجة التى يسوقونها حينما يقارنون كفاية الجيش الاسرائيلى بعدم الكفاية الظاهرة للحكومة المدنيـة .

وهكذا أضحى المجتمع الاستيطانى الصهيونى يعج بالتناقضات ويضج بالصراعات . واذا كانت المجتمعات المعاصرة عموما تعرف ثلاث صور فقط للصراع : الاجيال والطبقات والعقائد ، فان المجتمع الاسرائيلى يشمل العديد منها نذكر منها سبعة أنواع : الاوروبيون وغير الاوروبيين : الاوروبى الغربى والاروروبى الشرقى ، المهاجرون والصابرا ، القديم والجديد ، الطبقة العسكرية والوجود المدنى ، المتدين والعلمانى ، المجتمع الحضرى ، والعربى واليهودى .

صفوة القول أن الثقافة السياسية التى سادت المجتمع الاسرائيلى قبل الحرب غلب عليها طابع الشكمحل الثقة ، والتمايز بدلالمساواة ، والاكراه على حساب الحرية . ومن ثم تعددت الانتماءات وتزقت الولاءات .

ازاء هذه الازمات المتلاحقة والمتداخلة والتى تتبلور جميعا فى أزمة الوجود الشاملة التى تكتنف الكيان الصهيونى الاستيطانى ، **ونتيجة لذلك الموقف الحاد الذى أدى الى ارتفاع درجة التوتر بين متغيرات كل من النسقالسياسى والاقتصادىوالاجتماعى بدأ واضحا ان المؤسسات الصهيونية قد اخفقت فى اداء وظائفها . وقد ترتب على ذلك أن أصيب النظام السياسى الاسرائيلى بنوع من عدم التوازن الوظيفى . وحتى يتلافى حتمية تقلصه لجأ النظام ككل – بالوعى واللاوعى – الى عملية تعويض حين استجاب الى مطالب أخرى أو بالاحرى نزعات أخرى لدى المجتمع الصهيونى ونعنى بها نزعات العنصرية والعنف والتوسع والعدوان .**

ومن هنا كان الحل الاسرائيلى للازمات هو تصعيد التوتر المرسوم الذى يصل بالاوضاع الى شفا الحرب أو الى شن الحرب .

ثانيا : العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الحرب :

القرار – أي قرار – هو مسلك من العمل أو اللا عمل يتم اختياره لمواجهة مشكلة ما ، أي أن القرار هو عملية تطلع الى المستقبل . أنه واحد من عدة بدائل تم فحصها واعتبره متخذ القرار أحسنها « ٢٣ » وفي الاصل يشمل صنع القرار ثلاث مراحل أساسية هي : ايجاد الفرص لصنع القرار ، ايجاد المسالك الممكنة للعمل ، والاختيار بين مسالك العمل هذه . وتغطى المرحلة الاولى بحث محيط الظروف الداعية للقرار وتسمى « الاستخبارات » « المستعار من الاصطلاحات العسكرية » وتشمل الثانية الابتكار والتطوير وتحليل المسالك الممكنة للعمل وتسميتها « التصميم » . أما المرحلة الثالثة فتعنى باختيار مسلك عملي للتصرف من البدائل المتاحة وهو النشاط الاختياري أو الانتقائي علما بأن أيا من هذه الانشطة يتداخل مع الاخرين ويشمل قدرا من كل منها . « ٢٤ »

ونعنى هنا بقرار الحرب قرار شن هجوم شامل أو محدود على دولة عربية أو اكثر من الدول المحيطة باسرائيل « فلسطين ومصر وسوريا والاردن ولبنان » او على الاقل اتخاذ الاجراءات الاستفزازية واصطناع الظروف التى تدفع الدول العربية الى اعلان الحرب على اسرائيل « كما حدث في عام ١٩٤٨ » . وقرار الحرب هنا يختلف عن نوعين من القرارات : الاول ، القرار بصد هجوم عسكري عربي مفاجيء بعد وقوعه . والذى يكون حينذاك بمثابة تحرك دفاعي – وهو لم يحدث فى تاريخ اسرائيل اللهم الا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . والثانى هو القرار بشن غارات انتقامية خاطفة محدودة الغرض .

هذا ويتضمن خوض الحرب القيام بالاعمال الحربية ، واستخدام مختلف وسائل الصراع المسلح ، ومن أهمها التشكيلات والقطاعات والوحدات العسكرية ومختلف صفوف القوات المسلحة ، وذلك

« ٢٣ » Hardwick & Landuyt, Administrative Strategy and Decision Making, (Bombay, 1970) pp. 480 - 481.

« ٢٤ » Herbert A. Simon, The New Science of Management Decision, (New York, 1966) pp. 1 - 3.

بغرض بلوغ الاغراض والمقاصد السياسية والاستراتيجية والعملياتية والتكنيكية المحدودة . ويقتضي هذا تحديد اسلوب خوض الحرب وبيان الغرض الرئيسي للصراع المسلح ، ومن ثم يجرى اعداد التخطيط السياسي والاستراتيجي والعسكري .

وعندما تقرر القيادة السياسية هذه الأمور ويقع اختيارها على اعمالها بالشكل الذى أرتأته ، تحدد بصورة نهائية طبيعة الحرب والاتجاهات الرئيسية فى اعداد الدولة للحرب وتنظيمها وتمهيد الجو السياسى والنفسى والمحلى والعالمى لذلك ، واعداد السكان والدفاع المدنى والتعبئة الاقتصادية ، واعداد القوات المسلحه مع تعيين القيادة السياسية العليا للحرب وادارتها . وقيادة ادارة العمليات الاستراتيجية وقيادة القوات المسلحة . وبناء على ذلك تضع القيـــادة السياســية خطة الحــرب وتبين اهدافها السياسية والاستراتيجية ، وتخطط استخدام الامكانيات السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والمعنوية كافة للحرب . هذا عن قرار الحرب بصفة عامة فى أى مجتمع .

وحتى نتبين أبعاد قرار الحرب الاسرائيلى بصورة أوضح يلزم أن نعرف من يملك سلطة اتخاذ مثل هذا القرار . ونظرا لكونه قرارا سياسيا بالدرجة الاولى فان مجلس الوزراء الاسرائيلى هو الذى يتخذ هذا القرار . وبالطبع تلعب العوامل السياسية الداخلية « الائتلاف الحزبى وضغوط الرأى العام » والاقليمية « موقف العالم العربى » والدولية « المناخ العالمى والعلاقة مع الولايات المتحدة » دورها من خلال قوى عديدة . مثل حزب العمل الحاكم واحزاب الائتلاف والمعارضه وزعامات الكنيست وجماعات الضغط والمنظمة الصهيونية العالمية والسياسية العربية والدول الكبرى ، ناهيك عن الوزن الفعال للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية وهذه العوامل والقوى تدفع ـ متشابكة ـ فى النهاية النخبة الحاكمة الى اتخاذ قرار شن الهجوم أو التريث .

نستنتج من هذا أن قرار الحرب الاسرائيلى هو قرار بالغ التعقيد والتداخل لدرجة يتعذر معها استخلاص المؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كل على حدة . ولا سيما أن قرار الحرب ، فى أى دولة ،

غالبا ما يكون تعبيرا عن الاستشعار بالخطر الداهم أو للدفاع عن مصالح وأهداف استراتيجية عليا ، على نحو تمتزج فيه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية فى نسيج واحد .

وطالما كان قرار الحرب الاسرائيلى بالدرجة الاولى قرارا سياسيا أى انه يتخذ من جانب اعلى سلطة مسئولة فى الدولة ، فان مدخلنا للدراسةوهو بحث العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار السياسى عموما

يتعذر بداهة ان نميز بدقة بين كل مرحلة وأخرى من المراحل الثلاث « الاستخبارات ــ التصميم ــ الاختيار » التى سبق الاشارة اليها والتى تنطوى عليها عملية صنع القرار ، لانها جد متداخلة ومترابطة وتتبادل التغذية والتأثير . ولكن ما يهمنا هنا هو أن نميز عنصرين هامين فى كل مرحلة على حدة ، ونعنى بهما : تشخيص القوى التى تصنع هذه المرحلة ، وطبيعة العوامل المؤثرة والداعية الى تغليب اتجاه على آخر فى كل مرحلة .

من الواضح أن مرحلة الاستخبارات وهى جمع البيانات والمعلومات تقوم بها هيئات متعددة فىمقدمتها جهاز المخابرات الاسرائيلى وغيرها من المنظمات السياسيةوالعسكرية مثل بنك اسرائيل ومكتب الاحصاء المركزى ومكتب مراقب الدولة والامانة العامة للكنيست والوزارات المختصة والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث هناك . وأبرز الظروف المؤثرة على الاتجاه الذى تسلكه هذه العملية « أى عرض وتقديم المعلومات » هى مدى تقدم أو تخلف الاجهزة ودقة الاحصاءات ، وكذا درجة التمويه التى يستطيع الجانب العربى أن يتقنها لاخفاء أوضاعه العسكرية والسياسية والاقتصادية عن عيون العدو ، وايضا المتاح من المعلومات والتقديرات عن الموقف الدولى .

اما المرحلة الثانية وهى مرحلة التصميم « وهى أشبه بالتخطيط » وهذه تقوم بها مجموعات من الخبراء والاستراتيجيين والمتخصصين فى مختلف الشئون السياسية والعسكرية والدولية والاقتصادية .

وجدير بالملاحظة أن التطور السياسى فى اسرائيل قد سمح للمحترفين من التكنوقراط والبيروقراط بتزايد دورهم فى صنع السياسة العامة اكثر من الدور الذى كانوا يلعبونه فى السنوات

الاولى لقيام الدولة الى جانب الدور الذى يلعبه حاليا السياسيون من القادة والزعماء . « ٢٥ »

هذا وتعتبر ردود الفعل المتوقعه من جانب العرب ومن جانب القوى الدوليه ومن جانب القوى الاجتماعية فى الداخل من ابرز الظروف المؤثرة على تصميم عدة بدائل من الاستراتيجيات والخطط .

تتبقى اذن المرحلة الثالثة والتى هى محل اهتمامنا وتعنى بها مرحلة اختيار مسلك العمل اى فى حالتنا هنا اتخاذ قرار الحرب وشن الهجوم أو على الاقل اصطناع الظروف المؤدية اليه . وهذا القرار يقوم به – أو من المفروض أن يقوم به – مجلس الوزراء الاسرائيلى . ولكن فى الواقع العملى يجرى التمهيد له بواسطة دائرة ضيقة داخل مجلس الوزراء تتكون من نخبة مختارة من أهم الوزراء بالاضافة الى بعض الشخصيات القيادية فى الدولة ، أطلقت عليهم جميعا تسميات مختلفة مثل «وزارة المطبوعات او «المؤسسة الحاكمة» .. الخ . واهم العوامل المؤثرة هنا هى رد الفعل المتوقع للقرار من جانب الاطراف المعنيه الرئيسية وبالذات الجانب العربى الذى سيكون هدفا للهجوم العسكرى .

وبالطبع لا نستطيع ان نغفل الدور الهام الذى تلعبه المنظمة الصهيونية العالمية فى تخطيط الإستراتيجية السياسية – العسكرية الاسرائيلية ، ويعقب ذلك أن تقوم الحكومة الاسرائيلة بوضع الصيغة العملية للاستراتيجية العسكرية ، ثم لجنة الحرب وتتفرع عن الحكومة الإسرائيلية وهى تتولى – سياسيا – الادارة الاستراتيجيه للعمليات الحربية . ثم هيئه اركان الجيش الاسرائيلى التى تتولى الاشراف على القيادة العامة للعمليات . وجدير بالملاحظة أن النفوذ الشخصى لوزير الدفاع ورئيس الاركان قد يتعدى فى كثير من الاحوال – سواء

---

(٢٥) Dror, «Public Policy Making Reexaminel, Reviewed by Moshe Weiss in «Public Administration in Israel and Abroad Jan, 1970, pp. 186 - 87.

فى السلم أو الحرب – مسئولياتهما الرسميه ويتجاوز صلاحياتهما الدستورية والقانونية . « ٢٦ »

ولا يفوتنا التنويه بالدور الذى تمارسه الاحزاب السياسية وجماعات الضغط ومع ذلك تظل الحكومة الاسرائيلية فى مركز السيطرة المطلقة طالما أنها تحظى بمساندة اغلبية الكنيست ، ورغم تكتيكات المعارضة ومناوراتها ، فان مجلس الوزراء يظل بؤرة القوة فى جهاز الدولة . «٢٧» وبالتالى فى اتخاذ القرار .

نعود مرة اخرى الى « القرار السياسى » فى شموله وبهذه المناسبة يعرف البعض القرار السياسى بانه حركة دافعة نحو القضاء على حالة من حالات التوتر لتصفية مصادر ذلك التوتر بصورة أو بأخرى ، ومن ثم يتحكم فى القرار طبيعة عملية التصفية ، هل هى مواجهة او تأجيل او توفيق ؟ وكيفية اجراء التصفية على مراحل أو دفعة واحدة لخطة المواجهة وهل يكون رد الفعل سريعا وجازما أم عملية التفاف ومهادنة استعدادا للخطة المناسبة ؟

والواقع ان هناك ثلاث مجموعات من المتغيرات وراء صنع القرار : المتغيرات الاصلية التى تساهم فى تشكيله ، والقوى المساندة ، ثم القوى الضاغطة المانعة والكابحة ، وفى حالة اسرائيل نجد ان وزراء حزب الماباى ، والشخصيات الكبرى والمؤسسة العسكرية يمثلون المجموعة الاولى من المتغيرات أما القوى المساندة فتتمثل فى الهستدروت والاحزاب المشتركة فى الحكم وبيروقراطية الحزب الحاكم والكيبوتزات .

أما القوى الضاغطة التى تساهم فى عملية توقيت القرار السياسى فاننا نلاحظ أنها تكمن فى يهود المهجر ، والاحزاب غير الحاكمة والنخبة السياسية والاجتماعية والرأى العام الدولى وجدير بالذكر أن تلك النخبة تشمل تلك التى لم تتسرب الى عملية صنع القرار

---

[٢٦] راجع ما ورد فى تقرير لجنة اجرانات عن الغموض فى توزيع الصلاحيات وعن النقص فى تحديد العلاقات المتبادلة بين القيادة السياسية والقيادة العليا للجيش الاسرائيلى [ملحق العدد ٨ من نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٦ آخر أبريل ١٩٧٤] ص ٢٤٩

(٢٧) Ervin Brinbaum, The Politics of Compromis, State and Religion in Israel, (New Jersy, 1970) p. 89.

السياسي من خلال القنوات الاخرى مثل البيروقراطية والادارية والطبقة المثقفة ثم الرأسمالية الجديدة . « ٢٨ »

ثالثا : دور الكنيست في صنع القرار :

ولكن أين هو دور الكنيست في صنع القرار .. وما هو مكانه وسط القوى الضالعة في اتخاذه ؟

سبق أن أشرنا - في الفصل الاول - الى أن الكنيست - كهيئة نيابية - اثبت أنه ضعيف فيما يتعلق بصنع القرار السياسي - حقا انه يزاول رقابة على الادارة وعلى تاكيد حماية حرية المواطن وحقوقه السياسية ، ولكنه يزاول رقابة لاحقة وليست سابقة ، كما أنه اهمل كل ما له صلة بعملية القيادة السياسية وقد يكون من الأجدى التحدث عن مدى تاثير جماعات الضغط أو عن قوة البيروقراطية الصهيونية العمالية ، أو عن سيطرة المؤسسة العسكرية على إتخاذ القرار في اسرائيل . ولكن الحديث عن الكنيست كمؤسسة في نظام صنع القرار يكاد يضعه في ذيل القائمة .

بيد أن هذا القول لا يعني ان الكنيست يلعب دورا تافها أو ضئيل الشأن والا انتفت الحكمة او بالاحرى سبب الدراسة الحالية - وذلك لأسباب عديدة سوف نشرحها فيما يلي بالتفصيل .

أولها : ينبغي أن نميز بادىء ذى بدء بين المتغيرات التي تتحكم في صنع القرار وبين الاطار العام الذى تتفاعل في داخله تلك المتغيرات . فالمقدرة الاقتصادية او الفاعلية العسكرية ، ثم تصور أو العلم بهذه المقدرة أو الفاعلية « أى عملية الاتصال والادراك » تكون بدورها متغيرات أخرى تتدخل في عملية صنع القرار ولكنها تعود الى الاطار العام للحركة وليست مجرد عناصر في عملية صنع القرار . ولعل التمييز بين كلمة الخلفية الخارجية في مواجهة اصطلاح الخلفية الداخلية أكثر قدرة على التعريف بالمفهوم ولعل هذا التوضيح ايضا يلقي بعض الضوء على أسباب اختيارنا لعنوان الدراسة الحالية عن « الخلفية الاسرائيلية لعدوان يونيو ١٩٦٧ » .

---

(٢٨) د. حامد ربيع : من يحكم في تل أبيب (المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٥) ص ٣٤٦ - ٣٥٠ وانظر أيضا د. حامد ربيع : النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية (معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٥) ص ١٢٧ - ١٣٨

ثانيها : ان نظرية النخبة تقدم لنا تفسيرا مقبولا عن أهمية الدور الذى يلعبه أعضاء الكنيست فى صنع القرار السياسى فى اسرائيل وذلك من واقع خمس حقائق أساسية تتعلق بالنظام السياسى هناك ، وتتلخص فى : ضيق دائرة النخبة ، ونوعية التركيب الاجتماعى للكنيست ، وطبيعة النظام الانتخابى ، وبطء معدل التغير فى الكنيست ، وكبر سن الاعضاء .

فمن المعروف أن النخبة السياسية تضم فى أغلبها زعماء الحزب الحاكم ولكن الى جانبهم نخبة من المعارضة وغيرها . ويبرهن على ذلك المقالات الصحفية التى كانت تتحدث عن « العشرة الاوائل » فى النظام السياسى وهم : مائير ، سابير ، بن آهرون ، ديان ، جاليلى ، ايبن ، آلون ، بيجن ، بارليف ومائير شمولر .

ولقد تعددت الآراء حول حجم هذه الصفوة من صانعى القرار ، فيرى البعض ان هذه الدائرة الضيقة تضم تسعة أشخاص ، فى حين يوسع آخرون فى تلك الدائرة لتصل الى قرابة خمسين شخصا .

واذا طابقنا بين هذا الكلام وبين الحقائق المستخلصة من الجدول رقم « ١٦ » عن التركيب الاجتماعى للكنيست لتبين لنا ان اعضاء الكنيست فى مجموعهم لا يخرجون بأى حال من الاحوال عن الدائرة الواسعة لصانعى السياسة العامة فى اسرائيل .

جدول رقم « ١٦ »

توزيع مئوى لاعضاء الكنيست على المهن المختلفة

المهنــة	الكنيســت					
	الأول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس	السادس
١ ـ الساسة والمستخدمون بما فى ذلك العمد والدبلوماسيون .	٤٩ر٥	٣٢ر٥	٢٩	٣٠	٢٨ر٨	٢٥ر٨
٢ ـ العمال الزراعيون	١٦ر٥	٢٣	٢٣	٢٢ر٥	٢١	٢٠
٣ ـ المهنيون بما فى ذلك المدرسون والحاخامات واصحاب المصانع والتجار .	٢٣ر٦	٣٥ر٧	٣٩ر٢	٣٩ر٦	٤٢ر٤	٤١ر٦
٤ ـ رؤساء الهيئات	١ر٥	٢ر٥	٠ر٣	١ر٥	٣	٧ر٥
٥ ـ عمال مهرة ونصف مهرة	٣	٤	٢ر٤	٤ر١	٢ر٤	١ر٥
٦ ـ آخرين وغير معروفين	٥ر٩	٢ر٣	٢ر٩	٢ر٣	٢ر٤	....
اجمالــى :	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويتضاعف من تلك الظاهرة نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي عن طريق القائمة الحزبية في اسرائيل [illegible] المبادرة في كل حزب من الاحزاب الممثلة في الكنيست [illegible] وبالتالي تتشكل الهيئة [illegible] .

ثم نبرهن على صحة هذه الآراء [illegible] في الكنيست وذلك على النحو الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (١٧)

[illegible]

	عدد الاعضاء	[illegible]
الكنيست الثاني	[illegible]	[illegible]
الكنيست الثالث	[illegible]	[illegible]
الكنيست الرابع	[illegible]	[illegible]
الكنيست الخامس	[illegible]	[illegible]
الكنيست السادس	[illegible]	[illegible]

واخيرا يؤكد تلك الحقيقة — أى ترسيخ الشيخوخة الممثلة في الكنيست — ما يلاحظ من أن سن اعضائه حيث كان ٤١ عضوا من اعضاء الكنيست السادس تتراوح اعمارهم بين ٥٥ — ٦٤ سنة ، أى ما نسبته ٣٤٫٢ ٪ من مجموع الاعضاء ، وكان ١٧ منهم من الـ ٦٥ فما فوق « أى ما نسبته ١٤٫٢ ٪ » ، أى أن نحو نصف الاعضاء ذوى عمر متقدم .

نخلص مما سبق أن الكنيست باعضائه — وليس كمؤسسة — يلعب دورا له خطره في نظام صنع القرارات الاسرائيلى . بمعنى آخر أن النخبة السياسية التى يحتويها الكنيست وهى ذات انتماءات واصول متنوعة تساهم بقسط هام في الحكم والادارة في اسرائيل . وبالتالى فان الكنيست يعتبر — وبلغة أدق — ابرز عناصر الخلفية الخارجية — التى أشرنا اليها آنفا — في صنع القرارات . خير مصداق على ذلك تلك الارقام المقارنة التى يمدنا الجدول رقم « ١٨ » بشأن نشاط

(*) اذا أضفنا ظاهرة تزايد الاعضاء من ضباط الاحتياط في الكنيست حتى أصبح يسمى « برلمان الجنرالات » في مثل هذا المجتمع الاسبرطى (أى ذى الطابع العسكرى) لتأكد لنا مدى تزايد النزعة الحربية لدى السلطة التشريعية .

الكنيست خلال شهرى ابريل ومايو ١٩٦٧ ـ اى قبل نشوب الحرب ـ وشهرى يونيو ويوليو ١٩٦٧ اى بعد نشوب الحرب .

جدول رقم « ١٨ »

مقارنة لنشاط الكنيست قبل وبعد حرب يونيو ١٩٦٧

بنـد المناقشـة	شهرى ابريل ومايو ١٩٦٧	شهرى يونيو يوليو ١٩٦٧
عدد الاستجوابات	٢٤٧	١١٢
عدد مقترحات جدول الأعمال	٢	١٦
عدد البيانات الحكومية	٥	١٣

ومنه يتضح كيف أن عدد الاستجوابات هبطت الى أقل من النصف بعد الحرب دلالة على أن قرار شن الحرب قد امتص كثيرا من التوترات وسكن كثيرا من الصراعات التى كانت تحتدم داخل البلاد ، كما خفض بالتالى من المطالب المطروحة من مختلف الاتجاهات .

كما يلاحظ أيضا تضاعف عدد مقترحات جدول الاعمال بعد الحرب وهذا يعبر عن تزايد موقف اكثر ايجابية من اعضاء الكنيست تجاه الحكومة يتسم بالرغبة فى المشاركة والمساندة والتكامل مع جهودها لتسوية نتائج ما بعد الحرب . حيث أن معظم المقترحات انصبت حول مثار القتال وترتيب الاوضاع فى الاراضى العربية المحتلة « انظر ملحق رقم ٩ » .

وفضلا عما سبق يشير الجدول الى تضاعف عدد البيانات الحكومية الامر الذى يفصح عن أن اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧ قد وضع زمام المبادرة فى يد الحكومة بعد أن تغلبت مؤقتا على وضع الازمة الشاملة الذى كان يهدد الوجود الاسرائيلى . ولما استعاد النظام السياسى توازنه يلاحظ أنه بدأ فى افراز المزيد من تدفق المخرجات المتمثل فى السياسات والقرارات الحكومية بل أن الملاحظ لتفاصيل مناقشات الكنيست عقب الحرب سرعان ما يكشف أن كثيرا من القوانين والاجراءات قد تم حسمها بصورة متزايدة فى تلك الجلسات عن جلسات قبل الحرب .

جملة القول أن الكنيست على الرغم من كونه ـ كمؤسسة ـ لايحظى

بمركز مسيطر فى حكم البلاد فانه يظل كبوتقة لتفاعل القوى السياسية والتيارات الايديولوجية خير معبر — بما يخرج منه من غبار وما يتصاعد عنه من دخان — عن معدل الحرارة ودرجة الغليان داخل الكيان الاسرائيلى .

رابعا : مقارنة مع الموقف فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ :

والان قد يتساءل المرء عن صحة ودقة هذه الحقائق العامة التى تصور الخلفية الاسرائيلية عدوان يونيو ١٩٦٧ وبخاصة بعد مضى نحو تسع سنوات وكشف كثير من الاسرار التى احاطت بظروف الحرب .

من الاهمية بمكان ان نوضح ان تطابق هذه الاسرار او تنافرها مع اتجاهات التحليل فى هذه الدراسة مسالة لا تعنينا فى المقام الاول ، لاكثر من سبب . أولا : لان ما كشف عنه النقاب ليس باليقين هو كل الحقيقة ، وثانيا ، وهذا هو الاهم ، لان البحث هنا يعنى بتحليل طبيعة عملية التفاعل السابقة على شن الحرب . ومن ثم فانه يركز الضوء على عملية التاثير والتاثير المتبادل بين مقومات الكيان الاسرائيلى بصورة تساعد على فهم التحرك — الواعى وغير الواعى — للمجتمع الاستيطانى الصهيونى مما قد يساهم فى امكانية تفسير سلوكه والتنبؤ به .

ومن هنا فقد تكون مقارنة الموقف فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ « قبيل الحرب وبعدها » هى الترمومتر الدقيق لقياس استنتاجاتنا ، ولا سيما ان حرب اكتوبر فاجأت اسرائيل — أو على الاصح الكيان الصهيونى — وهو فى شبه اغفاءة تنم عن تكاسل ورضى . أى ظروفها كانت مغايرة تماما لظروف حرب يونيو ١٩٦٧ التى كانت مفعمة بالتوتر والتناقضات الداخلية .

وفى هذا الصدد سوف تكون محاضر الكنيست عن هذه الفترة — حين يتم ترجمتها — خير مؤشر لضبط التحليل وتقنين المقارنة فى المستقبل .

وحتى يتم ذلك يمكن القول أن حرب اكتوبر قد احدثت بالفعل شرخا فى المجتمع الاسرائيلى ، وتصدعت الديمقراطية البرلمانية هناك

بمؤسساتها ووسائلها وبرزت على السطح مرة أخرى مشاكل جديدة لازمات قديمة . فضلا عن تعاظم قوة المعارضة « هاليكود » بدأت النخبة الحاكمة تعانى من ظاهرة زوال الصفة الكاريزمية وضعف قيم الايدلوجية العمالية ، وازدياد نفقات الحرب الذى تدفع اعباءها البشرية والنفسية والاقتصادية الطبقات الفقيرة الامر الذى يؤدى الى تفاقم التناقضات الاجتماعية التى تزاوجت بدورها مع التفرقة السلالية .

وحتى ولو سلمنا بذلك التفسير الذى يرى أن مراحل تاريخ الغزوة الصهيونية فى العالم العربى مر بأربع مراحل : مرحلة التسلل « ١٨٨٢ ـ ١٩١٧ » ومرحلة التغلغل « ١٩١٧ ـ ١٩١٨ » ومرحلة الغزو « ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ » ثم مرحلة التوسع « ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ » وان حرب اكتوبر كانت تمثل بداية انحسار الغزوة الصهيونية للعالم العربى ، فان الحقيقة الكبرى لاتزال أن تلك الحرب قد وضعت الكيان الصهيونى فى موقف اشبه بحالة التمزق والمعاناة والتناقض التى كان عليها قبل شن عدوان يونيو ١٩٦٧ . ولكن من بروز عدة متغيرات يهمنا هنا الاشارة الى اثنين منهما يتعلقان بدراستنا ونعنى بهما : زيادة ضعف الحكومة الاسرائيلية ، وزيادة تبعية اسرائيل للولايات المتحدة الامريكية .

وقد يكون للمتغير الاول أثره فى تصلب وتشدد حكومة رابين بصورة تسد الطريق فى وجه السلام هذا أن لم تفتحه أمام نذر الحرب ، فان المتغير الثانى « زيادة التبعية للسياسة الامريكية » ينقل جزء هاما من روافع الضغط على صنع القرار والارادة السياسية الاسرائيلية الى خارج البلاد فى واشنطون بصورة ترجح من أثر عوامل الاستراتيجية العالمية واعتبارات الامن الدولى .

معنى ذلك أن كلا المتغيرين يحيد كل منهما أثر الاخر ـ نظريا ـ بصورة تثير التساؤل ـ مرة أخرى ـ عن مدى احتمال توجه السلطات الصهيونية الى اسلوبها الاثير لديها . . الحل الاسرائيلى للازمات . . وهو شن الحرب .

ولا يتسع المقام هنا بالطبع عن اثر ذلك المتغير الثالث الذى سيحسم الموقف لصالح انتهاج الطريق المألوف أم شق طريق جديد وهذا المتغير بالضرورة هو القوة العربية الذاتية .

ملاحق الدراسة

نظرا لكثرة البيانات التى خرجت بها الدراسة مما لا يتسع لها كتيب بهذا الحجم المركز فان الملاحق رقم (۱) بشأن بيان الحكومة الاسرائيلية عن الوضع الامن [۱۷ يناير ۱۹٦۷] ، ورقم [۲] عن عرض وزير المالية لنشاط وزارته [۲۹ مايو ۱۹٦۷] ، ورقم [۳] عن رد وزير العمل ايجال آلون بشأن النزوح [۲۱ ديسمبر ۱۹٦٦] يمكن الرجوع اليها فى محاضر الكنيست صفحات ۲۸٥ — ۲۸۸ ، ٦۸۹ — ٦۹۲ ، ۲٥۸ — ۲٦۳ على الترتيب .

أما بالنسبة للملحق رقم [۸] والخاص بتحليل المضمون للاستجوابات التى ناقشتها الكنيست فى الفترة محل الدراسة ، فيكتفى بايراد الاستجوابات حتى الجلسة رقم ۱۲۸ كعينة منها .

ملحق رقم [٤]

بيان كل فئة مع تفتيتها الى عناصرها مشار اليها بحرف رمزى لتيسير التحليل الاحصائى

رقم مسلسل	الحرف الرمزى	فئة الموضوع وبيان العنصر
		أولا ـ الموضوع الامنى
١	أ	ضغط المعارضة
٢	ب	اجراءات القمع
٣	جـ	تدهور الوضع الامنى
٤	د	تصاعد العمل الفدائى
٥	هـ	متنوعـــات
		ثانيا ـ الموضوع الاقتصادى
٦	و	التنمية الاقتصادية
٧	ز	الصادرات وميزان المدفوعات
٨	ح	العجز المالى والاستثمارات
٩	ط	الضرائب والتقشف والتضخم
١٠	ى	متنوعـــات
		ثالثا ـ الموضوع الاجتماعى
١١	ك	مشاكل التعليم
١٢	ل	اضطهاد الاقلية العربية
١٣	م	الدين اليهودى ومشاكل التمييز ضد اليهود الشرقيين
١٤	ن	البطالة والاضرابات واضطهاد الطبقة العاملة
١٥	س	تدهور أوضاع الهجرة
١٦	ع	قضايا متنوعـــة

بيان احصائي بجلسات الكنيست التي تم تحليل مناقشاتها

رقم مسلسل	رقم الجلسة	تاريخ الجلسة	عدد الاستجوابات	عدد مقترحات لجدول أعمال	عدد البيانات حكومية
١	١١٨	٦٦/١٢/٥	١٢	—	—
٢	١١٩	٦٦/١٢/٦	٢٥	٢	—
٣	١٢٠	٦٦/١٢/٧	١٠	٢	—
٤	١٢١	٦٦/١٢/١٢	٩	—	—
٥	١٢٢	٦٦/١٢/١٣	١٨		
٦	١٢٣	٦٦/١٢/١٤	١١		
٧	١٢٤	٦٦/١٢/١٩	١٨	١	
٨	١٢٥	٦٦/١٢/٢١	—	—	
٩	١٢٦	٦٦/١٢/٢١	٢٣	٥	
١٠	١٢٧	٦٦/١٢/٢٦	—		
١١	١٢٨	٦٦/١٢/٢٧			
١٢	١٢٩	٦٦/١٢/٢٨			
١٣	١٣٠	٦٧/١/٢	٢٣		
١٤	١٣١	٦٧/١/٣	٤		
١٥	١٣٢	٦٧/١/٤	٢		
١٦	١٣٣	٦٧/١/٩			
١٧	١٣٤	١٩٦٧/١/١٠			
١٨	١٣٥	٦٧/١/١١			
١٩	١٣٦	٦٧/١/١٦	٢٧		
٢٠	١٣٧	٦٧/١/١٧	٨	١	١
٢١	١٣٨	٦٧/١/١٨	٢٢	٣	
٢٢	١٣٩	٦٧/١/٢٣	٢٤	—	—
٢٣	١٤٠	٦٧/١/٢٤	٣١	—	٢
٢٤	١٤١	٦٧/١/٢٥	٢٤	١	—
٢٥	١٤٢	٦٧/١/٣٠	—	—	—
٢٦	١٤٣	٦٧/١/٣١	٣٠	—	—
٢٧	١٤٤	٦٧/٢/١	١٥	٧	—
٢٨	١٤٥	٦٧/٢/٦	١٤		١
٢٩	١٤٦	٦٧/٢/٧	٢٤		١
٣٠	١٤٧	١٩٦٧/٢/٨	٤٨		١

٣١	١٤٨	٦٧/٢/١٧	٤٤	—	—
٣٢	١٤٩	١٩٦٧/٢/١٩	١٩	٤	—
٣٣	١٥٠	٦٧/٢/١٥	١٧	—	—
٣٤	١٥١	٦٧/٢/٢٥	٣٧	—	—
٣٥	١٥٢	٦٧/٢/٢١	٧٤	—	—
٣٦	١٥٣	فبراير ٦٧	٣٢	٦	—
٣٧	١٥٤	٦٧/٢/٢٢	—	—	—
٣٨	١٥٥	٦٧/٢/٢٨	١٧	—	—
٣٩	١٥٦	٦٧/٣/١	١٧	—	—
٤٠	١٥٧	٦٧/٣/٦	—	—	—
٤١	١٥٨	٦٧/٣/٧	٣٤	—	—
٤٢	١٥٩	٦٧/٣/٨	٣١	٣	—
٤٣	١٦٠	٦٧/٣/١٣	٤٥	—	—
٤٤	١٦١	٦٧/٣/١٤	٣٥	—	—
٤٥	١٦٢	٦٧/٣/١٥	٧	—	—
٤٦	١٦٣	٦٧/٣/٢٠	٤	—	—
٤٧	١٦٤	٦٧/٣/٢١	٣٦	—	—
٤٨	١٦٥	٦٧/٣/٢٢	٣٣	٤	—
٤٩	١٦٦	—	—	—	—
٥٠	١٦٧	٦٧/٣/٢٩	٣٤	—	—
٥١	١٦٨	—	—	—	
٥٢	١٦٩	٦٧/٤/٢٢	١٢	—	
٥٣	١٧٠	٦٧/٤/١١	٤١	—	
٥٤	١٧١	٦٧/٤/٢٤	—	٤	١
٥٥	١٧٢	٦٧/٤/١٠	٦٦	—	١
٥٦	١٧٣	٦٧/٤/١١	١٥	—	—
٥٧	١٧٤	٦٧/٤/١٢	٧٣	—	—
٥٨	١٧٥	٦٧/٥/٣	—	٢	—
٥٩	١٧٦	٦٧/٥/٢٢	١٧	—	١
٦٠	١٧٧	٦٧/٥/٢٣	١٧	—	١
٦١	١٧٨	٦٧/٥/٢٤	—	—	١
٦٢	١٧٩	٦٧/٥/٢٩	—	—	١
٦٣	١٨٠	٦٧/٥/٣٠	١١	—	—
—	١٨١	٦٧/٥/٣١	١٢	١	—

ملحق رقم (٦)

تحليل المضمون للبيانات الحكومية
خلال الفترة من ٥/١٢/٦٦ ـ ٣١/٥/١٩٦٧

رقم مسلسل	مضمون البيانات الحكومية	رقم جلسة الكنيست	أمني	اقتصادي	اجتماعي
١	بيان الحكومة عن حالة الامن	١٤٠	x		
٢	بيان الحكومة حول الموقف السياسي والدفاعي	١٧٧	x		
٣	بيان وزير الخارجية حول جولته في آسيا واستراليا ونيوزيلندا	١٧٤	x		
٤	بيان وزير الخارجية حول جولته في اسيا واستراليا ونيوزيلندا	١٧٢	x		
٥	مستوى واهداف برامج الاذاعة		x		
٦	بيان وزير الخارجية عن جولته في اسيا واستراليا ونيوزيلندا	١٧١	x		
٧	بيان وزير الخارجية عن زيارته لاسيا واستراليا ونيوزيلندا	١٦٩	x		
*٨	عرض وزير الاسكان لنشاط وزارته			x	
٩	بيان حول لجنة التامينات	١٣٣			x
١٠	بيان الحكومة حول قضية لينجراد	١٢٨			x
	المجموع		٧	١	٢

ملحق رقم (٧)

تحليل المضمون لمقترحات جدول الاعمال

رقم مسلسل	مضمون المقترحات لجدول الاعمال	رقم جلسة الكنيست	تصنيف الموضوع: امني	اقتصادي	اجتماعي
١	قرار مجلس الامن وامن اسرائيل	١١٩	×		
٢	احتلال السوريين اراضي في اسرائيل		×		
٣	مشكلة استيعاب طاقات مصابين بالشلل وذوي عاهات في المدارس	١٢٠			×
٤	اتفاق العمل في ميناء حيفا				×
٥	ضريبة الهجرة من البلاد	١٢٦			×
٦	انشاء مجلس لحسن المواطنيه				×
٧	وسائل تعليم وتوضيح مجال حسن المواطنيه والمواطنية النشطه				×
٨	تشغيل مؤسسات الدوله في جمع الاراء ضد اجرام النازيين		×		
٩	مقاييس ضمانات الحكومه وتوصيات الوزارات		×		
١٠	تشجيع السياحة	١٤٨		×	
١١	مصير قلعه عكا				×
١٢	الغاء الازدوجيه في الاجهزة الامنيه	١٤٤	×		
١٣	التورط الشديد في بنكي "نونحيتفنجر" و "الون" وتأثيره على نظام البنوك			×	
١٤	مشاكل المكفوفين في الدوله				×
١٥	البطاله في القطاع العربي				×
١٦	حالة البطاله بين العمال العرب				×
١٧	اخلال خطير بالنظام العام من جانب عمال الدوله والنقل		×		
١٨	الفيضانات في مستوطنات بيت شكما مجانية وتلمى سباقيه				×
١٩	تسليم اذونات خاصه بالمتاد عن طريق شركه الكهرباء لالمانيا الغربيه	١٤٩	×		
٢٠	خطر اعمال الفصل في مصنع "الكو" القاطن في رمات جان				×

٢١ مستوى واهداف خدمات الاذاعه ١٥٣ ×

٢٢ منح واعانات الجامعه العبريه للعاملين المفصولين ×

٢٣ تطبيق قانون التعليم على الشباب العامل فى الاعمال غير المهنيه ×

٢٤ العلاقات بين اسرائيل وانحاء العالم بشأن اعانات الوكاله اليهوديه للاحزاب فى اسرائيل . ×

٢٥ الوضع فى السكنات الفقيره وطرق الاهتمام بها ×

٢٦ تدخل البوليس فى كفاح العمال فى كريت حيث واسدود ومنح تكفاة وغيرها من الاماكن . ×

٢٧ قانون تمغة الدفاع (تعديل ومد فتره سريانها) ١٥٨ ×

٢٨ قانون ميزانيات الخدمات الدينية اليهوديه ×

٢٩ قانون لمد فتره سريان قوانين الطوارئ ×

٣٠ تدخل سياسى عن طريق الرقابه فى تحرير دائره المعارف العبريه ١٥٩ ×

٣١ اعمال الرقابه

٣٢ تدخل الرقابه فى حريه الصحافه ×

٣٣ اعمال مساعده قسم التعاون الدولى فى دول افريقيا الشرقيه ×

٣٤ المساعده لتسويه الاراضى فى الدوله ١٦٥ ×

٣٥ ضمان اجور العمال ودفع الحقوق الاجتماعيه والتعويضات فى حالة الافلاس ×

٣٦ رفع رسم الزواج ×

٣٧ انتهاك حرمه الهياكل العظيمه لمقاتلى ماسادا واعاده دفنهم فى قبر اسرائيل ×

٣٨ الحاله فى "يد شام" وتحت معسكرات التعذيب ١٧٠ ×

٣٩ مهام "يد فشام" ×

٤٠ حاله ومستقبل العائلات ذات الاعداد الكبيره من الابناء ×

٤١ تغلغل السوريون الى المنطقه المنزوعه السلاح الموجوده تحت سياده اسرائيل ×

٤٢ خطر تلوث الجوفى تل ابيب وفى جوش دان نتيجه لبنا محطه يدنيج الجديده ١٨١

ملحق رقم (٨)

تحليل المضمون للاستجوابات

رقم مسلسل	مضمون الاستجـــــــــــواب	رقم الجلسه للكنيست	تصنيف الموضوع: امنى	اقتصادى	اجتماعى
١	زيادة محصول البترول فى البلاد	١١٨		×	
٢	تقدم تكرير البترول فى البلاد			×	
٣	تسويه موضوع الطعام الدينى فى مطبخ مصنع "مختشيم"				×
٤	فى بئر سبع				
٥	حاله رفض من جانب شركة قاديشا لاعتماد عنوان على نصب قبر متوفية •				×
٦	حصه وزارة الاديان لمسجد "السلام" فى الناصرة				×
٧	اشتراك وزارة الاديان فى اقامه وتدعيم مسجد "السلام فى الناصرة"				×
٨	الاساس فى تقييد حرية الحركه بالنسبه لبعض سكان قريه الطيبة		×		
٩	تقييد حرية حركه الطالب محمد ريان		×		
١٠	اهمال وزارة الدفاع لمنع تزوج مشوه جيش الدفاع الى الخارج		×		
١١	نبأ صحفى عن صفقه اسلحه بين اسرائيل وهولندا		×		
١٢	تقييد حرية حركه عمر منير جريس		×		
١٣	اهانه مجندات جيش الدفاع فى كتاب الجنرال فون هورن		×		

١٤	مسألة قانونيه تسجيل المحادثات التليفونية بالنسبه لقضيه ملاحي	١١٩	x		
١٥	تحسين النظم في محاكم تل ابيب				x
١٦	تركيب اجهزة تليفون عموميه في محكمه هاشالوم في تل ابيب				x
١٧	جدوى الخدمه وتحسين النظافه في بوفيه محكمه هاشالوم في تل ابيب				x
١٨	تمكين الصحفيين من الاطلاع على ملفات المحاكم		x		
١٩	تنظيم المواصلات الى مجمع المحاكم في تل ابيب وخدمات ملائمه للصحفيين				x
٢٠	تفاصيل عن اجر اتعاب حصل عليه السيد ى. شن. شابيرا مقابل رعايته القانونيه لشركه "سوبر فين"		x		
٢١	طلب لاجراء تحقيق في اعمال اداره "نادى السيارات والرحلات في اسرائيل"			x	
٢٢	سفر انباء أسر اعضاء شركات المواصلات التعاونيه بالمجان			x	
٢٣	تسهيل تحديد المسافرين الذين يصلون بالسفن الى ميناء حيفا		x		
٢٤	المحافظه على النظافه والنظام في السكك الحديديه			x	
٢٥	ضمان التشغيل بالنسبه للملاحين			x	

٢٦	مشكله البطاله بين الملاحين		×
٢٧	اعداد خطه رئيسيةللمواصلات في حوش دان		×
٢٨	تنميه بلديه بروحام		×
٢٩	بيانات حول اعمال شركه "راسكو"	١٥٠	×
٣٠	انباء في الصحف عن اقامه مصنع لتركيب سيارات "جنرال "موتورز" في اسرائيل .		
٣١	منع فصل عمال في مصنع "حرسا " في بئر سبع		×
٣٢	شروط تمديد التزامات التصدير الخاصه بصاحب مصنع الماس يهودا زايس		×
٣٣	زيادةالتصدير		×
٣٤	منع التلاميذ من الدراسه في المدارس التي يرغبونها هم واولياء امورهم		×
٣٥	تحسين نظام التربيه البدنيه في المدارس		×
٣٦	السبب في رفض طلب لاعبي كرة قدم من منتخب اسرائيل للدراسة في الجامعه		×
٣٧	منع نشر مادة فوتوجرافيه		×
٣٨	نبأ عن غلق فصل ٨ في المدرسة الابتدائيه في قريه سلمه		×
٣٩	نشاط مجلس الانتاج في مرافق البريد والهندسة باقليم تل ابيب .	١٢١	×
٤٠	شكوى حول التأخير في تحويل بعض المدفوعات من قبل بنك البريد		

٤١ تبليغ الترتيبات عن طريق التليفون

٤٢ عدم اقامه معرض طوابع البريد الحالي في اسرائيل

٤٣ دفع علامه الطريق في اتجاه كفر بلوم

٤٤ ترتيبات مبيت للعمال العرب الذين يعملون بخارج
اماكن اقامتهم • ×

٤٥ توسيع التزام التعويض للمصابين في حوادث الطرق ×

٤٦ ترتيبات جنازه المرحوم دافيد افراني ×

٤٧ امر بتجديد اقامة السيد /محمود سليم درويش ×

٤٨ ضمان المحافظه على القانون حول استثمارات صناديق ١٦٢ ×
المعاشات •

٤٩ نصيب الحكومه في شركه البحوث والتنمية ×

٥٠ خطه لاجراء حمله ضد التدخين ×

٥١ وسائل منع تلويث مياه الشرب عن طريق بقايا مياه الصناعات ×

٥٢ مؤسسه للشفاء من ادمان المخدرات الخطرة ×

٥٣ ادمان المخدرات الخطيره بين الشباب ×

٥٤ الاسراف في استعمال الادوية ×

٥٥ قروض لمصانع الاسمنت (شمشون) و (تشو) ١٢٢ x

٥٦ اهمال الحكومة في مسألة شركه (سومربين) x

٥٧ بناء سُفن من اجل كوريا الجنوبية x

٥٨ نسب التعويضات للمشوهين ضحايا الاضطهاد
النازى x

٥٩ موقف الخزانه تجاه الصحافه فى قضيه (سومربين) x

٦٠ ضمانات الحكومه لصفقه السيد /هيفى بالاشتراك
مع حكومه اكوادور x

٦١ رحله المستشار القضائى للخزانه فيما يتعلـــق
بمساله (سومربين) x

٦٢ دراسات لتقديم ضمانات من جانب الحكومه لشركه
سومربين x

٦٣ اعتماد نقد اجنبى لسداد قومسيون وتخفيــض
ضريبه الدخل x

٦٤ تشغيل العاملين فى خدمه الدولة على اساس عقود
خاصه x

٦٥ الاتفاق بين الحكومه وبين (شركه البناء والاعمال
العامه)حول موضوع ديون الشركه لصناديق المعاش x

٦٦ خبر حول المراسلات بين شعبه التعليم الدينى فى
وزارة التربيه والتعليم وبين ادارة المدرسة فــى
(علال) ١٢٣ x

٦٧ قرار اتحاد كرة القدم (بتجميد) الدورات فـــى
فترة عامين x

٦٨ متطلبات التعليم الاعدادى فى شلوى x

٦٩ اهمال فى المدرسة الابتدائيه بحى الفتا السفلى فى
القدس x

٧٠ المخابىء وتدريبات الانذار فى المدارس x

٧١ مزاعم حول عدم وجود قانون التعليم الاجبارى بالتفصيل ٤

٧٢ [illegible] الاسرى [illegible] — x

٧٣ [illegible] من الادوات للمدارس [illegible] — x

٧٤ مظاهرة [illegible] القطنات [illegible] المدرسة في [illegible] — x

٧٥ خبر [illegible] الباقي [illegible] المجلس [illegible]

٧٦ تحسين تأمين التعليم في مدن الضفة الاتفاقيه ١٢٣ — x

٧٧ [illegible] كرة القدم ١٢٤ — x

٧٧ قطع التيار الكهربائي عن [illegible] بسبب عدم تسديد الديون — x

٧٨ ترميم وتحسين المعابد القديم — x

٧٩ تنظيم تعيين [illegible] شركة الكهرباء — x

٨٠ تشجيع السياحه بالبلاد — x

٨١ مشاكل السياحه بالبلاد في [illegible] بعدم الرقابة على الرحلات [illegible] — x

٨٢ اشتراط شرط لا [illegible] تجهيزات [illegible] للفنادق — x

٨٣ موقف الحاخام [illegible] في [illegible] — x

٨٤ اعلان [illegible] المرشحين لمنصب الحاخام السفارد [illegible] — x

٨٥ الاسراع في دفع مستحقات مزارعي [illegible] — x

٨٦ منع رفع اسعار الانتاج الزراعي — x

٨٧ اقتلاع حرش من اشجار الزيتون في حيفا — x

٨٨ نسبه رسوم المرافقه على نقل [illegible] ممتلكات الادارة الاراضى الاسرائيلية — x

٨٩ خبر في الصحف عن الارباح في ازاله [illegible] حدائق [illegible] — x

٩٠ ارباح مزارعي الدواجن — x

٩١ مساهمه الحكومه في مصروفات وفد مؤتمر نقابه علوم الطيور. — x

٩٢ توزيع الجوائز على جنود جيش الدفاع الاسرائيلي — x

٩٣ تذاكر للسينما [illegible] باسعار مخفضه للعسكريين — x

٩٤ طعن النقابة الاسرائيلية للنشر بشأن التسهيلات المعطاة للحكومة في الصحافة والاذاعه — ١٢٦ ×

٩٥ استعدادات لتشغيل التليفزيون في اسرائيل بالكامل . ×

٩٦ المحافظه على قواعد المعارضه الخاصه باذاعه الانباء من اذاعه صوت اسرائيل ×

٩٧ مساهمه الحكومه في تمويل فيلم عن زيارة المخرج هتشكوك لاسرائيل ×

٩٨ ضمان صلاحيه تجهيز شبكة الاذاعة ×

٩٩ خبر سابق لاوانه في الصحف عن منح جائزة نوبل للكاتب شي عجنون ×

١٠٠ منع ذكر اسماء اشخاص معينين في اذاعات صوت اسرائيل ×

١٠١ توسيع الاجزاء الضيقه في الطريق المؤدى الى القدس من شعر عجدى ×

١٠٢ تشغيل العاطلين في اشدود ×

١٠٣ حالة العمل في بيت شمس ×

١٠٤ توزيع ثقل البطالة وضمان العمل والمساعدة للعاطلين ×

١٠٥ الطرق المتبعه لتحديد مدى البطالة ×

١٠٦ تنفيذ قانون الخدمة القوميه لسنه ٥٧١٣ هـ ١٩٥٣ ×

١٠٧ منع اغلاق مصنع "شمشون" والتأخر عن دفع الاجر للعمال ×

١٠٨ استغلال العلم والتكنولوجيا لتطوير الصناعه ×

١٠٩ تنميه وضمان العمل للعاطلين في اشكلون ×

١١٠ اسباب عدم تشغيل خطه المباني ذات الطراز القديم التابعة (يونيل جد) x
١١١ اختلاف في آراء لجنتي شئون الأفلام التابعتين لوزارة التجارة والصناعة x
١١٢ الحكومة تعمل على ضمان الصناعه في حيفا x
١١٣ طلب من منتج احد الافلام لابداء راي متخصص في الامور الدينيه التي جاءت بالفيلم x
١١٤ تنظيم تسويق الموالح x
١١٥ بيان رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي بشان توحيد الاسر .
١١٦ القضاء على الاعطال في الاتصال التليفوني بين المدن عقب سقوط الامطار ١٢٠ x
١١٧ زيادة عدد المهندسين العاملين في الخدمات البريديه x
١١٨ توضيحات بخصوص انشاء معامل تكرر في ايلات x
١١٩ اجراءات قضائيه عقب قيام اعضاء جماعة معولام هازيه قوة جديدة بمظاهرة x
١٢٠ مشكله السماح بالزواج بين ابناء الطوائف الدينية المختلفة x
١٢١ استعجال الاهتمام بعمليه تسجيل المخترعات x
١٢٢ زيادة رسوم جراش السيارات في منطقة تل ابيب x
١٢٣ تقليصات في اجهزة الخدمات المحلية x
١٢٤ توسيع الطريق المؤدي من تل ابيب الى يتيم x
١٢٥ سبب عدم نجاح اطفاء حريق في مبنى " طناء " في تل ابيب x
١٢٦ تحديد نظم التصويت في السفن الاسرائيليه في انتخابات الكنيست . x
١٢٧ احصائيات عن هروب التلاميذ من المدارس الابتدائية واتخاذ الوسائل لمنعه x
١٢٨ موقف وزارة التربيه والتعليم من بناء كلية للهندسة الميكانيكية في معهد التخنيون بحيفا . x

١٢٩ تخفيض نفقات اقامة السياح ١٣١ ×
١٣٠ اتخاذ الوسائل لتشجيع الهجرة الى اسرائيل ×
١٣١ وسائل ازدياد السياحة الى اسرائيل ×
١٣٢ نشاط الاعلام لايجاد تيار سياحة الى اسرائيل ×
العمل على زيادة السياحة للبلاد في فصل الشتاء ١٣٢ ×
١٣٣ توسيع مشروعات البحر الميت ×
١٣٤ اسباب تعطيل تشغيل مصنع جاليل للمنسوجات ١٣٦ ×
١٣٥ اعفاء ضريبي لمنتجي فيلم " يهوديت " ×
١٣٦ زيادة تصدير انابيب الصلب ×
١٣٧ عدم تشغيل وحده انتاج المنازل الجاهـــزه
في مصنع " يونيل ـ جاد " ×
١٣٨ قرض لشركة السجاير المتحده في الناصرة ×
١٣٩ مراقبه جودة المقانق لمنتج في مصنع "مركزلود " وسط
اللد ×
١٤٠ فحص جودة منتجات مستوردة ×
١٤١ تنظيمات بخصوص العلاقه بين موظفي الدوله وبين
الشخصيات المحتاج اليهم ×
١٤٢ منع طرد العمال من مصنع " برى هجليل " فاكهة
الجليل ×
١٤٣ اقامه مركز صناعه في حنعاتيم بمساعدة قرض حكومي ×
١٤٤ نتائج النظام في فرع غزل القطن ×
١٤٥ ايقاف الخدمات الطبيه عن المحتاجين للمساعده في
هرتسليا . ×
١٤٦ تنظيم النوبتجات في المستشفيات ×
١٤٧ ضمان الخدمات الطبيه لسكان حي كنعان في صفد ×
١٤٨ موقع معامل التكرير في ايلات ×
١٤٩ منع تلوث الجو عند اقامة محطة كهرباء جديدة لتوليد
الكهرباء في تل ابيب ×
١٥٠ اسباب غلق مركز صحة الاسرة في اشكلون ـ عسقلان ×

الرقم	الموضوع	الصفحة			
١٥١	بيانات عن حي "كوبات يوسف في حفاتيم	١٤٠			x
١٥٢	مساله شرعيه بناء معامل التكرير بواسطة شركه "سونول" في ايلات			x	
١٥٣	اخراج معدات من مكاتب بلديه هرتسليا بواسطه موظفي ضريبه الدخل			x	
١٥٤	طلب اربا بالاسر في قريه بيعته شان اقامه مجلس محلي في قريتهم .				x
١٥٥	اقتراح لتغيير اسلوب الضرائب البلديه			x	
١٥٦	مشروعات توسيع امكانيات العمل للاكاديمين	١٤١		x	
١٥٧	مظاهرة الشيوخ في نهرياه				x
١٥٨	مكان قيد للعمال الاجراء ابناء قريه ديرحنا				x
١٥٩	اكاديميون يعملون باكثر من وظيفه واحده			x	
١٦٠	تشغيل المشوهين الذين عولجوا بواسطة جهود طبيه				x
١٦٢	تشجيع هجرة ذوي المهن				x
١٦٢	وسائل منع الحوادث اثناء الفيضانات بوادي شقه				x
١٦٣	ضمان العمل للاكاديمين العاطلين			x	
١٦٤	نبأ عن تدخل وزارتنا الخارجيه مع واضعي الموسوعه العبريه		x		
١٦٥	واجب الخدمه في الجيش الامريكي على المواطنين الاسرائيليين الذين يقيمون في امريكا				x
١٦٦	اعلان وزير الخارجيه عن تأييد حكومه اسرائيل للامر الواقع في الشرق الاوسط		x		
١٧٠	امتحان في معرفة التقليد اليهودي لموظفي وزارة الخارجيه الذين يرسلون للعمل في مفوضيات اسرائيل في دول المنفى				x
١٧١	فحص صلاحيه محطات القوى الذرية		x		
١٧٢	مشروع لانتاج الكهرباء في محطات القوى الذريه	١٤٢	x		

١٧٣ سبب الزيادة في ميزانية المجلس الديني في عتليت ١٩٤٣

١٧٤ سؤال للمرشحين لحاخامية مدينة بئر سبع بشأن ارتباطهم بالدولة . x

١٧٥ اعمال تبشير مسيحي في القدس x

١٧٦ اشتراك وزارة الاديان في ميزانية المجلس الديني في صفد x

١٧٧ سبب تعطيل تصحيح كتاب التوراة x

١٧٨ اقامة محطة كهرباء جديدة في تل ابيب x

١٧٩ اعداد مجلس محلي في كفار ميخر x

١٨٠ نقل اقساط عمال بلد يمرانان جاد الى كوبات حوليم ولد " مبطحيم " x

١٨١ ضمان ظروف ملائمة للتعليم في المدرسة الاقليمية في معالوت x

١٨٢ ادخال اعلان الامم المتحدة عن حقوق الانسان في دروس المدرسة x

١٨٣ رفع مستوى دروس الطبيعة في المدارس الابتدائية x

١٨٤ اعطاء تعليم كامل للتلاميذ في رحوبوت x

١٨٥ تحسين المكتبات في المدارس x

١٨٦ ضمان ميزانية النفقات من المدارس الابتدائية في رحوبوت x

١٨٧ محاضرة عن موضوع سياسي في مدرسة ابتدائية في قرية بيالك x

١٨٨ اشتراك اسرائيل في نطاق الرياضة في آسيا واوروبا x

١٨٩ اقامة مدارس في مراكز استيطان البدو الدائمة x

١٩٠ بوتيل المسرح " هابيماه " x

١٩١ فترة التجربة بالنسبة للعاملين في التعليم x

١٩٢ تعديلات في مدرسة تل حي " في قرية شمونية x

١٩٣	اشراف على اعمال البنوك	١٤٤		×	
١٩٤	اعداد قانون للتأمين ضد البطالة				×
١٩٥	منح للعاطلين				×
١٩٦	وقف نشاط غير قانوني بقومية مكتب وساطة				×
١٩٧	اجور للذين يشتغلون في اعمال مبادرة من قبل الحكومة .				
١٩٨	توسيع شبكة عضوية الشباب في الاستيطان العامل		×		
١٩٩	ضمان اعمال مبادرة لعمال عرب عاطلين				×
٢٠٠	ضمان شغل لعاطلين عرب	١٤٤			×
٢٠١	شغل لعمال قرية ديرحنا				×
٢٠٢	ضمان شغل للعاطلين في ام الفحم				×
٢٠٣	بيان المتحد شباسم وزارة العمل عن الوضع في بيت شان				×
٢٠٤	منح للعاطلين				×
٢٠٥	مشغل عمال بناء في اوفقيم				×
٢٠٦	ضمان شغل للعاطلين في ام الفحم				×
٢٠٧	زيادة عدد النازحين في عام ١٩٦٦				×
٢٠٨	دفع المبالغ الخاصة بالتعويض في حالات الجفاف	١٤٦		×	
٢٠٩	بيان وزير المالية حول ضرورة فصل ٣٥٠٠ موظف في الدولة .			×	
٢١٠	ارتفاع سعر البترول			×	
٢١١	سفريات وزير المالية وموظفي وزارة المالية للخارج		×		
٢١٢	امر بالمصادرة ضد سكان حي يمين موشيه في القدس		×		
٢١٣	تصريح وزير المالية حول ضرورة الفصل من خدمة الدولة			×	
٢١٤	مصادرة البيوت في القدس لغرض اقامة كريات حانيم		×		
٢١٥	جباية ضريبة الدخل من السيد / وصفي احمد منصور		×		
٢١٦	نقل موظفي الدولة الزائدين لاعمال اخرى			×	

٢١٧	وسائل تدعيم مجالس الادارات في الشركات الحكوميه		x
٢١٨	مدى الحاجه الى [illegible] الرقابه على الاسعار		x
٢١٩	[illegible] الزياده [illegible] الجامعيين		x
٢٢٠	رد وزير الماليه على قرار نقابه موظفي الدوله بشأن تسريح الزوائد		x
٢٢١	مشروع التغذيه في مؤسسات التعليم في بيسان	١٤٧	x
٢٢٢	عيوب في تنظيم مشروع التغذيه في بيسان		x
٢٢٣	اهتمام وزارة التربيه والتعليم بمعالجة العيوب في مشروع التغذيه في بيسان		x
٢٢٤	وسائل [illegible] وامكانيه التوسع في مشروع التغذيه في المؤسسات التعليميه		x
٢٢٥	وسائل منع انتاج ناقص من الالبان		x
٢٢٦	مشروع تنميه القرى الاقليات		x
٢٢٧	الفارق في الاسعار التي يحصل عليها المستوطنون في [illegible] بالنسبه للاطعام		x
٢٢٨	مقترحات في كفاءة القطن والاهتمام بالمزارع		x
٢٢٩	مقترحات عن التصدير الزراعي		x
٢٣٠	تنميه مستعمره [illegible]		x
٢٣١	اسباب استقاله السيد / [illegible] من وزاره الزراعه	١٤٧	x
٢٣٢	حوافز افراد المزارع		x
٢٣٣	وحده لانتاج مصل ضد مرض الحمى القلاعيه		x
٢٣٤	وسائل الرقابه على انتاج الالبان		x
٢٣٥	النزاع بين المستوطنين في مستعمره [illegible] وبين وزارة الزراعه ٠		x

٢٣٦	بيانات عن تعلم اللغة الفرنسيه فى المدارس الابتدائيه		x
٢٣٧	اوامر على ضوء قانون الخدمة القوميه لعام ٥٣	x	
٢٣٨	الكتب التى اصدرتها وزاره التعليم والتربيـــة		x
٢٣٩	بحث عن الفوارق فى وسائل تنميه الصبيه لابناء الطوائف المختلفه •		x
٢٤٠	صيانه الاثريات من عصر الصليبين		x
٢٤١	نقص فى مدرسى الاشغال المعتمدين		x
٢٤٢	تعطيل الافران فى مدارس القدس		x
٢٤٣	مد فتره تأهيل المدرسين		x
٢٤٤	توقف الدراسه فى الفصل الاول من مدرسة سيمون فى بتاح تكفا		x
٢٤٥	وسائل تشجيع رجال مهنه التعلم		x
٢٤٦	الاهتمام بشبابالاحياء فى بنى براك		x
٢٤٧	سفريات وزير التعليم والتربيه ونائبه وموظفى الوزاره للخارجه •	x	x
٢٤٨	بيانات عن تعليم الصبيه من ذوى العاهات		x
٢٤٩	الاشراف الدولى على المفاعلات الذريه فى الشرق الاوسط	١٤٨ x	
٢٥٠	تشغيل السيد /عبد الحفيظ محارب		x
٢٥١	هدم البيوت فى القرى المهجورة		x
٢٥٢	مدى دقة البيانات الاحصائيه التى نشرت من قبل الحذ ومه	x	
٢٥٣	الاختصاصات المطلقه للمؤسسات الاسرائيليسه الخاصه بشئون الامن	x	
٢٥٤	مناقشه مشاكل استيعاب المهاجرين من الطوائـــف الشرقية		x
٢٥٥	نشاطات لاعادة الجامعيين الاسرائيليين الــى البلاد •		x

ملحق رقم (٩)

بيان احصائي بجلسات الكنيست في الشهرين التالين لعدوان يونيو ١٩٦٧

رقم الجلسة	تاريخ الجلسة	عدد الاستجوابات	مقترحات جدول الاعمال	بيانات الحكومة	ملاحظات
١٨٢	٦٧/٦/٥	–	–	١	
١٨٣	٦/١٢	–	–	١	
١٨٤	٦/١٩	٩	–	١	
١٨٥	٦/٢٠	١٤	–	١	
١٨٦	٦/٢١	–	٥٠	–	
١٨٧	٦/٢٦	٥	–	٢	
١٨٨	٦/٢٧				قوانين
١٨٩	٦/٢٨		٢		قوانين
١٩٠	٦/٣٠	١١		١	
١٩١	٧/٤	٦	١	١	
١٩٢	٧/٥	٢٣	٥	–	
١٩٣	٧/١٠	١٥		١	
١٩٤	٧/١١				
١٩٥	٧/١٢				
١٩٦	٧/١٧				
١٩٧	٦٧/٧/١٨	٢	–	١	
١٩٨	٧/١٩	–	٣	١	
١٩٩	٧/٢٤	٦		١	
٢٠٠	٧/٢٥	١٨			
٢٠١	٧/٢٦	–	–		
٢٠٢	٧/٣١	٣	–	١	
	مجموع	١١٢	١٦	١٣	

الفهرس

مطبوعات المركز :

- تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تاليف: د. قدرى حفنى (١٩٧١)
- محاضر الكنيست الاسرائيلى ١٩٦٦ — ١٩٦٧ — الكتاب الاول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) . . . . (١٩٧١)
- محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ — الكتاب الاول — جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) . . . . (١٩٧١)
- نمو الاقتصاد الاسرائيلى تاليف : عثمان محمد عثمان . . . . . . (١٩٧٢)
- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الأول . تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٢)
- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تاليف د. عبدالوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- وثائق عبد الناصر (الكتاب الاول : يناير ١٩٦٧ — ديسمبر ١٩٦٨ ، الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ — سبتمبر ١٩٧٠ . . . . (١٩٧٣)
- الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) تاليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- التوسع الاسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى) اعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان — تقديم : د. على الدين هلال . . . . (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية العربية الاسرائيلة) — المجلد الثانى . تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٤)
- حرب اكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) — بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة . . . . (١٩٧٤)
- ازمة الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية تاليف : د. مصطفى خليل . . . (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ — ١٩٥٣) تاليف : د. يونان لبيب رزق . . (١٩٧٥)
- « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تاليف : د. عبد الوهاب المسيرى . . (١٩٧٥)
- مصر وامريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الامريكية — وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لامريكا) تاليف : مصطفى علوى وعبدالمنعم سعيد . (١٩٧٦)
- استراتيجية اسرائيل بعد حرب اكتوبر . تاليف : اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين . . . . . (١٩٧٦)
- الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط — بقلم د. سعد الدين ابراهيم . (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية — إعداد : احمد يوسف القرعى . . . . . . (١٩٧٧)

الكتاب :

نشأت فكرة هذه الدراسة فى اطار الاستفادة من الترجمة الكاملة لمحاضر الكنيست الاسرائيلى وكان ذلك بهدف التركيز على ملامح الخلفية الاسرائيلية لعدوان يونية ١٩٦٧ وذلك من خلال تحليل مناقشات الكنيست فى الفترة السابقة عليه باعتبارها فترة كاشفة يمكن أن تساعدنا على فهم العوامل الكامنة وراء قرار الحرب الاسرائيلى وقتذاك .

وتمشيا مع الاتجاهات العلمية الحديثة فى الاعتماد على المصادر الاولية كالوثائق وغيرها ركز البحث على استخدام اداة تحليل المضمون لحوالى ١٠٧٩ بندا من بنود المناقشة دارت على امتداد ٦٤ جلسة ابان الشهور الستة السابقة على الحرب ، الامر الذى يساعد على توضيح الابعاد الحقيقية للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى كانت تواجه اسرائيل خلال هذه الفترة ، ومن ثم تحاول الدراسة أن تثبت أن اسرائيل لم تشن عدوان يونية ١٩٦٧ بسبب تصاعد العمل الفدائى الفلسطينى كما وقر فى الاسماع ولا بسبب تدهور الوضع الامنى على الحدود ، الناجم عن انسحاب قوات الامم المتحدة وتحرك القوات المصرية ، كما انطبع فى الاذهان . وانما شنته استجابة منها — بالوعى واللاوعى — لحركة التقلصات والتشنجات الداخلية بالكيان الصهيونى .

ويشمل الكتاب مجموعة من الملاحق والجداول الاحصائية التى تساعد على ضبط التحليل والتثبت من الافتراضات والنتائج التى خرج بها ، والتى كان من أهمها أن الحل الاسرائيلى للازمات هو تصعيد التوتر المرسوم الذى يصل بالاوضاع الى حافة الحرب أو الحرب .

ثم كانت المقارنة بظروف حرب سيناء ١٩٥٦ السابقة ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ اللاحقة خير مقياس لتحديد العوامل المؤثرة على « صنع قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية » بشكل يساعد على فهم وتفسير السلوك الاسرائيلى والتنبؤ به .

المؤلف :

الدكتور السيد عليوة خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس وحدة البحوث العربية بالمركز . عمل قبلا مديرا مساعدا بالبنك الاهلى المصرى . انتدب للتدريس فى كلية الاقتصاد والعلوم ا بجامعة القاهرة ١٩٧٧/٧٦

صدرت له أربعة مؤلفات عن « مقاومة الحرب النفسية » (الثقافية العمالية — ١٩٧٠) ، و « القوى السياسية فى اسرائيل » الابحاث — منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسة العربية للدراسات — بيروت ١٩٧٣) ، و « الدعاية الصهيونية وحرب أكتوبر » [بالا (مركز الابحاث — بيروت — ١٩٧٤) ، و « الاتجاهات الج مجلس الشعب » [بالاشتراك] (مركز الدراسات السياسية والا بالاهرام — نوفمبر ١٩٧٦) .

الثمن ١٥ قرشا

الأهرام
مطابع الأهرام التجارية
القاهرة